مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

عبد الفتاح الرشدان — علـي محـافظـــة

محمـــد أبـو حمـور

السنة ٢٣ | العدد (٨٨) | صيف ٢٠١٩

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – صيف ٢٠١٩

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, MESJ@MESC.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	أحمد التويجري السعودية
أحمد سعيد نوفل الأردن	أحمد يوسف أحمد مصر
أمين مشاقبة الأردن	سعد ناجي جواد العراق
عبد الإله بلقزيز المغرب	عبد الله النفيسي الكويت
غانم النجار الكويت	فهد الحارثي العرابي السعودية
مجدي عمر الأردن	محمد المسفر قطر
مروان كمال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد على ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير بنسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي القضية الفلسطينية كأولوية للعرب للخروج من أزماتهم **التحرير**	٧
البحوث والدراسات موقف إسرائيل من التدخل الإيراني في الصراع السوري ٢٠١١-٢٠١٩ دراسة تحليلية **عبد السلام معلا**	١٥
ندوة العدد آفاق دور الأحزاب الأردنية في صناعة القرار السياسي **أحمد الشناق وآخرون**	٤١
المقالات والتقارير انتخابات الكنيست الإسرائيلية لعام ٢٠١٩: قراءة في المعطيات، والنتائج، والدلالات **حسن أحمد حسن**	٦٣
دور القطاع الخاص الأردني في تخفيف الأزمة الاقتصادية **ماهر الغريب**	٨٣
التحولات في الفكر والأداء السياسي للحركة الإسلامية في الأردن **عبد الله المجالي**	٨٩
صفقة القرن: المعيقات والتحديات والآفاق خلال عام ٢٠١٩ **بكر البدور**	١٠١
الدلالات السياسية للإخفاق الأمريكي في الأمم المتحدة **سعيد اللحام**	١٠٧

الملف البيبلوغرافي **العلاقات العربية- الأوروبية** **٢٠١٠-٢٠١٩** – المراجع العربية – المراجع الإنجليزية – أحدث الإصدارات **متاب شبانة**	١١٧ ١١٩ ١٢٥
الملخصات العربية (للقسم الإنجليزي)	١٢٩
English Section **Book Reviews** *Sudan and Algeria in Revolutions* ***Marwan Asmar***	133
English Abstracts (for Arabic Section)	--

المقال الافتتاحي

القضية الفلسطينية كأولوية للعرب للخروج من أزماتهم

تتزايد الأزمات العربية اليوم بدءاً بالأزمة السورية، والليبية، واليمنية، وانتهاءً بأحدثها وهي الأزمة الخليجية، كما تعاني دول عربية، مثل مصر والسودان والجزائر، من مشاكل واحتقانات داخلية تُلقي بظلال ثقيلة على فاعليتها على المستويين الإقليمي والدولي. وهي في المجمل أزمات تركت آثارها السلبية على الوضع العربي وقضاياه، وخصوصاً القضية الفلسطينية. ممّا شجع الإدارة الأمريكية على المبادرة بطرح رؤيتها لتسوية القضية الفلسطينية أو بالأحرى تصفيتها تحت مُسمّى صفقة القرن. ومع ذلك، تبقى القضية الفلسطينية القاسم المشترك الذي ما يزال يجمع العرب، بصرف النظر عن بعض المحاولات لإعادة تعريف العدو ومصدر التهديد المتفق عليه عربياً بأنه إسرائيل. ومن هنا يسعى هذا التحليل إلى التنبيه على أهمية هذا القاسم المشترك وبما يشكّله من فرصة أمام العرب ليتّحِدوا عليها كقاعدة انطلاق باتجاه الخروج من أزماتهم.

مخاطر سياسات الولايات المتحدة الجديدة على القضية الفلسطينية

تتعرض القضية الفلسطينية لمخاطر جمّة كما تعرّضت لها مراراً من قبل، لكنّ هذه المرحلة التي يتحالف فيها اليمين الصهيوني المتطرف في إسرائيل والصهيونية المسيحية في الولايات المتحدة تشكّل منعطفاً ربّما أكثر خطورة، خاصةً أن الظروف العربية الداخلية تمرّ كذلك بعملية تفكيك وتناحر صراع محاور، وخلافات في كثير من الملفات، وربّما يعدّ تحول سياسات دول عربية نحو محاربة إيران إلى جانب إسرائيل انحرافاً استراتيجياً عن بوصلة القضية والصراع العربي- الإسرائيلي والمصلحة العربية. يُضاف إلى ذلك الخلافات الفلسطينية التي طال أمدها في ظلّ غياب أي جهد عربي ناجح لإنهائها، الأمر الذي يُضعف الموقف السياسي العام للأطراف السياسية الفلسطينية على المستوى الدولي.

ويصرّ الأمريكيون على اتخاذ سياسات وقرارات تتساوق مع توجهات إسرائيل

المتطرفة حتى لو تناقضت تماماً مع كل ما يتعلق بالصراع في القانون الدولي، وإن الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لدولة إسرائيل وأن الجولان المحتلّ جزء من إسرائيل يدلّل على نمطية العقلية والإدارة الأمريكية وكيفية تعاملها مع القضية الفلسطينية ومسألة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية عام ١٩٦٧. ولذلك فإنّ جهود الإدارة الحالية مُنصبّة على تفكيك ملفات القضية واتخاذ مواقف حاسمة تجاهها ومطالبة دول العالم بتبنّيها دون تطبيق القانون الدولي خلافاً لما درجت عليه الإدارات السابقة.

وعلى الصعيد نفسه اعتبرت الإدارة الأمريكية أنّه ليس على الدول العربية، مثل دول الخليج والأردن ومصر، القبول بهذه التوجهات التدميرية للقضية فحسب، بل تبنّيها وترويجها والدفاع عنها، والضغط على الفلسطينيين للقبول بها والتوقف عن المطالبات التاريخية أو السياسية، والتخلي عن دعم أي مقاومة وسعي لإنهاء الاحتلال ونيل الحقوق الفلسطينية، ولو حتى في كواليس الأمم المتحدة. ولذلك يمكن القول بأن القضية الفلسطينية في مثل هذه الظروف تتعرض لخطر التصفية أو التسويات الظالمة في أحسن الأحوال.

ومع كل هذه الإشكالات والمخاطر، إلا أنّ الفلسطينيين بكل اتجاهاتهم، رسمياً وشعبياً، والأردن كذلك بكل اتجاهاته رسمياً وشعبياً، يرفضون تماماً التعامل مع مثل هذه التوجهات، ويدفعون ثمناً باهظاً لمواقفهم هذه. ولذلك فإن نجاح السياسات الأمريكية الجديدة في خلق واقع دولي، وفرضه على الشعب الفلسطيني أو على الأردن، لا يحظى باحتمالات عالية، والتجربة التاريخية تؤكد أنّ الشعب الفلسطيني، وبدعم من الشعب الأردني والشعوب العربية، أفشلَ محاولات مختلفة للتصفية أو التسويات الظالمة للقضية والشعب، ولذا فالشعب الفلسطيني هو حجر الأساس في مواجهة الاحتلال والإدارة الأمريكية، ولذلك سارع الأردن الرسمي بالاستقواء بالشعب الأردني بكل قواه وأطيافه، وبادرت الحركة الإسلامية والقوى السياسية في الأردن بالوقوف إلى جانب الدولة وتأييد موقفها، وبدأت التوافقات تتزايد في المجتمع الأردني لتصليب الجبهة الداخلية أمام صفقة القرن ورفض الوطن البديل، وعلى الصعيد الفلسطيني، ورغم الانقسام القائم، إلّا أنّ

الضغوط الأمريكية تشكل فرصة للتوحّد على موقف واحد وجبهة واحدة، بعيداً عن أي خلافات، وهو ما يشكل عقبة حقيقية أمام أي قرارات أمريكية.

التطبيع العربي مع إسرائيل ضربة للقضية الفلسطينية

إنّ أيّ علاقة من أيّ نوع وبأيّ مستوى مع إسرائيل تشكل دعماً للمشروع الصهيوني، وتشكل طعنة في ظهر الشعب الفلسطيني ومقاومته للاحتلال، وهذه المعادلة هي مرجعية القياس. واليوم تسود البيئةَ السياسيةَ العربيةَ حالةٌ من عدم الإدارك للعدو وحقيقته، مع فقدان التوازن في سياسة بعض الدول بسبب الخلافات البينية، وبسبب الأكاذيب الإسرائيلية تجاهها بأنّها ستقف معها ضدّ إيران، وبسبب الضغوط الأمريكية على هذه الدول العربية بأنّ التطبيع مع إسرائيل يشكل المعبر لتحقيق مصالحها. وينبغي التذكير هنا، وحتى لا ينسى العرب، بأنّ الولايات المتحدة وقّعت الاتفاق النووي مع إيران ولم تستشر أيّ دولة خليجية أو عربية، وأنّ الإدارة التالية ألغت الاتفاق من جانب واحد ولم تستشر كذلك أيّاً من العرب، ولذلك فإنّ علاقات الولايات المتحدة وإسرائيل مع إيران لا علاقة لها بمصالح العرب، ولا تأخذ بعين الاعتبار تحقيق الأمن والاستقرار العربي كما يزعمون، وإنّ الذي مكّن لإيران في العراق هي الولايات المتحدة، كما أنّ إسرائيل زوّدت إيران بصفقات سلاح ضخمة (إيران غيت) لدعم قواتها العسكرية في حربها مع العراق خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٨. ولذلك فإنّ التطبيع مع إسرائيل لن يجلب الأمن والاستقرار لأي دولة عربية كما لم يأت به لغيرها من قبل، ولن ينهي تطلعات وسياسات إيران في المنطقة كما ثبت تاريخياً.

وإنّ لمسألة إيران حلولاً أخرى ناجحة كما فعلت السعودية وقطر عام ٢٠٠٧ في احتواء تزايد أخطار الحرب بين الطرفين بمبادرة خليجية، حيث دعت القمة الخليجية في الدوحة آنذاك الرئيس الإيراني، واستقبله في المطار الملك عبد الله بن عبد العزيز والشيخ حمد آل ثاني، ونجحت الدبلوماسية الخليجية العربية في نزع فتيل المواجهة، وتمّت عمليات دبلوماسية لاحقة بين الطرفين لتطوير الحالة إلى علاقات سلمية وتعاون اقتصادي بديلاً

عن الحرب التي تدمر الجميع، لكن هذا النهج عند الطرفين لم يستمر للأسف.

ومن ناحية ثانية، تعاني إسرائيل اليوم من ضيق شديد في البعد الاستراتيجي، وهي عاجزة عن التعايش مع الإشكال الفلسطيني، حتى في ظلّ الانقسام، فلا هي على حال مستقر في خط المفاوضات مع حركة فتح وحلفائها، ولا هي على حال مستقر في خطّ المقاومة حتى في ظلّ الحصار القاهر على قطاع غزة، إضافة إلى تزايد إشكالية علاقاتها مع تركيا الدولة الإقليمية الكبرى في المنطقة، وما تزال تتحسب لأيّ سياسات إيرانية قادمة تطال أمنها الخاص وليس أمن دول الخليج، ما يجعلها تسوِّق أيّ تطبيع معها (أي إسرائيل)، وعلى أيّ مستوى، وكأنّه انفراجة استراتيجية للحصار والمقاطعة العربية، ولكنّه في الميزان العربي السليم يشكّل دعماً لاستمرار عدوانية إسرائيل وإطالة أمد احتلالها لفلسطين ولقهر الشعب الفلسطيني وتهويد القدس، فضلاً عن أنّ أيّ توجّه للتطبيع مع إسرائيل لا يخدم أيّ مصالح وطنية أو قومية عربية. لذلك فإنّ هذه التوجهات تشكّل توهّماً في تحقيق مكاسب وهمية.

وقد فشلت كل الجهود التطبيعية والإغراءات المالية والسياسية التي قُدِّمت من العرب لإسرائيل وتوقيع المعاهدات معها منذ عام ١٩٧٨، بما في ذلك المبادرة العربية للسلام عام ٢٠٠٢، حيث فشلت في تغيير استراتيجية ونهج إسرائيل في استمرار عدوانها على الفلسطينيين وحقوقهم وأرضهم، بلا أي احترام لأي موقف عربي. وهي دروس لا يمكن لأيّ مراقب سياسي القفز عنها. كما أنّ أيّ محاولات تطبيعية مع إسرائيل لا تصبّ على الإطلاق في مصلحة القضية الفلسطينية ولا تخدم حتى عملية السلام المتوقفة، بل تخدم تنامي قوة ونفوذ اليمين الإسرائيلي المتطرف الذي لا يؤمن بالسلام على الإطلاق، وبالتالي فهي (بالتطبيع مع اسرائيل) إنّما تشجع سياساتها التهويدية والمعادية للعرب والفلسطينيين وتعقّد حلّ القضية السياسي المزعوم.

أزمة الخليج والقضية الفلسطينية

شكّلت أزمة الخليج عام ٢٠١٧ منعطفاً مؤثراً على دول مجلس التعاون الخليجي وعلى

العالم العربي، وشكّلت تبايناً خطيراً في المواقف لدرجة أنّ دولاً عربية أصبحت قابلة للابتزاز على صعيد العلاقة مع إسرائيل وموقفها من القضية الفلسطينية وما يسمى أمريكياً "مكافحة الإرهاب"، وهو ما شجّع الرئيس الأمريكي للضغط على كثير من الدول العربية للحماية من خطر إيران. ونظراً لعدم قدرة آليات مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية وغيرهما على التوصل لحلّ الأزمة فقد شكلّت جزءاً محزناً وسلبياً في المشهد العربي، وأضعفت الموقف العربي لمواجهة السياسات الغربية المعادية من جهة، وسياسات إيران في اختراق المنطقة من جهة أخرى، وفي مواجهة السياسات الصهيونية والأمريكية التي تدمّر القضية الفلسطينية أيضاً، وأضعفت الموقف العربي إزاء موجة الإرهاب العالمية ضدّ المسلمين، وحملات نشر الكراهية ضدهم في كل مكان فيما يعرف بالإسلاموفوبيا، ناهيك عن استنزاف دول الخليج ذاتها على الصعيد الاقتصادي والإعلامي والسياسي، وبناء فجوة بين شعوبها، وتنامي أدوار دول إقليمية غير عربية على حساب العرب في كثير من أزمات المنطقة.

كما أضعفت دور المجلس في العمل على بناء الاستقرار والأمن في المنطقة. ولذلك فإنّ استمرار وتفاقم أزمة الخليج يشكّل مِعول هدم للمصالح العربية ومن ضمنها الخليجية، وتوفر الفرصة للطامعين بالعالم العربي وثرواته لتحقيق العديد من أهدافهم على حساب أهداف الأمة العربية ومصالحها وخاصة فيما يتعلق بثروات دول مجلس التعاون الخليجي جميعاً. وبالتحليل المنهجي فإنّ هذه النتائج والتداعيات تشكل عاملاً سلبياً إزاء القضية الفلسطينية وتتيح الفرصة للأمريكيين والإسرائيليين لفرض تصوراتهم بشكل أكثر جرأة من ذي قبل.

الدور العربي اللازم لحماية القضية الفلسطينية

القضية الفلسطينية اليوم بحاجة إلى استراتيجية عربية مختلفة، ومواقفٍ عربيةٍ أكثر جدّية والتزاماً في الواقع، وليس فقط في قرارات الجامعة العربية ورقياً، والقضية الفلسطينية تستند أساساً على الشعب الفلسطيني الثابت في أرضه والمقاوم باستمرار للاحتلال، ولذلك فإنّ على العرب حكومات وحركات سياسية وأحزاباً وتيارات فكرية أن تعمل على تقوية هذا

العامل الاستراتيجي (ثبات الشعب الفلسطيني ومقاومته) في تحقيق إنهاء الاحتلال بتقديم الدعم الكامل له في الداخل والخارج، وتوفير متطلبات صموده واستمراره في إحياء قضيته، ومواجهة الاحتلال لإضعافه ودفعه للتفكير جدّياً بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ على الأقل، وتأكيد التوافق العربي الرسمي على الحدّ الأدنى المتفق عليه بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على كل هذه الأراضي وعاصمتها القدس، وإعادة اللاجئين الفلسطينيين والنازحين إلى أراضيهم وبيوتهم التي هُجِّروا منها، والعمل على تحقيق تماسك دولي بالتعاون مع دول إسلامية أخرى ما تزال تتمسك بهذا الموقف مثل تركيا وباكستان وماليزيا وإندونيسيا وإيران، والعمل على توفير مظلة عربية لإعادة توحيد الصفّ الفلسطيني وخصوصاً بين فتح وحماس وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، والعمل على المحافظة على قوة وتماسك وضع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وتشجيع العمل للقضية الفلسطينية في كافة الدول العربية، سواءً من الفلسطينيين أو من مواطني هذه الدول، وبالطبع يستلزم هذا وقف كافة أشكال التطبيع مع الاحتلال ومقاطعته ليشعر بالتهديد الوجودي، وليفكّر بالاستجابة للضغوط بإنهاء الاحتلال، مع عدم اتخاذ سياسات عربية جُرِّبت وفشلت تماماً وأتت بنتائج عكسية وبزيادة أمد الاحتلال وصلفه وتطرفه، لا سيما أنّ الانتخابات الاسرائيلية في أبريل ٢٠١٩ أثبتت أنّ الأحزاب الصهيونية والناخب الصهيوني حسم أمره في خط اليمين المتطرف الذي لا يؤمن بالسلام مع العرب، ولا يؤمن بالانسحاب من أيّ جزء من فلسطين لاعتبارات أيديولوجية عقائدية وخرافات تلمودية.

ولذلك فإنّ العمل اليوم يجب أن يَنصَبّ من قِبل من يؤمن بالقضية الفلسطينية على توحيد الجانبين الفلسطيني والأردني شعبياً ورسمياً ودعمهما بكل ما يحتاجانه للصمود ومواجهة الضغوط بالحراك السياسي والإعلامي والقانوني والمقاومة الشعبية للاحتلال، إلى جانب المقاومة المسلحة والانتفاضة على الاحتلال.أ.ه

التحرير

البحوث والدراسات

موقف إسرائيل من التدخل الإيراني في الصراع السوري ٢٠١١ -٢٠١٩

دراسة تحليلية

عبد السلام معلّا*

المقدمة

تفاعل الشعب السوري مع الحراك الشعبي العربي الذي عبّر عن رغبته بالتغيير منذ ٨ أعوام، وقد تركزت مطالبه على نيل الحرية والمشاركة السياسية وكرامة العيش.

لم يكن ردّ النظام السوري على تلك المطالب مفاجئًا، حيث لم يتردد في استخدام القبضة الحديدية لمواجهة الاحتجاجات السلمية التي عمّت المدن السورية، ولم تفلح سياسة القمع وعصا النظام الغليظة في حمل الشعب السوري على الرضوخ للحملات القاسية التي هدفت لإسكاته، ممّا شكّل دافعًا قويًا ومبررًا كبيرًا لعسكرة الثورة بعد أن فقد الشعب السوري الأمل بالتغيير السلمي.

وبمجرد أن أضحى حمل السلاح خيارًا واقعًا في سوريا دخلت أطراف إقليمية ودولية بقوة إلى حلبة الصراع المشتعل[١]، ولكلٍّ حساباته ومصالحه الخاصة، الأمر الذي جعل من الأراضي السورية ساحة حرب تتصارع فيها كثير من القوى والمشاريع الإقليمية والدولية[٢].

وللوصول إلى فهم أفضل لما يجري في سوريا، فإنه يتعين تشخيص العامل الدولي والإقليمي في الصراع بصورة دقيقة.

رغم بروز مظاهر للتراجع النسبي للقوة والتأثير الأمريكي في المنطقة، إلّا أنّ الولايات المتحدة لا تزال الفاعل الأكثر حضورًا وقوة وتأثيرًا في قضاياها[٣]. أشارت تامارا

---

* حاصل على درجة الدكتوراه في الدراسات الدولية من جامعة شمال ماليزيا، باحث متخصص في الشأن الفلسطيني.

[1] Alexander Pearson and Lewis Sanders, "Syria Conflict: What do the US, Russia, Turkey and Iran Want," (2019). Available at: https://bit.ly/2wpGyCT

[2] Elif Binici and Mustafa Kirikcioglu, "Syria: An International Battleground," Daily Sabah, (2018, April 3). Available at: https://bit.ly/2LbBFDm

[3] Kristina Kausch, "Competitive Multipolarity in the Middle East," IAI, (2014), p. 4. Available at: https://bit.ly/2slH03d; Rory Miller, "International Actors and the

ويتز إلى أنّ إدارة الرئيس أوباما قد اتخذت عدة خطوات متدرجة في الأعوام الأربعة الأولى لبدء الصراع السوري في محاولة لتشكيل ساحة المعركة فضلًا عن سياقها الدبلوماسي[٤]. من ناحيتها، تحاول إسرائيل أن تكون "محدّدًا رئيسًا في مسار الأحداث في سوريا، بحيث تفرض "شروط اللعبة" بما يتوافق مع مصالحها أو بما لا يتعارض معها"[٥].

وبناء على ما تقدّم، يمكن للفاعلَيْن الأمريكي والإسرائيلي أن يلعبا معًا دور ضابط معادلة ميزان قوى الصراع في سوريا، بحكم ما بينهما من توافق استراتيجي[٦]، وبحكم ما يطمحان لتحقيقه من أهداف عبر تفاعلات الصراع المشتعلة. ولذلك فإنّه من الصعوبة بمكان تجاهل تأثير هذا الفاعل وأدواره في الحالة السورية.

وفقًا للرؤية الإسرائيلية، فإنّ إطالة أمد الصراع لأطول فترة ممكنة يعدّ أفضل طريقة لتحقيق المصالح الإسرائيلية[٧]، ويكون ذلك كفيلًا بإضعاف سوريا، وإنهاك جميع الأطراف المنخرطة فيه[٨]، فضلًا عمّا يوفره من فرصة سانحة لتوريط قوى إقليمية أخرى في حركة الصراع واستنزافها، وبذلك تظل إسرائيل خارج نطاق التهديدات المحتملة. ولتحويل تلك الرؤية إلى واقع ملموس فقد تركزت استراتيجية هذا الفاعل في التأثير على اتجاهات الصراع من خلال الاستفادة من حالة الفوضى المصاحبة له[٩].

New Balance of Power in the Gulf," Aljazeera Centre for Studies (2018). Available at: https://bit.ly/2pvhgRa

[4] Tamara Cofman Wittes, "War in Syria: Diplomacy and the Balance of Power," (2016). Available at: https://bit.ly/2JLG16H

[٥] محسن صالح، "إسرائيل ومستقبل سوريا،" الجزيرة نت، (٢٠١٣). موجود على الرابط: https://bit.ly/2kL5EXP

[٦] وليد عبد الحي، "قراءة استشرافية: فلسطين: خطوتان إسرائيليتان استراتيجيتان قادمتان"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (٢٠١٨). موجود على الرابط: https://bit.ly/2H9ZzMY

[٧] أثال العاص، "قراءة في تطور المواقف الدولية تجاه الثورة السورية،" مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (٢٠١٢). موجود على الرابط: https://bit.ly/2sjJSOZ ؛

Larry Hanauer, "Israel's Interests and Options in Syria," Rand Corporation, (2016). p. 3, avilable at: https://bit.ly/2HCh3n3

[٨] العاص، "قراءة في تطور المواقف الدولي".

[9] Ariel (Eli) Levite, An Israeli Perspective on Syria conflict, (2014). Available at: https://bit.ly/2EboGjY

ترتبط استراتيجية الاستثمار في الفوضى بمفهوم الفوضى الخلّاقة الذي شاع استخدامه في العقدين الأخيرين[١٠]، والذي يشير إلى قيام قوة كبرى بتهيئة الظروف لتوليد حالة من الفوضى، أو الاستثمار في فوضى قائمة في منطقة ما، توخيًا لتحيق ما تطمح إليه من أهداف ومصالح[١١]. ويمثّل الاستثمار في الفوضى أفضل وصفة لإطالة أمد الصراع، كما أنّها تزيد من فرص تطويره وانتقاله إلى جغرافيا جديدة، بحسب ما تقتضيه خطط القوى التي تستثمر في فوضى الصراع.

من الواضح أن الولايات المتحدة قد اختارت عدم التدخل المباشر في الصراع السوري، وبدلًا من ذلك فقد سعت للتأثير على حركته عن بعد[١٢]، كانعكاس لتغيير طبيعة تدخلها في صراعات المنطقة في مرحلة ما بعد غزو العراق، وبطريقة تهدف لاستثمار أفعال كل الأطراف المنخرطة فيه، للوصول به للنهايات التي تريدها.

هذا يفيد بأنّ قوة دفع أحد الأطراف، كما قوة دفع نقيضه، يعدّان مقومين ضروريين تقتضيهما الرغبة بإطالة أمد الصراع والاستثمار فيه، بحيث يشكّل تعدّد اللاعبين المنخرطين فيه، والذين تتعارض مقاصدهم وتتناقض مصالحهم، وقودًا لإدامته وفرصة لتعميمه على المنطقة، وبغير ذلك يكون من غير المتاح تحقيق هدف إطالة أمد الصراع.

من هنا فإنّ تجاهل دخول نقيض الفاعل، الضابط لمعادلة ميزان القوى، لحلبة الصراع يتماهى مع شروط استدامة حالة الفوضى المطلوبة، وعليه فإنّ مثل هذا التدخل لا يتمّ على أساس مزاحمة الفاعل الرئيس في ميدان الصراع، بل بطريقة تسهل عليه مهام إدارته له وفقًا لمنظوره الخاص حول الصراع.

وهنا تظهر الحاجة لتحليل ما إذا كان الطرف الأمريكي- الإسرائيلي لا يمانع حقًّا بالتدخل الإيراني، وما إذا كان ذلك يندرج في سياق استكمال الظروف التي تساعد على

---

[١٠] انظر: إياد هلال الكناني، "سياسة الفوضى الخلاقة الأمريكية: الأصول الفكرية والأبعاد الدولية والإقليمية"، مركز النور للدراسات، (٢٠١٤). موجود على الرابط: https://bit.ly/2xrA8XV

[١١] يحيى اليحياوي، "أمريكا ومشاريع الفوضى الخلاقة،" الجزيرة نت، (٢٠١٧). موجود على الرابط: https://bit.ly/2kxQyok

[12] George Friedman, "Beyond the Post-Cold War World," Geopolitical Weekly, Stanford (2013). Available at: https://bit.ly/2sdO6rs

مدّ حركة الصراع لأطول فترة ممكنة أم لا. وهي محاولة لقراءة ما بين السطور أو الجزء غير الظاهر من تفاعلات الصراع في سوريا، خصوصًا ما يتعلق بالنوايا الخفية لبعض أطراف الصراع والتي لن تكون شفافة بالضرورة.

في ضوء ما تقدم، تتهيأ المقدمات الصحيحة لقراءة ملابسات التدخل الإيراني في الصراع السوري وغضّ الطّرْف الأمريكي- الإسرائيلي عنه، فهل مثل هذا التدخل سابقة في اختراق قواعد اللعبة السياسية، كما موازين القوى في المنطقة نظراً للدلالة الكبيرة التي يعكسها؟ أم إنّ التدخل قد تمّ في سياق تستدعيه استراتيجية الاستثمار في الفوضى الذي اعتمدها الطّرف الأمريكي- الإسرائيلي، والذي قرر التأثير على مجريات الصراع عن بُعد؟

أولًا: المشكلة

مثّل نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ حدثًا مفصليًا ترتّب عليه إعادة بناء علاقات إيران بمحيطها الإقليمي، وكان من أبرز الترتيبات الجديدة شكل العلاقة مع إسرائيل؛ إذ بخلاف علاقة التقارب، بل التحالف، التي نسجها النظام الإيراني السابق معها، فقد أسّس نظام الثورة الجديد علاقته مع إسرائيل على أساس التناقض التامّ والعداء الصريح، وتجسيدًا لذلك لم تكفّ إيران عن إعلان عدائها الصارخ لإسرائيل والتعبير عن رغبتها بإزالتها من الوجود[١٣]. محدّدة سقفًا زمنيًا لتحقيق ذلك[١٤]. بدورهم، رأى ساسة وصناع قرار إسرائيليون أن إيران تشكل خطرًا وجوديًا داهمًا على إسرائيل، ويهدّد بقاءها بصورة جديّة[١٥]، الأمر الذي أكّد عليه باحثون إسرائيليون أيضًا، موضحين أنّ إزالة إسرائيل من الوجود يعدّ جزءًا من الأيديولوجية السياسية الإيرانية[١٦].

---

[١٣] روسيا اليوم "سليماني: إيران عند وعدها وسوف تزيل إسرائيل عن الوجود"، (٢٠١٨)، موجود على الرابط: https://bit.ly/2sfUbUd

[14] Eitan Shamir, "Debate: How Might the Israeli-Iranian Face-Off in Syria Evolve," (2018). Available at: https://bit.ly/2L5mOtZ

[15] Dalia Dassa Kaye, Alireza Nader, and Parisa Roshan, "Israel and Iran A Dangerous Rivalry," Rand Corporation,(2011), p.37. Available at: https://bit.ly/2sge9OJ

[16] Shamir, "Debate: How Might,"

ومع الأخذ بالاعتبار أنّ مثل هذه المواقف والتقديرات قد تنطوي على مبالغات[١٧]، وأنّها تندرج في سياق الحرب النفسية الإيرانية الموجهة لإسرائيل، بغية تخويفها وردعها عن مهاجمة إيران، أو الحرب الإعلامية الإسرائيلية الموجهة لإيران بغية تأليب الرأي العام الدولي عليها، ومنح الشرعية لأي استهداف تتعرض له سواء كان إسرائيليًا أو أمريكيًا، إلّا أنّه لا يمكن بحال تجاهل الخطورة الحقيقية التي يشكلها وجود قوات إيرانية على الأراضي السورية على إسرائيل[١٨]، بسبب ما بينهما من عِداء، ونظرًا لما يعنيه ذلك من محاولة للتأثير في معادلات القوة الإقليمية، وأسس الاشتباك الإيرانية- الإسرائيلية.

إنّ دلالات وتداعيات التدخل الإيراني في الصراع السوري لن تفوت إسرائيل الحساسة جدًّا لموضوع أمنها، وسلامتها ضدّ التهديدات الخارجية المحتملة، ويصبح الأمر أكثر إشكالية في ضوء تبنّي إيران لمواقف أكثر صرامة تجاه إسرائيل كما هو معلن. ومع ذلك فقد غضّت إسرائيل والولايات المتحدة بوصفهما طرفاً مهيمناً في المنطقة الطّرْف عن هذا التدخل، ولم تتخذا موقفًا حازمًا إزاءه ابتداء، فيما تبادر إسرائيل الآن بمهاجمة إيران بقسوة بعد أن ثبّتت أقدامها على الأراضي السورية، وبعد أن مالت كفة المواجهة هناك لصالحها وحلفائها بشكل واضح.

بناءً على ما سبق، وفي ضوء ارتباط المشكلة تاريخيًا بنقيضين، فإنّ ثمّة سؤالاً يطرح نفسه بقوة، ومفاده: لماذا سكتت إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة عن التدخل الإيراني في سوريا منذ البداية، رغم المخاطر المحدقة التي يشكلها هذا التدخل على أمن إسرائيل ومستقبلها؟! هل يتعلق هذا السكوت برغبة إسرائيل في تحاشي المواجهة مع إيران كما يرى البعض، بناء على تقدير يرى أن التدخل الإيراني تم في سياق شهد تغيرًا في ميزان القوى بين الأطراف؟ أم هل هناك مصلحة إسرائيلية- أمريكية مقدرة يحققها التدخل الإيراني في الصراع السوري؟

---

[17] Ali Rahigh-Aghsan and Peter Viggo Jakobsen, "The Rise of Iran: How Durable, How Dangerous," **Middle East Journal**, Vol. 64, No. 4 (Autumn 2010), p. 559.

[18] Mona Yacoubian, "U.S. Policy Toward Syria: Part I. Testimony before the House Foreign Affairs Subcommittee on the Middle East and North Africa," United States Institute for Peace (2018). Available at: **https://bit.ly/2W84bPm**

وبعبارة أخرى، هل يجري التدخل الإيراني على قاعدة التناقض والصراع مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة، أم إنّهما راغبتان بتوظيف هذا التدخل لتحقيق مصالح تفوق المصلحة المرتبطة بمنع إيران من الوصول إلى الساحة السورية؟ بلا شك فإنّ الصمت الإسرائيلي- الأمريكي إزاء التدخل الإيراني يعتبر مثيرًا للاهتمام ويدعو للبحث في كنهه وتحليل أسبابه، ولهذا كانت هذه الدراسة.

ثانيًا: الإطار المفاهيمي والمنهجية والنقاش

١. الإطار المفاهيمي والمنهجية

تعدّ علاقات الصراع والتنافس بين الدول أمرًا طبيعيًا شائعًا نظرًا لاختلاف مصالحها وأهدافها وسياساتها[١٩]. وثمّة عوامل كثيرة تؤثر على مدى انخراط أطراف الصراع فيه، وتعدّ القوة أهمّ تلك العوامل؛ إذ تمثل مُركّبًا أساسيًا في منظومة العلاقات الدولية[٢٠]. وعليه، فإنّ مستويات القوة لدى الدول بوصفها لبنات النظام الدولي الأساسية تشكّل أساسًا واضحًا لرصد سلوكها وتحليله.

يساعد تحليل ميزان القوى لدى الأطراف المنخرطة في الصراع على التعرف على قدراتها المتاحة، ومدى فاعليتها في ميدان التدافع، ثمّ توقع الكيفية التي ستتصرف بها، وتعليل سلوكها واختياراتها، كما يمثل هذا الأساس التحليلي فرصة لتوقُّع سلوك أيّ فاعل في الصراع بالقياس لسلوك الفاعل المقابل.

وفقًا لهانز مورجنثاو، يفيد مفهوم توازن القوى بأن حالة التوازن في العلاقات الدولية ستبقى قائمة ما لم يسع أحد الأطراف للقيام بفعل من شأنه تعزيز مستوى قدراته

---

[19] Jhon Burton, "Conflict Resolution as a Political System," (1993), p. 11. Available at: https://bit.ly/2JTJT3L; Jhon Paul Lederach, **The Little Book of Conflict Transformation**, Good Books in An Imprint of Skyhorse Publishing (2014), p. 9; Karin Aggestam, Fabio Cristiano, and Lisa Strömbom, "Towards Agonistic Peacebuilding? Exploring the Antagonism–Agonism Nexus in the Middle East Peace Process," **Third World Quarterly**. Vol 36. No. 9 (2015), p. 1737.

[20] Stephen M. Walt, "Who's Afraid of a Balance of Power," **Foreign Policy** (2017). Available at: https://bit.ly/2GY90PO

داخل النظام على حساب الآخرين، فإنْ فعل ذلك فإنّ نظام توازن القوى يبدأ بالعمل لمنع تلك المحاولات الهادفة لتغيير الواقع القائم[٢١].

ويرى صبري مقلد أنّ حالة توازن القوى السائدة بين الدول ومحاور القوة التي تكوّن النظام السياسي الدولي تشكّل منطلقًا لردع أيّ قوة تحاول استغلال أيّ ظرف طارئ للعمل على تغيير حقائق الوضع القائم لصالحها[٢٢].

من الواضح أنّ التفاعلات ذات الصلة بمبدأ ميزان القوى وتطبيقاته العملية ستكون أكثر وضوحًا في مناطق الصراع الساخنة نظرًا لحساسية الأطراف للتغيرات المحتملة لميزان القوى فيما بينها، وانعكاسات ذلك على مكانتها الإقليمية والدولية، ووفقًا لذلك ستكون مواقفها إزاء محاولات تغييره أكثر وضوحًا وحسمًا.

بناءً على ما تقدم، فإنّ التدخل الإيراني في الصراع السوري يسير باتجاه تغيير قواعد اللعبة القائمة بين الأطراف في المنطقة وفقًا لنظرية توازن القوى، الأمر الذي ينتج عنه تعزيزًا لمكانة إيران وقدراتها في مواجهة إسرائيل، وهي خطوة تستدعي ردًّا إسرائيليًا- أمريكيًا بوصفهما الخصمين التقليديين لإيران، وغير الراغبين بإحداث تغيير في تلك القواعد وفقًا للمنظور ذاته، وهو الأمر الذي لم يحدث.

من ناحية أخرى، فإنّ قيام أحد أطراف النظام الدولي بالاضطلاع بأدوار تفوق إمكاناته الحقيقية قد يعني وجود اعتبارات أخرى تمنع الأطراف ذات الصلة من الاعتراض على ذلك، وإذا كانت القواعد المجردة لميزان القوى لا تسمح للأطراف الأقل قوة باختراقها، فإنّه يمكن للأطراف الأكثر قوة التغاضي عن ذلك وفقًا لحسابات المصالح، وفي مثل هذه الحالة فإنّ ميزان القوى لن يظل المستوى الوحيد لتحليل الحالة، وهنا تحديدًا ينكشف الأفق عن وجود فرصة أخرى لقراءة الحالة بتوظيف منظور آخر غير منظور ميزان القوى، الأمر الذي تحاول هذه الدراسة استكشافه.

---

[٢١] أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى نحو نظرية عامة،" **مجلة العوم السياسية**، العدد ٤٤ (٢٠١٢)، ص ٤١.

[٢٢] خضر عباس، "إسرائيل ومفهومي توازن القوى والأمن الجماعي،" مدونة الدكتور خضر عباس، (٢٠١١). موجود على الرابط: https://bit.ly/2H0oouV

تقوم لعبة الصراع في الإقليم على أساس أن الطرف الإسرائيلي- الأمريكي هو الأقوى حتى اللحظة، نظرًا لأنّ الولايات المتحدة لم تزل القوة المهيمنة على النظام الدولي وبكل المقاييس[٢٣]، وما لم يثبت العكس، فإنّ التفاعلات بين أطراف الصراع في المنطقة ستظل محكومة بهذه القاعدة، حيث تلعب إسرائيل والولايات المتحدة دور ضابط معادلة ميزان قوى الصراع، وفي ضوء ذلك فإنّه ليس بمقدور إيران أن تتدخل في الصراع السوري لولا وجود استثناء يهيئ لها فرصة التدخل.

من ناحية أخرى، فإنّ امتناع إسرائيل والولايات المتحدة عن التصدي للتدخل الإيراني الذي ينتهك مبدأ توازن القوى يستلزم التفكير في اتجاهين: فإمّا أن تكون إيران قد كسرت قواعد اللعبة السائدة ونجحت في فرض ميزان قوى جديد لصالحها، وإمّا أن يكون هناك مصلحة إسرائيلية- أمريكية تقتضي السكوت عن هذا التدخل.

ولاستكشاف الاحتمال الأكثر واقعية، ستقوم الدراسة بالتعرف على ميزان القوى بين الأطراف، وفحص التغيرات المحتملة التي طرأت عليه، ومدى تأثير ذلك على علاقة الأطراف ببعضها، وفي ضوء ذلك سيتم تحليل سلوكها السياسي، واستكشاف خياراتها الممكنة. كما أنّها ستفرّق بطريقة واضحة بين مسألة الانزياح في موازين القوى، وهي حقيقة واقعة، وبين عدم اكتمال ذلك الانزياح، بمعنى أنّ التغيير الحاصل في ميزان القوى لم يصل للنقطة الحرجة التي تنقلب فيها الموازين رأسًا على عقب، فيصبح فيها الطّرف القوي ضعيفًا والطّرف الضعيف قويًا، وهذا التفريق مهمّ ويمنع الاعتماد على الانطباعات العابرة والأوهام أثناء التحليل.

ولاستكمال الخطوة ستسعى الدراسة لفحص إمكانية وجود رغبة أمريكية- إسرائيلية لتوظيف التدخل الإيراني كمستوى ثانٍ لتحليل الحالة، وهي مسألة تتجلى ضمن قيود صارمة في وسط معقّد وينطوي على تشابكات كثيرة، وينتج عنها غموض في مدى الدور المسموح لإيران أن تلعبه من جهة، وما إذا كانت إيران ستلتزم بذلك أو لا

---

[٢٣] علي الجرباوي، "الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن،" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة تبين**، العدد ٣١، (آذار ٢٠١٨)، ص ١٠؛ Friedman,"Beyond the Post,"

من جهة أخرى، وهي معطيات غير نهائية، ولذلك فإنّها تنطوي على إمكانية وقوع صِدام بين الأطراف في لحظة ما نظرًا لاختلاف الحسابات التي يستند إليها كل طرف.

كما تستعرض الدراسة مسألة تغيير سياسة التدخل الأمريكية كمستوى فرعي آخر للتحليل ويرتبط بمستوى التحليل الثاني، وكيف يؤثر ذلك على اختيارات الأطراف الأخرى وسياساتها، وما علاقة ذلك بالتدخل الإيراني في الصراع السوري.

٢. النقاش

يعدُّ الحدث مدار التحليل (التدخل الإيراني والصمت الإسرائيلي) جزئية في منظومة متكاملة من العلاقات المتداخلة، ومفردة مهمّة في فضاء واسع يموج بالتدافع العنيف بين أطراف كثيرة لها تقديرات ومصالح مختلفة، وتحكم مواقفها استراتيجيات ودوافع متعددة، بطريقة تعكس اختلاف وتعدّد الفاعلين الذين ينشطون في ساحة الصراع السوري، الأمر الذي يجعل من الخيارات السياسية الممكنة لطرف ما رهنًا بجملة من المعطيات والاعتبارات المتشابكة حد التناقض في لحظة زمنية معينة، أو عند مستوى تدافعٍ ما.

ولذلك، تبدو مهمة صانع القرار شائكة نظرًا لتعدد الخيارات الممكنة في سياق يتّسم بالضبابية وشدّة التداخل وعدم اليقين، ويؤثر كل ذلك في المحصلة على اختيارات الفاعل الضابط لمعادلة ميزان قوى الصراع. وهو السبب الذي يهيّئ الأرضية لقراءة التدخل الإيراني والسكوت الإسرائيلي- الأمريكي عبر بديلين محتملين، بطريقة تؤكد على ضرورة استخدام طرائق التفكير والتحليل المتشعب التي تعكس كثرة المعطيات المتاحة التي تحكم سلوك فواعل الصراع، لا سيما ضابط معادلته الرئيس، بدلًا من التناول أحادي الاتجاه والتحليل الخطي للواقعة محل البحث.

ثالثًا: البدائل المحتملة لتحليل التدخل الإيراني

البديل الأول: مثّل التدخل الإيراني في الصراع السوري قرارًا ذاتيًا، كانعكاس لتنامي القوة الإيرانية، وقد فرض هذا التدخل قواعد لعبة جديدة بين إيران وخصومها في المنطقة.

البديل الثاني: جاء التدخل الإيراني في سياق ينطوي على رغبة أمريكية- إسرائيلية بتوظيف الدور الإيراني في سوريا لتحقيق أهداف حيوية أخرى.

ويساعد التحليل في تفكيك التشابك الكثيف الذي يحيط بالواقعة بفاعلية في الوصول إلى تصورات أكثر دقة فيما يخص مسألة الصمت الإسرائيلي إزاء التدخل الإيراني في الصراع السوري، ويستند تقييم وتحليل كل بديل لجملة من المعايير والمعطيات والأسس المرجعية، كما يسهم التنوير الناتج عن مناقشتها في بناء تصور دقيق حول دوافع وسلوك الأطراف المشار إليها فيما يتعلق بالموضوع محلّ الدراسة.

١. معايير تقييم وتحليل البديل الأول

"مثّل التدخل الإيراني في الصراع السوري قرارًا ذاتيًا، كانعكاس لتنامي القوة الإيرانية، وقد فرض هذا التدخل قواعد لعبة جديدة بين إيران وخصومها في المنطقة".

هناك عدة أسس يمكن الاعتماد عليها لتحليل هذا البديل ومنها:

أ. ميزان القوى

يساعد تحليل ميزان القوى لدى الأطراف المعنية على تفسير سلوكها والتعرف على اتجاهاته، وقد يتراءى للبعض أنّ تراجع الحضور الأمريكي، والتدخل الإيراني في الصراع السوري، ومحاولات عودة روسيا للمنطقة، يصلح منطلقًا للتدليل على تغير موازين القوى الدولية التي سادت لصالح الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وفي ضوء ذلك يمكن النظر إلى التدخل الإيراني في سوريا بوصفه انعكاسًا لذلك التغير في موازين القوى الدولية. وما يعزز هذا المذهب في التفسير ما جرى بخصوص الاتفاق النووي الغربي الإيراني عام ٢٠١٥، والذي منح إيران فرصة أفضل للتأثير في المنطقة[٢٤]، حيث رُفعت بموجبه العقوبات الاقتصادية عن إيران، الأمر الذي هيّأ لها موقعًا أفضل سياسيًا واقتصاديًا في منظومة العلاقات الدولية، ومنحها شعورًا بامتلاك مزيد من القوّة.

يتبنى جورج فريدمان رأيًا مخالفًا؛ إذ يرى أن المسألة لا تتعلق بتغيير موازين القوى،

[24] Lihi Ben Shitrit, "Israel's Strategy in the Evolving Syrian conflict," Report, Aljazeera Centre for Studies, (2018), p. 5. Available at: https://bit.ly/2LOhPiR

بل بتغيير الولايات المتحدة لاستراتيجيات تدخلها، منطلِقةً من التصور القائل بقدرتها على هزيمة الجيوش، ولكنها تخفق في تشكيل المجتمعات بالطريقة التي تريدها، فعمدت لإدارة الصراعات في العالم من خلال التلاعب في ميزان القوى، وليس من خلال التدخل العسكري، ولذلك فإنّ جوهر المسألة لا يتعلق بكون الولايات المتحدة تعاني تراجعًا في قوتها، بل بكونها باتت تتبنى استراتيجية تدخُّلٍ مغايرة[٢٥].

وكانعكاس لتغير سياسة التدخل تلك فقد تبنّى الرئيس أوباما استراتيجية لإدارته تقوم على أساس "القيادة من الخلف"، بحيث تركّز على القضايا الداخلية لا الأدوار السياسية الخارجية، لإدراكه أنّ قوة الولايات المتحدة تنبع من التماسك الداخلي والحفاظ على مستويات التنمية، وليس من علاقاتها الدولية وسطوتها الخارجية، وأنّ الأمن القومي الأمريكي لا يمرّ في قناة السياسات الدولية، بل يعززه مجتمع قوي يتيح الخدمات للجميع[٢٦].

تَوَجَّه أوباما لتقليص الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، وقاوم الضغوط للقيام بعمل عسكري في أعقاب الأزمة السورية عام ٢٠١١؛ فلم يأمر مطلقًا بشنّ هجوم على النظام السوري، لكنه شنّ حملة قصف مركزة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، حيث توسعت بسرعة عام ٢٠١٤، وكان هدفه هزيمة "داعش" في ساحة المعركة والسعي إلى اتفاق سياسي تفاوضي مع الأسد[٢٧].

وفي هذا السياق، من المهم الانتباه للتداعيات المترتبة على تغيير الولايات المتحدة لسياسات تدخلها، واستيعاب انعكاس ذلك على طبيعة التدافع السياسي بينها وبين الخصوم؛ فتزامن ذلك مع التراجع النسبي الحقيقي للقوة والحضور السياسي الأمريكي في المنطقة ينبغي أن لا يصرف الانتباه عن هذه الحقيقة، أو نسيان أن الولايات المتحدة لا تزال

---

[25] Friedman, "Beyond the Post,"

[26] Colen Dueck, **The Obama Doctrine: American Grand Strategy Today**, New York: Oxford University
Press, (2015), p. 33.

[27] Greg Myre, "What is The U.S Goal in Syria," (2017). Available at: https://n.pr/2KAZK7e

الفاعل الأكثر قوة، وهذا يستلزم اعتبار التغير في سياسة التدخل الأمريكية عنصرًا مهمًا من العناصر اللازمة لتحليل مجريات الصراع السوري، بما في ذلك بالطبع التدخل الإيراني.

غنيّ عن القول أنّ قدرات إيران العسكرية، كما نفوذها السياسي الإقليمي، في تقدّم مطّرد، إلا أنّها لم تصل بعد للحالة التي تمكّنها من التدخل في الصراع السوري بقرار من جانب واحد، وبمعزل عن التفاهم مع الفاعلين الآخرين المؤثرين على حركة الصراع، لا سيما ضابط معادلة ميزان القوى فيه ... إنّ قدرة إيران على فعل ذلك من جانب واحد يعني تدشينًا حقيقيًا لمعادلة ميزان قوى جديدة، فهل ما يجري على الأرض يعكس هذا التطور حقيقة؟

يرى والت أنّ إيران تفتقر للقوة التي تمكّنها من مدّ نفوذها وفرض سيطرتها على الأقاليم المجاورة، حيث إنّ قواتها التقليدية محدودة للغاية، وتعتمد بشدّة على الأسلحة المتقادمة والمنخفضة الجودة[٢٨]. أمّا الغنيمي فيؤكد على أنّ بنية الجيش الإيراني دفاعية في جوهرها أكثر من كونها هجومية، نظرًا لطبيعة التدريبات والمعدات التي يمتلكها، الأمر الذي لا يؤهل إيران لتنفيذ مهمات استثنائية خارج الحدود؛ فهي لم تصل لمستوى الدولة الكبرى، وتصنّف وفقًا للمعايير المعتمدة في العلاقات الدولية كدولة متوسطة القوة، وكل ذلك يشكّل قيدًا على طموحها ورغبتها في التوسع خارج حدودها[٢٩].

من ناحية أخرى، يدلّ استقراء الهجمات الإسرائيلية المتكررة على القوات والمنشآت الإيرانية في سوريا، واستحضار طبيعة الرد الإيراني شبه المنعدم حتى اللحظة على أنّ إيران ليست قادرة على الدفاع عن وجودها في سوريا، والذي تستهدفه إسرائيل، فضلًا عن أنّ تكون قادرة على الدفاع عن حلفائها هناك، ما يعني أنّ تدخلها في سوريا لا يعكس فائضًا في قوتها المعتادة، وهذا يؤكد على أنه لا يأتي في سياق التغير الناجز في ميزان القوى، الأمر الذي يتطلب البحث عن سبب آخر يسوّغ الصمت الإسرائيلي عن التدخل الإيراني.

---

[28] Stephen M. walt, "The Islamic Republic of Hysteria," **Foreign Policy**, (2018). Available at: https://bit.ly/2Db4IU4

[٢٩] عبدالرؤوف مصطفى الغنيمي، "مستقبل التوغل الإيراني في سوريا في ميزان نظرية الدور في العلاقات الدولية"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (٢٠١٧). موجود على الرابط: https://bit.ly/2L28tP3

ب. تهديد أمن إسرائيل

إنّ التدخل الإيراني في الصراع السوري يهدّد أمن إسرائيل والنظام الإقليمي[٣٠]، بسبب العداء الصريح بينهما، ونظرًا لما يعنيه ذلك من تعزيز موقع الأولى في مواجهة الثانية[٣١]، ويزداد الأمر وضوحًا في ضوء اعتبار إيران نفسها في حالة حرب مع إسرائيل، مؤكدة أنّ واحدة من أبرز مهامها يتعلق بإزالتها من الوجود، وتخليص المنطقة من شرورها[٣٢]، ولذلك فإنّ إسرائيل ليست في غفلة من أمرها حتى تغض الطرف عن مثل هذا التدخل الذي يتناقض، وفقًا للمعطيات الظاهرة، مع هيمنتها ومصالحها في المنطقة.

وتتعزز المخاطر التي يحملها التدخل الإيراني في الصراع السوري على إسرائيل من خلال إدراك أنّه لا يوجد تواصل جغرافي بين إيران وسوريا، حيث تشكل المسافة الفاصلة بين حدودهما عائقًا طبيعيًا كبيرًا يحول دون قدرة إيران على مهاجمة إسرائيل، ويجعلها عاجزة عن إلحاق ضرر استراتيجي بها انطلاقًا من أراضيها، الأمر الذي سيختلف جذريًا في حال الوجود العسكري الإيراني في سوريا التي تتشارك مع إسرائيل بحدود مباشرة[٣٣].

وإذا أُضيف إلى ذلك الوجود الكثيف لحلفاء إيران (حزب الله، ميليشيات عراقية وأخرى أفغانية وباكستانية) على الأراضي السورية، فإنه حجم المخاطر المفترضة التي تواجه إسرائيل نتيجة ذلك تتضّح أكثر.

ولذلك، يشكّل معيار الأمن الإسرائيلي مانعًا يحول دون صمت إسرائيل عن تدخل إيران في الصراع السوري، ما لم تكن هناك اعتبارات أخرى تدعو لتجاهل هذا التدخل.

وفي سياق مشابه، يثير موقف رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو الاستعراضي

---

[30] Yacoubian, "U.S. Policy Toward,"

[31] Alon Ben-Meir, "Iran's Intervention in Syria Must Be Stopped," (2012). Available at: https://bit.ly/2snnKCk

[٣٢] قناة العالم، "في انتظار الرد الإيراني،" قناة العالم، (٢٠١٨). موجود على الرابط: https://bit.ly/2H0DJvo

[33] Shamir, "Debate: How Might, "

حول الملف النووي الإيراني[٣٤]، واستغلال الموضوع للتحريض على إيران لأسباب أمنية، جملة من الأسئلة، أليس الأولى التركيز على الوجود الإيراني في سوريا؟ ألا يبدو إظهار دور إيران في سوريا أكثر نجاعة في إقناع الأطراف الدولية بالمخاطر التي يحملها على إسرائيل؟ وفي المقابل أليست لمواجهة الولايات المتحدة الحاسمة للوجود الإيراني في سوريا ما يبررها في نظر العالم، وأولى بكثير من التراجع عن الاتفاق النووي معها، والذي لم يجف الحبر الذي دوّن به بعد؟ وبدلًا من ذلك فقد تجنّبت الولايات المتحدة المواجهة المباشرة مع داعمي النظام السوري في سوريا، فيما صرّح ترامب للصحفيين بأنّه ليس لدى الولايات المتحدة ما تفعله بسوريا سوى قتل داعش[٣٥].

ت. مبدأ المبادرة الإسرائيلية

دأبت إسرائيل على مهاجمة مصدر أيّ خطر يمكن أن يهددها، حتى لو كان على بعد آلاف الأميال، وقد عرّضت مقاتليها لمخاطر جمّة في سبيل تثبيت هذه الاستراتيجية كسياسة أمنية ثابتة على مدار عقود طويلة، وقد نفّذت عبر تاريخها مئات العمليات الخارجية لترسيخ الانطباع بأنّ يد إسرائيل طويلة، وستصل إلى أيّ مكان يشكل تحدّيًا لها، وقد جسّدت عملية الموساد في طهران مؤخرًا واستيلائه على وثائق تخص البرنامج النووي الإيراني أحدث مثال على ذلك[٣٦]. في ضوء ذلك، كيف لها أن تصمت على مكامن الخطر الآتي إليها عبر نقل إيران لجزء من قواتها العسكرية إلى سوريا، أم إنّ وراء هذا الصمت فوائد تسعى لتحصيلها؟!

ث. الانجذاب نحو المنطقة الرخوة

تحدّث وليد عبد الحي عن مفهوم الانجذاب نحو المناطق الضعيفة في معرض تحليله للسلوك "الفارسي" الهادف للانتشار خارج نطاق الإقليم عبر التاريخ، وقد استنتج أنّ

---

[34] See: David M. Halbfinger, David E. Sanger and Ronen Bergman, "Israel Says Secret Files Detail Iran's Nuclear Subterfuge," (2018). Available at: https://nyti.ms/2FsBQHe

[35] Pearson and Sanders, "Syria Conflict,"

[36] David E. Sanger and Ronen Bergman, "How Israel, in Dark of Night, Torched Its Way to Iran's Nuclear Secrets," (2018). Available at: https://nyti.ms/2mgOnq6

أهمّ العوامل التي استدعت التمدد "الفارسي" عبر الأقاليم المجاورة يتعلق بضعف ورخاوة منطقة ما من بين ثلاثة أقاليم تحيط بفارس، وبمقدار ما تتميز منطقة برخاوتها بمقدار ما يشكّل ذلك عامل جذب يغري إيران بمدّ نفوذها عليها[٣٧].

وعند تطبيق هذا المفهوم على حالة التدخل الإيراني في الصراع السوري يتبين أنّ المنطقة ليست رخوة (ضعيفة) لدرجة تستدعي العمل على مدّ النفوذ الإيراني نحوها؛ حيث تمثّل المنطقة مجال نفوذ إسرائيلي- أمريكي، كما أنّ الإقليم برمته يعدّ محطّ أنظار القوى الدولية نظرًا لمكانته المميزة. وعند ربط مفهوم المنطقة الرخوة بالفراغ الناجم عن تغيير سياسة التدخل الأمريكية، يمكن عندها اعتبار أنّ ذلك التغيير قد شكّل عامل جذب للتدخل الإيراني، ومع ذلك فإنّه لا يمكن تجاهل الموقف الأمريكي في المعادلة بمجرد ذلك التغيير، ما يعني أنّ التدخل الإيراني لم يتمّ في سياق متحرر من القيود، بل في سياق لم يزل مضبوطًا بالنوايا وعامل القوة الأمريكي- الإسرائيلي، الأمر الذي يستدعي عدم إسقاط ذلك من الحسابات عند تحليل الحالة.

٢. معايير تقييم وتحليل البديل الثاني

"جاء التدخل الإيراني في سياق ينطوي على رغبة أمريكية- إسرائيلية بتوظيف دور إيران في سوريا لتحقيق أهداف حيوية أخرى".

هناك عدّة أسس يمكن استخدامها أيضًا لمناقشة هذا البديل، وأهمها:

أ. استبعاد سكوت إسرائيل- الولايات المتحدة عن التدخل دون سبب وجيه

وفقًا لميزان القوى السائد لصالح إسرائيل والولايات المتحدة، ونظرًا لتعارض مصالحهما مع مصلحة إيران وحلفائها، فإنّه يتعين عليهما عدم السكوت على التدخل الإيراني، إلّا إذا كانت المكاسب المترتبة على تمرير التدخل تفوق تلك المترتبة على منعه.

ويمكن لهذا المنحى التفسيري أن يكتسب مزيدًا من الوجاهة في ضوء استحضار أنّ

---

[٣٧] وليد عبد الحي، "بنية القوة الإيرانية وآفاقها،" مركز الجزيرة للدراسات، (٢٠١٣). موجود على الرابط: https://bit.ly/2vsE04J

أطراف الصراع في سوريا لا تتوقف على هؤلاء الفاعلين، حيث إنّ عوامل ومعطيات وفواعل أخرى تؤثر على مسارات الصراع وتتأثر به سواءً بسواء، وهي حالة تجعل من اختيارات ضابط معادلة القوى فيه أكثر تعقيدًا، والتي قد تضطره لتجاهل التدخل الإيراني، وتوظيفه لتحقيق أهداف أخرى أكثر أهمية.

وعند مناقشة وتحليل دلالة الصمت الإسرائيلي إزاء التدخل الإيراني في الصراع السوري، ينبغي استحضار مجموعة من المحددات التي تشكل مقدمات مفتاحية للفهم، وتساعد على إنجاز المهمة بصورة أفضل، ومنها:

- تعدّ إيران وإسرائيل عدوّين، وقد انعكس ذلك على شكل تناقض واضح في مواقفهما ومصالحهما في سوريا منذ اندلاع الصراع فيها عام ٢٠١١[٣٨]، الأمر الذي يقتضي عدم السكوت الإسرائيلي على التدخل الإيراني ما لم تقتضِ المحددات الأخرى هذا السكوت.
- اعتبرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أنّ أيّ تدخل أجنبي في شؤون جارها الشرقي (الأردن) مدعاة لقيام حرب[٣٩]، نظرًا لانعكاس ذلك المباشر على أمن إسرائيل، وهو الأمر الذي ينطبق على الحالة السورية، ما لم تتطلب المحددات الأخرى تعطيل العمل بهذه السياسة طمعًا في تحقيق مكاسب أفضل.
- اختارت القيادة الإسرائيلية، وبدعم مستمر من جنرالات جيش الدفاع، عدم التحرك للإسراع بانهيار نظام الأسد، بحجة أن الشيطان الذي نعرفه يبقى أفضل من القادم الذي لا نعرفه[٤٠]. ونتيجة لذلك فقد تبنّت إسرائيل عدم تفضيل أيّ نتيجة محتملة للحرب السورية سواء انتصار نظام الأسد أو قوات المعارضة السورية، ووفقًا لذلك فقد ارتأت عدم الانحياز لأي طرف من أطراف الصراع،

---

[38] Ehud Yaari, "Bracing for an Israel-Iran Confrontation in Syria", **Policy Analysis**, The Washington Institute, (2018). Available at: https://bit.ly/2shjlRu

[39] Ibid.

[40] Levite, "An Israeli Perspective; Lihi Ben Shitrit, "Israel's Strategy in the Evolving Syrian Conflict," (2017). Available at: https://bit.ly/2LOhPiR; "; Yaari, "Bracing for, "

نظرًا لكونها غير معنية بمن سيكسب الصراع، كما بدا من المناقشات التي تمت بين نتنياهو وبوتين[٤١]. وفي سياق مشابه، فقد رفض كل من مجلس الوزراء الإسرائيلي وهيئة الأركان العامة لجيش الدفاع مرارًا الاقتراحات بتزويد بعض الفصائل المتمردة غير الجهادية بالأسلحة التي تحتاجها بشدّة لمحاربه بقايا الجيش السوري والمليشيات التي ترعاها إيران[٤٢]. يساعد ما تقدم على إلقاء ضوء على حاجة ضابط معادلة ميزان القوى لمن يؤدي تدخله إلى إطالة أمد الصراع.

ومن جهة أخرى

- كان نطاق النفوذ الإيراني ولا يزال أحد مخاوف إسرائيل الرئيسية في سوريا، سواء من خلال نشر الوحدات العسكرية الإيرانية، أو عبر تقديم الدعم النوعي لحزب الله[٤٣]. وفي سياق مشابه كان هناك خوف من انتصار الأسد، الأمر الذي يشجع تحالفه على الوقوف في مواجهة اسرائيل. وفي المقابل، واجهت إسرائيل معضلة تتمثل بوجود مخاطر يولّدها احتمال نجاح المعارضة العسكرية الإسلامية في سوريا، والتي قد تنقلب ضد إسرائيل بمجرد أن تتمكن من تثبيت سلطتها[٤٤].
- تسببت المعطيات المتعارضة في إيجاد حالة من عدم اليقين والارتباك التي صبغت الموقف الإسرائيلي إزاء الحالة السورية، حيث غابت الرؤية الدقيقة لدى صانع القرار الإسرائيلي حول الكيفية الفضلى لانتهاء الصراع بطريقة تلبي المصالح الإسرائيلية، ولذلك فإنّ الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء الصراع في سوريا قد اتسمت بالغموض والإبهام بشكل واضح، حيث لم يتبنّ المسؤولون الإسرائيليون موقفًا واضحًا تجاه الصراع منذ تفجّره[٤٥]. ولذلك فقد رأى هاناور أنّ بقاء

---

41 Amos Harel, "Israel's Vanishing Red Lines in Syria," (2015). Available at: https://bit.ly/2Ho45uP ; Levite, "AN Israeli Perspective, "

42 Yaari, "Bracing for,"

43 Larry Hanauer, "Israel's Interests and Options in Syria," Rand Corporation, (2018). p. 2. Available at: https://bit.ly/2WQkBck

44 Levite, "An Israeli Perspective,"

45 Ben Shitrit, "Israel's Strategy," p. 2-3; Levite "An Israeli Perspective,"

الوضع في سوريا يراوح مكانه، من خلال تعادل قوى الصراع، هو الخيار المفضل إسرائيليًا؛ إذ هو كفيل بتحقيق مصالح إسرائيل دون أن يضطرها لاتخاذ إجراءات لإطالة أمد الصراع[٤٦]. من جانبها رأت وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للدراسات وتحليل السياسات في الدوحة أنّ أفضل ما يخدم أهداف إسرائيل يتمثل بإطالة أمد الصراع[٤٧]. وما لم تتدخل أطراف إقليمية فيه أو توريط قوى أخرى فيه يصبح من المتعذر إطالة أمده، من هنا يبدو أنّ التدخل الإيراني يساعد على تحقيق هذا الهدف، خصوصًا أنّه قد تمّ في وقت كان فيه النظام السوري يواجه تهديدًا حقيقيًا بالسقوط، ما يعني احتمال انتهاء الصراع باكرًا.

وفي ضوء ذلك، فقد قدّر صانع القرار الإسرائيلي بأنّ انخراط المقاتلين السُّنّة والمليشيات التابعة لإيران في قتال بعضهم بعضًا بدلًا من محاربة إسرائيل، يمثّل أفضل نتيجة تتطلّع إليها إسرائيل[٤٨]. وطالما أنّ تدخلًا كهذا يحتمل مخاطر قد تطال إسرائيل، فإنّ المسألة تستدعي من المنظور الإسرائيلي النقاش والتفاهم مع إيران حول تدخلها في سوريا.

ذكر يهود يعاري أنّ اتصالات إسرائيلية- إيرانية تمّت عبر طرف ثالث في السنوات الماضية للتفاهم حول حدود التدخل الإيراني في سوريا، وقد انتهت تلك الاتصالات إلى الفشل بسبب إصرار إيران على عدم الالتزام بأيّ شروط تقيّد حراكها في سوريا[٤٩].

وفي حال عدم وجود الحد الأدنى من التفاهم الإيراني- الإسرائيلي حول تدخّل الأولى في الصراع السوري، فلماذا لم تستعدّ إيران للمواجهة مع إسرائيل؟ ولماذا لم تتوقع توجيه إسرائيل ضربات لها، ولماذا لم تردّ عليها في الحال؟ وعلى ماذا كانت تعوّل وهي

---

[46] Hanauer, "Israel's Interests, " p. 16.

[٤٧] وحدة تحليل السياسات، "الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية ومستجداته،" **تقدير موقف**، المركز العربي للدراسات وتحليل السياسات، الدوحة، (٢٠١٢). موجود على الرابط: https://bit.ly/2IYx86N؛ وانظر أيضًا: https://bit.ly/2seFXTv

[48] Hanauer, "Israel's Interests, " p. 3; Harel, "Israel's Vanishing,"

[49] Yaari, "Bracing for,"

ترفض الشروط والمحددات الإسرائيلية الهادفة لتحديد تدخلها هناك؟ هل اعتبرت أنّ سابقتها في تسهيل الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية لغزو كل من أفغانستان والعراق، والتي كانت تحكمها أنظمة سنّية، كافية للسكوت على تدخلها في سوريا، طالما أنّ هدفها المعلن هو محاربة "الإرهاب" "داعش" وقوى المعارضة السورية السنية؟!

بناءً على ما سبق، يتضح أنّ التدخل الإيراني ليس محلًا للاعتراض الإسرائيلي، بل إنّ حدود هذا التدخل هو ما يؤرقها، فإسرائيل ترغب بتوظيف التدخل الإيراني لتحقيق هدف إطالة أمد الصراع، واستنزاف كل المنخرطين فيه، وجرّ أطراف أخرى إليه، ولكنها لا تريد في الوقت ذاته أن ينتج عن هذا التدخل تعزيز القدرات الإيرانية في مواجهة إسرائيل، ولذلك فقد حاولت مقايضة صمتها إزاء التدخل الإيراني بالتزام إيران بحدودٍ تقرّرها إسرائيل ولا تتجاوزها، وبرفض إيران للشروط والمحددات الإسرائيلية التي تنظم تدخلها في الصراع، لا يكون الخلاف بينهما على مبدأ التدخل، وإنّما على حدوده وشروطه.

وفي ضوء حالة عدم اليقين التي ألـمّت بالموقف الإسرائيلي إزاء الصراع السوري، فقد قامت إسرائيل بتحديد ما تعتبره خطوطًا حمراء يتعين على أطراف الصراع عدم تجاوزها حتى لا تضطر للتدخل لفرض ما تريده بنفسها. واللافت أنّ التدخل الإيراني بحدّ ذاته لا يعدّ خطًّا أحمر إسرائيليًا رغم أنّه ينتهك مبدأ توازن القوى لغير صالح إسرائيل، فيما اعتبرت أنّ تعزيز إيران والميليشيات الشيعية لوجودها في سوريا يعدّ خطًا أحمر، خصوصًا ضمن مسافة ٤٠كلم عن الحدود الإسرائيلية، ويضاف إلى ذلك إنتاج ونقل الأسلحة المتطورة لحزب الله في لبنان، وإقامة قاعدة بحرية إيرانية على مياه المتوسط[٥٠].

من الواضح أنّ إسرائيل لا زالت تفرض هذه الخطوط بالقوة المسلحة في مواجهة إيران وحلفائها في سوريا، والسؤال: إذا كانت إسرائيل قادرة على فعل ذلك في الوقت الذي بدا فيه أنّ هذه الأطراف قد كسبت المعركة، ألم يكن من الأسهل مواجهة إيران منذ البداية ومنعها من التدخل؟ هل يعني عدم إقدام إسرائيل على فعل ذلك أنّها راغبة بمثل هذا التدخل لأسبابها الخاصة؟ وأنّ القصف الإسرائيلي المتكرر للمواقع والقوات الإيرانية

[50] Amos Yadlin and Ari Heistein, "Ending the War in Syria: An Israeli Perspective", (2017). Available at: https://www.cfr.org/councilofcouncils/global_memos/p39169

لا يهدف لإخراج إيران من سوريا، وإنّما لإلزامها بسقف التدخل الذي تحدده إسرائيل.

من جهتها، تدرك إيران أنّ التزامها بالمحددات الإسرائيلية يخدم أهداف إسرائيل، كما يتضمن إقرارًا بأنها تلعب دورًا وظيفيًا في سوريا بحيث تستفيد منه أطراف أخرى، وهي في الواقع تسعى لتجاوز تلك المحددات كي تتلافى هذه النتيجة، وبسبب ذلك تنشأ حالة من التعارض بين الدور الإيراني الساعي للتحرر من المحددات الإسرائيلية، وبين الأهداف التي تريد إسرائيل تحقيقها عبر الدور الإيراني، ويتم التعبير عن ذلك إسرائيليًا بقصف المواقع والعسكريين الإيرانيين وشحنات السلاح المتجهة لقواعد حزب الله في لبنان بطريقة دورية.

ب. مقتضيات الاستثمار في الصراع من المنظور الإسرائيلي- الأمريكي

في ضوء ثبوت الهدف الإسرائيلي- الأمريكي بإطالة أمد الصراع، والرغبة بعدم تمكين أيّ طرف من حسمه سريعًا، ثم أقلمته تمهيدًا لإضعاف أطراف الصراع جميعًا، فقد غضّت إسرائيل الطرف ضمن هذا السياق عن التدخل الإيراني في الصراع، وهو موقف لا ينطوي على خدمة تقدِّمها لإيران، بل إنّ ذلك يمثل استدراجًا لها للقيام بدور يورّطها في المستنقع السوري.

إنّ دورًا كهذا يتطلب إنفاق مبالغ مالية هائلة، وتوظيف طاقات مادية وبشرية تساهم في زيادة الأعباء الملقاة على كاهل إيران، ويساعد على إنضاج الظروف لخسارتها وتراجع قدراتها، ويزيد من احتمالات انهيارها شريطة تبلور مواقف جادة وتحركات مضادة لوحدات دوليّة أخرى في الإقليم[٥١].

من جهة أخرى، فإنّ التدخل الإيراني يمهّد الطريق وفقًا للمنظور الإسرائيلي لدفع أطراف أخرى على طرف نقيض مع إيران للتدخل المضاد، كتركيا مثلًا، نظرًا لاختلاف مواقفهما إزاء الصراع في سوريا، فضلًا عن حالة التناظر التي تشكلانها فيما بينهما بالدور والنفوذ إقليمياً وفي العالم الإسلامي، ويبدو أنّ تحقيق هدف كبير من قبيل إشغال وتوريط

[51] Adigbuo Richard, "Beyond IR Theories: The Case for National Role Conceptions," **Politikon South Africa Association of Political Studies,** vol. 34, no. 1 (2007), p. 83-97.

تركيا وإيران ببعضهما يستحق المغامرة بغض الطرف عن التدخل الإيراني في الصراع السوري، حتى لو مثّل ذلك سلاحًا ذا حدين.

يرى بن مئير أنّ من شأن تدخل إيران الشيعية في سوريا أن يدفع تركيا السُّنّية لإعادة تقييم الموقف الإيراني تمامًا، وأنّه يتعين علي تركيا أن توضّح بجلاء أنّ تدخل إيران المباشر في سوريا لن يحدث بمنأى عن ردود الفعل، وأنّ من شأن التدخل الإيراني أن يدفع تركيا للانخراط بصورة أكبر في الصراع[٥٢]. ويضيف يهود يعاري: إذا نحّينا جانبًا الولايات المتحدة وإسرائيل، فإنّ عددًا من اللاعبين الإقليميين لهم مصلحه في منع إيران من بسط نفوذها على سوريا، وتشترك تركيا والسعودية والإمارات ومصر والأردن في مشاعر النفور من محاولات إيران لفرض "هلال شيعي" تقع سوريا ضمن نطاقه بفعل التدخل الإيراني[٥٣].

في ضوء ما تقدم، فإنّ سياسة الصمت الإسرائيلية عن التدخل الإيراني كانت محسوبة، وتهدف، بالإضافة إلى تمكين إيران وحلفائها من قتال قوات المعارضة السورية السنّية، إلى إيجاد ظرف يسمح بتدخل تركي مضاد، ويؤدي ذلك إلى ضرب أهم قوتين في المنطقة بحجر سوري واحد، فيما يعزز ذلك من فرص إدامة الهيمنة والتفوق الإسرائيلي في المنطقة وعلى المدى البعيد.

يكتسب الأمر مزيدًا من الوضوح في ضوء استقراء موقف إيران الرافض للتدخل العسكري التركي في الصراع، والذي تجسد في عمليتي "درع الفرات" التي استهدفت "داعش" في الشمال السوري في آب/ أغسطس ٢٠١٦، و"غصن الزيتون" التي استهدفت قوات كردية سورية اتخذت من عفرين مقرًا لها في كانون ثاني/ يناير ٢٠١٨[٥٤].

إنّ رغبة ضابط معادلة قوى الصراع في الاستثمار في الحالة تتسع، كأساس تحليلي راسخ، لقراءة أدوار فواعل الصراع المختلفة، والتي تتبنى سياسات متعارضة بالضرورة، بما

---

[52] Ben-Meir, "Iran's Intervention,"

[53] Yaari, "Bracing for,"

[٥٤] أنظر: ترك برس، "خبراء: أسباب توجّس إيران من عملية "غصن الزيتون" التركية في عفرين،" (٢٠١٨). موجود على الرابط: https://bit.ly/2J8AfJp؛ الدرر الشامية، "ما هو موقف إيران من عملية "غصن الزيتون" التركية في عفرين؟،" (٢٠١٨). موجود على الرابط: https://bit.ly/2sy45zF

فيها روسيا ودول خليجية، وهذا يعني أنّ التدخل الروسي قد تم في سياق لا يختلف عن السياق الذي استدعى التدخل الإيراني وفقًا للمنظور الإسرائيلي- الأمريكي، وإذا كان التدخل الإيراني قد تم في لحظة بدا فيها النظام موشكًا على الانهيار، فإنّ التدخل الروسي قد تم في لحظة بدت فيها إيران عاجزة عن إحداث تحول واضح في ميزان الصراع.

وعليه، فإنّ مسوّغات الصمت الإسرائيلي- الأمريكي عن التدخل الإيراني هي ذات المسوغات التي استدعت الصمت عن التدخل الروسي أيضًا. ولهذا السبب لم يصدر عنهما ردّ فعل تجاه هذا التدخل يتناسب مع حجم الحدث.

ومن جهة روسيا، فقد حفّزها الصمت الإسرائيلي- الأمريكي عن تدخل إيران، وهي العدو اللدود لإسرائيل، حفّزها للتدخل في الصراع، وقدّرت بأنّ صمت المذكورين عن تدخّلها يكون أدعى طالما أنّها ليست في وارد العداء مع إسرائيل.

وإذا كان الجهد الإيراني- الروسي يصبّ في صالح النظام، فقد مثّل الدعم المقدّم من قبل دول خليجية لفصائل محددة في المعارضة السورية حالة مكافئة نسبيًا ساهمت في اكتمال شروط إدامة الصراع إلى حين.

إنّ تعقيدات الوضع في سوريا وتعدّد اللاعبين في ساحتها، وتباين مصالحهم واختلاف أهدافهم من جهة، ووجود تحولات حقيقية في سياسات الولايات المتحدة الخارجية، والتغيير الحاصل على طبيعة علاقاتها مع روسيا يضفي قدرًا من الضبابية على المشهد، ويجعل من المحاولات الهادفة لفهم ما يجري فيه أكثر صعوبة.

إنّ جزءًا كبيرًا من الالتباس الحاصل حول المسألة يعود إلى أنّ نموذج ما بعد الحرب الباردة لم يعد قادرًا على تفسير سلوك دول العالم، في إشارة إلى دخول النظام الدولي في مرحلة جديدة، وأنّه لا يمكن الجزم بملامح هذا النظام، أو إطلاق اسم واضح على المرحلة، ما لم تقم هناك حرب يتقرر، بناء على نتائجها، شكل واتجاهات هذه المرحلة[٥٥].

ينعكس ما تقدم بشكل واضح على طبيعة علاقة الولايات المتحدة وروسيا وريث الاتحاد السوفيتي، في سوريا، فبخلاف حالة الصراع الصارخ التي صبغت علاقتهما في

[55] Friedman, "Beyond the Post,"

مرحلة الحرب الباردة، حيث كانا يمثلان قطبي الصراع الدولي الحادّ، فإنّ طبيعة علاقتهما فيما بعد قد تغيرت تمامًا.

وبناءً على ذلك، فإنّ الصراع الروسي- الأمريكي المفترض لم يعد يصلح أساسًا لتحليل الحالة السورية، لا سيما أنّ جيشي البلدين يتعاونان هناك عن كثب تفاديًا لوقوع صدام غير مرغوب فيه بينهما[٥٦]، فضلًا عن أنّهما يشتركان في جزء من الأهداف التي يسعيان لتحقيقها من قبيل مواجهة ما عرف بالدولة الإسلامية، وقد انعكس ذلك عبر سعي كبار المسؤولين الأمريكيين في عهدي أوباما وترامب لإنشاء أشكال طموحة من التعاون الأمريكي- الروسي في سوريا[٥٧].

استنادًا إلى ما سبق، فإنّ مقوّمات العلاقة الروسية- الأمريكية في سوريا ليست صراعية بحتة، بل إنّهما يتنافسان على النفوذ وتسجيل النقاط فحسب، ولا يتمنّيان لتحقيق ذلك الوصول وجود حالة صدام مباشر، وضمن هذه المعطيات تحاول الولايات المتحدة الاستثمار في التدخل الروسي ليخدم هدف إطالة أمد الصراع وتوسيع دائرته.

وفي هذا السياق، لا يمكن قراءة إسقاط المقاتلة الروسية نهاية عام ٢٠١٥ واغتيال السفير الروسي في أنقرة العام التالي بأيدي طرف تركي ثالث، بمعزل عن ملابسات التدخل الروسي، ونوايا ضابط معادلة قوى الصراع الراغب بتهيئة الأسباب لصدام روسي- تركي عبر البوابة السورية.

رابعًا: النتائج

ليس هناك تناسب بين مسار الأحداث وميزان القوى السائد فيما يتعلق بالتدخل الإيراني في الصراع السوري، وطالما أن مسارها يناقض موازين القوى، فإنّ ثمّة ما يجري خارج نطاق المعقول في ضوء الصمت الإسرائيلي- الأمريكي إزاء ذلك، الأمر الذي يجعل من الصعوبة

---

[56] Eric Schmitt and Thomas Gibbons-Neff, "American-Russian Relations in Syria? Less Rosy Than Trump and Putin Claim", The New York Times (July 17, 2018). Available at: https://nyti.ms/2mneuvx

[57] Andrew S. Weiss and Nicole NG, "Collision Avoidance: Lessons From U.S. and Russian Operations in Syria", Carnegie Endowment for International Peace, (2019). P. 1. Available at: https://bit.ly/2WF1z7J

بمكان إيجاد مسوّغ موضوعي لاعتبار أن التدخل الإيراني في الصراع السوري قد عكس قرارًا إيرانيًا كتعبير عن تنامي القوة الذاتية الإيرانية، لأنّ أمرًا كهذا لا يخصّ إيران وحدها، بل إنّه يتأثر ويؤثر بمواقف ومصالح أطراف أخرى كثيرة ترى أنّ الصراع يهمها بطريقة ما.

من جهة أخرى، فإنّ التدخل الإيراني ينطوي على مخاطر تطال أطرافاً أخرى، وفي مقدمتها إسرائيل، ويشكّل هذا مانعًا قويًا لهذا التدخل، وفي ضوء ذلك، فإنّ احتمالات التحرك الإيراني بالاستناد للتغير المفترض في موازين القوى بين الأطراف لا يبدو مقنعًا.

من الواضح أنّ الولايات المتحدة وإسرائيل قد غضّتا الطّرْف عن التدخل الإيراني في الصراع السوري، وإذا كان وراء هذا الصمت أهداف تسعيان لتحقيقها، فإنّهما لن تمنحا إيران حرية العمل في سوريا دون قيود، وإلّا فإنّ الأمر يتناقض مع أبجديات وقواعد العلاقة بين الدول، لا سيّما أنّ إيران أقل قوّة من الأطراف المذكورة، حيث إنّها لم تزل قوة نامية، حتى وإن كانت متفوقة ضمن هذا المستوى، إلا أنّها لا تزال بعيدة عن امتلاك القدرة للوقوف ندًّا حقيقيًا مقابل كلٍّ من الولايات المتحدة وإسرائيل كما لو كانت قوة عظمى.

ومن هنا، فإنّ حدود القوة الإيرانية من جهة، ومتطلبات المصالح الإسرائيلية-الأمريكية من جهة أخرى، لا تساعدها على التدخل غير المقيد في سوريا، ويستلزم الأمر عندها تفاهمًا إيرانيًا مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة حول المسألة، وهذا يمهّد السبيل لاعتبار أنّ هناك رغبة إسرائيلية بالتدخل الإيراني، ولكنّها رغبة مقيدة ضمن اعتبارات يمليها المنظور الإسرائيلي الذي يرفض أن ينتج عن التدخل تعزيز للحضور الإيراني في مواجهة إسرائيل، وهي المسألة التي تشكل عنوانًا للخلاف بين الأطراف، وليس للتدخل بحدّ ذاته.

يأتي القصف الإسرائيلي المتكرر للمواقع والقوات الإيرانية داخل سوريا لإجبارها على القبول بالمنظور الإسرائيلي الذي تعدّه خطًّا أحمر، وإذا كان الطرفان لم يتوصلّا لتفاهمات واضحة حول حدود التدخل الإيراني، فهذا لا ينفي أن مبدأ التدخل متفهَّم ومرغوب فيه إسرائيليًا ضمن المعطيات المعقدة والسياق المتشابك الذي يجري فيه الصراع، فيما يظلّ عدم الاتفاق بين الطرفين على حدود التدخل بمثابة عود الثقاب الذي قد يشعل فتيل النار بينهما في أيّ وقت.

ندوة العدد

ندوة العدد

آفاق دور الأحزاب الأردنية في صناعة القرار السياسي

تتفاوت أدوار الأحزاب السياسية في الدول العربية، وفقًا لطبيعة كل قُطر ودور النخبة السياسية فيه، خصوصًا في الدول التي عرفت أنماطًا من الديمقراطية وأشكالًا من المشاركة والشراكة السياسية.

وإذا تأمّلنا خريطة الوطن العربي فسوف نلاحظ أنّ الأحزاب السياسية نوعان؛ نوع وطني محلي لا يتجاوز حدود بلاده، ونوع آخر قومي إقليمي تمتد آثاره وتنتشر أفكاره. ومن النوع الأول نستطيع أن نميز بعض الأحزاب المحلية التي نختار مثالًا عليها "الحزب الحر الدستوري" الذي أنشأه الحبيب بورقيبة في تونس و"حزب الوفد" في مصر الذي قاده سعد زغلول ومصطفى النحاس، بينما نرى على الجانب الآخر أحزابًا ذات بُعد قومي يتجاوز الحدود، ويكفي أن نشير في هذا المقام إلى "حزب البعث العربي الاشتراكي" الذي امتد من إطاره القطري إلى مضمونه القومي، بل إنه تولى السلطة في قطرين عربيين كبيرين هما سورية والعراق، كما ترك آثاره في الأردن ولبنان، بل وأيضًا في اليمن والسودان. وقد أفرزت تجربة الربيع العربي أحزابًا إسلامية تمكنت من الوصول إلى السلطة في كلٍّ من مصر (الحرية والعدالة)، وتونس (النهضة)، والمغرب (العدالة والتنمية)، غير أن هذه التجربة تراجعت في مصر بعد إزاحة الرئيس محمد مرسي عن السلطة. ومع ذلك فما زالت التجربة الحزبية العربية تعاني كثيرًا من الإشكالات التي تناقشها هذه الندوة، مع تركيز على التجربة الحزبية الأردنية بخصوصياتها.

بدأت الأحزاب عملها في الأردن مع تأسيس الدولة عام ١٩٢١، لكن لم يستطع أيٌّ من هذه الأحزاب أن يشكل حكومة، وإنْ تولى بعض من قادتها مناصب سياسية رفيعة، وفي عام ١٩٥٦ جرت انتخابات نيابية شاركت فيها الأحزاب القائمة، واستطاع الحزب الوطني الاشتراكي برئاسة سليمان النابلسي تحقيق أغلبية برلمانية بالتحالف مع الأحزاب اليسارية والقومية، وشكّل النابلسي حكومة مؤلفة من حزبه والأحزاب المؤيدة، ولم

تستمر هذه الحكومة أكثر من سنة، ومُنِعت الأحزاب السياسية عام ١٩٥٨، ولكنّ الحياة النيابية ظلت مستمرة عدا الفترة من ١٩٧٤-١٩٨٤. وفي عام ١٩٨٩ أُطلقت الحياة الحزبية مرة أخرى وسُمِح رسميًا للأحزاب بالعمل بعد إقرار قانون الأحزاب عام ١٩٩٢، وتشكّل منذ ذلك الحين حوالي خمسين حزبًا أهمها وأكبرها هو حزب جبهة العمل الإسلامي، لكن من الملاحظ أنّ أي حزب أو ائتلاف حزبي لم يحقق أغلبية برلمانية، وظلت الأحزاب محدودة التأثير في التنافس على السلطة.

ولبحث واقع وتحديات تحقيق مشاركة الأحزاب في صناعة القرار في الأردن عقد مركز دراسات الشرق الأوسط يوم الاثنين ٢٠١٩/٦/١٧ ندوة خاصة للعدد الـ٨٨ من مجلة دراسات شرق أوسطية تحت عنوان "**آفاق دور الأحزاب الأردنية في صناعة القرار السياسي**"، وقد أدار الندوة الأستاذ جواد الحمد رئيس التحرير، كما شارك في الندوة مجموعة من الأكاديميين والسياسيين*. وقد تركزت نقاشات الندوة على أربعة محاور رئيسة، وهي: تعريف الأحزاب وأهدافها بين الأكاديميا وقانون الأحزاب الأردني، وتعديل قانون الأحزاب باتجاه مشاركة فاعلة للأحزاب في صناعة القرار، والسياسات الحكومية المطلوبة لتفعيل دور الأحزاب في صناعة القرار، والأحزاب: نحو دور فاعل في تشكيل الكتل والحكومات البرلمانية. وفيما يلي أهم ما توصلت إليه الندوة حول الموضوع.

أولًا: إشكالية مفهوم الأحزاب والعمل الحزبي لدى الدولة والمجتمع

د. علي محافظة

قبل مناقشة محاور هذه الندوة لا بد أن نَعرف الأحزاب الأردنية الجديرة بأن تُمثّل في الحكم، والتي من الممكن أن يكون لها دور سياسي مهمّ في اتخاذ القرارات السياسية

* **المشاركون: د. أحمد الشناق-** سياسي، أمين عام الحزب الوطني الدستوري، **أ. جميل النمري-** سياسي وإعلامي، أمين عام الحزب الديمقراطي الاجتماعي، عضو مجلس النواب الأسبق، **أ. زكي بني ارشيد-** الأمين العام الأسبق لحزب جبهة العمل الإسلامي، **د. علي محافظة-** مؤرخ وأستاذ شرف في الجامعة الأردنية، وعضو المجلس العلمي ومجلس الأمناء في مركز دراسات الشرق الأوسط، **د. نظام بركات-** أستاذ العلوم السياسية، وعضو فريق الأزمات والمجلس العلمي في مركز دراسات الشرق الأوسط.

وغيرها من الأدوار المنوطة بالأحزاب، فكلّ مراقب للحياة الحزبية في الأردن يلاحظ وجود واحد وخمسين حزبًا سياسيًا، لكنّ كثيرًا منها لا تستطيع أن تُحقّق أدوارها المرجوّة بسبب تركيبتها وقدراتها السياسية والمالية، وحتى على مستوى الأعضاء.

د. نظام بركات

بدايةً، إنّ تعريف الحزب المتعارف عليه أكاديميًا يختلف عن تعريف الحزب في قانون الأحزاب الأردني، فأساس تعريفه أنه عبارة عن مجموعة من الأفراد تجمعهم أفكار ومبادئ لتحقيق المصلحة العامة، وبذلك تعدّ الرؤية الفكرية أساسًا للحزب، وبعد ذلك تخضع هذه المجموعة لتنظيم وقيادة، فوجود المؤسسة بقيادتها وتنظيمها وتحديد صلاحيات ومسؤوليات كلّ فردٍ هي فكرة أساسية أخرى في التعريف، ولا يقوم أيّ حزب دونها.

غير أنّ ثمة مسألة أساسية، يصرّ قانون الأحزاب الأردني على تجاهلها، وهي أنّ هدف أيّ حزب سياسي هو الوصول إلى السلطة عن طريق تقديم مرشحين للانتخابات النيابية. وثمة فرق مهم بين فكرة جماعات الضغط/ المصالح، بما فيها النقابات ومؤسسات المجتمع المدني، التي تتكوّن من مجموعة من الأفراد الذين لا تجمعهم الأفكار والآراء، وإنما تجمعهم المصالح، هدفهم التأثير على السلطة وليس الوصول إليها. أمّا شرط التنظيم والقيادة بخصوص جماعات الضغط فهي موضع اختلاف وليس بالضرورة أن يتحقق في هذا النوع من الجماعات.

وبالنظر إلى قانون الأحزاب الأردني، فإنّه يحدّد أنّ هدف الأحزاب هو: "المشاركة في الحياة العامة"، وفي تعديل لاحق للقانون أصبح: "المشاركة في الحياة السياسية، وتحقيق أهداف محدّدة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، ولم يُشِر إلى الوصول للسلطة أو المشاركة في صناعة القرار السياسي في البلاد.

أ. جميل النمري

أعتقد أنّ تعريف الحزب ليس موضوعنا الأساسي، فهو اجتهادي ومن الممكن أن يتنوّع أو يُعدّل من فترةٍ إلى أخرى، فالأحزاب بدأت في البرلمان في سياق الصراع أو

المنافسة على السلطة، وكان أول حزبين تأسسا في فرنسا في الجمعية الوطنية "البرلمان". ولاحقًا رفضت الأحزاب الشمولية فكرة الوصول إلى السلطة من خلال البرلمان، وإنّما من خلال الثورة. كما تأسست أحزاب أخرى من خلال النقابات، كحزب العمال البريطاني، بالإضافة إلى تشكّل أحزاب في أوروبا لم يكن هدفها الوصول إلى السلطة، وإنّما أن تكون جماعات ضغط، مثل أحزاب الخُضُر، والتي اتجهت فيما بعد إلى المشاركة في السلطة، ففي ألمانيا بات الخضر يُعدّ الحزب الثالث من حيث عدد الأصوات.

ورغم أهمية التعريف لغايات أكاديمية، فإنّ تعريف هدف الحزب بالوصول إلى السلطة هو تعريف يضيق على الواقع العملي، وأيّ تعريف يُحدّد بالقانون لا يغيّر في الواقع شيئًا، وأنا أميل إلى القول بأنّ هدف الحزب هو المشاركة السياسية عمومًا، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود بعض الأحزاب الأردنية التي لا ينطبق عليها مفهوم الحزب الجماهيري.

وبصرف النظر عن التعريف والاتفاق بشأنه، فإنّه يجب إدخال بعض المفاهيم في التعامل مع الأحزاب، من أبرزها: الائتلاف، والكتلة البرلمانية، والقائمة الحزبية، بوصفها رديفًا لمفهوم الحزب حتى لا تصبح الأحزاب خارج المنظومات السياسية للدولة.

د. أحمد الشناق

أعتقد بأنّنا في الأردن لم نكن موفقين في تعريف الحزب في قوانين الأحزاب المتعاقبة. ومع ذلك فإنّنا يجب ألّا نتوقف عند جدلية مفهوم الحزب، فالأهم من التعريف هو نمط الحزبية. ففي المادة (١٦) من الدستور الأردني جاءت الحزبية في باب الحقوق، ولم تأتِ في باب السلطات. وهذه مسألة مهمة تستحق التوقف عندها، فالمشرِّع لم يرتقِ في نظره إلى الأحزاب كونها شريكة في السلطة وصناعة القرار، وإنّما اقتصر على النظر إليها من زاوية حقّ المواطنين في تأسيس الأحزاب وعضويتها فحسب.

ووفق تجربتي في العمل الحزبي، أعتقد أنّ مفهوم الحزبية المنشود في العالم العربي يقوم على الفكرة الاصلاحية، فالحزب الذي يصل إلى السلطة عن طريق الدبابة ليس حزبًا، إذ إنّ الحزبية الحقيقية هي التي تصل إلى السلطة بطريقة ديمقراطية تعبّر عن أماني

الشعب وأشواقه. كما أنّ الحزب يعبّر عن آلية انتخابية برامجية وفق طبيعة نظام الحكم في الدولة، حيث تقوم الحزبية في الأردن على مفهوم انتخاب برلماني أساسه التوازن والتعاون بين السلطات والتأثير في قراراتها وتوجهاتها.

وفي هذا السياق، فما زلنا نعيش في الأردن أزمة مصطلحات في تحديد مرجعية الأحزاب بين وسطي وإسلامي وقومي ويساري، متجاهلين أنّ هوية الحزب هي في الأصل برنامجه. هذا بالإضافة إلى عدم تفريقنا بين الحزب الشمولي التكتلي القائم على الأعضاء، بما يبني سلوكًا وعقيدةً لدى أفراده، ومفهوم الحزب كآلية انتخابية قائمة على مؤازرة الجمهور لبرنامجه في عملية الانتخاب، ومن أجل ذلك يكون تداول السلطة، فمرّةً يضعف هذا الحزب ومرّةً يقوى.

وفي ظل التطور التكنولوجي فقد تغيرت آلية عمل الأحزاب الآن، فأصبحت تخضع لرقابة شعبية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي التي تؤثر فعليًا في صناعة القرار. غير أن الأحزاب الأردنية حتى الآن لم تتماشَ مع هذا التطور الذي يُعتَبر من أحد أبرز آليات التواصل الحزبي، فعن طريقه يتم تبني قضايا الناس اليومية.

وأخيرًا أؤكد على تبني الورقة النقاشية الملكية الخامسة بمعادلات الحكم الستة، وتحويلها إلى خطط عملية وإجراءات؛ حيث يتمثل من خلال هذه الورقة، مشروع الإصلاح السياسي الأردني في قضايا نظام الحكم والحزبية والمواطنة الفاعلة.

ثانيًا: تعديل قانون الأحزاب متطلب لتفعيل مشاركة الأحزاب في صناعة القرار

أ. جميل النمري

خضع قانون الأحزاب الأردني لثلاثة تعديلات، كان آخرها تعديل عام ٢٠١٢، والذي من المفترض أن يكون الأفضل لغايات تيسير عمل الأحزاب، حيث تمّ تقليل عدد المؤسسين، بالإضافة إلى تقليل عدد الاشتراطات والعقوبات. لكنّ هذا التعديل لم يغيّر شيئًا في واقع الأحزاب، فالأمر برمته يتعلق بالإرادة السياسية، وهي التي من الممكن أن تنعكس في بعض نصوص القانون، ولكن ليس في النصوص التأسيسية. فهناك نصوص تأسيسية تذهب

إلى أنّ الأحزاب يجب أن تكون ممثّلةً. وبالمناسبة، لا يعطي ترخيص الحزب معنىً لامتداده، حيث من الممكن لمجموعة سياسية انطلاقًا من مبدأ الحقّ الحرّ في العمل السياسي، أن تشكّل حزبًا سياسيًا، ويبقى غير برلماني. لكن في العموم، يجب أن يتضمّن القانون اعترافًا بتمثيل الأحزاب للمواطنين ومشاركتها في الحكومات ضمن شروط معينة. وأقترح في هذا السياق تعديل نهج تمويل الأحزاب بحيث ينصرف بصورة أساسية إلى تمويل المشاركة الحزبية في الانتخابات، مع بعض التمويل المحدود للأحزاب أثناء فترة التأسيس.

د. نظام بركات

أعتقد أنّ قانون الأحزاب ليس هو المشكلة الأساسية، فالأساس هو قانون الانتخابات، وإذا لم يتغير فستبقى الأحزاب على وضعها دون أيّ تفعيل. ولذلك فإنّ الإصلاح السياسي يجب أن يبدأ بقانون الانتخابات، لأنه هو القادر على تفعيل دور الأحزاب.

كما أن تحسين موقع الأحزاب في القوائم الحزبية أو الدائرة الموسعة يُسهم في تفعيل دورها في صناعة القرار وتمثيل الجمهور ومطالبه وتطلعاته، فكلّما اتسعت الدائرة الانتخابية كلّما توسّعت التحالفات بين جماعات مختلفة ودخل مرشحون يتجاوزون حدود هذه المحافظة أو تلك. يضاف إلى ذلك مشكلة التنظيم الداخلي للأحزاب، متسائلًا عمّا إذا كانت الأحزاب الأردنية تمارس الديمقراطية الداخلية أم لا؟

د. أحمد الشناق

فيما يتعلق بتعديل قانون الأحزاب فإنني أدعو إلى وضع قواعد عامة، أوّلها: ألاّ يخالف القانون أحكام الدستور، وثانيها: ألّا يكون للسلطة التنفيذية أي رقابة على العملية الحزبية، وثالثها: تحقيق الاستقرار التشريعي، بمعنى ألّا يعالج القانون حالةً خاصّةً قائمةً، وإنّما أن يُشرَّع للمجتمع بمجموع أفراده، وأن يكون قانونًا يلتزم بقواعد التشريع الأربعة: الحيادية، والعمومية، والتجرد، والوضوح.

وأؤكد على الفكرة التي أشار إليها الدكتور نظام بركات من أنّ قانون الأحزاب لا يصنع حياة حزبية، وإنّما قانون الانتخابات هو الذي يصنعها. وأضيف بأنّ الكوتا هي

مفهوم الحصة التي تمثل طائفة أو فئة أو أقليّة، أمّا الحزب فهو الذي يقدّم برنامجًا للوطن ولا يجب أن يستفيد من نظام الكوتا. وبما أنّ قانون الانتخابات يتكوّن في معظمه من إجراءات، فيجب أن يعدَّل القانون باعتماد القوائم الحزبية على مستوى الوطن، على أن يتمّ ذلك بالتدرج على نحوٍ يُبقِي على التمثيل الجغرافي في الدولة بنسبة معينة، وفي الوقت ذاته يُبقي على نسبة معينة تبدأ بـ ٢٠-٣٠٪ من المقاعد للقوائم الحزبية فقط. وفي هذا الإطار فإنّني أتمنى من الحركة الإسلامية أن لا تميل إلى القائمة الوطنية، وأن تتبنى بدل ذلك إمّا القائمة الحزبية، أو الأقاليم؛ شمال وجنوب ووسط.

كما أنّني لا أؤيدّ التركيز على قضية الشباب والمرأة لذاتهما في سياق العمل الحزبي، خصوصًا أنّ الحديث يدور عن حزب يقدم نفسه كعقل لحلّ مشاكل الأردنيين، سواءً كانوا ذكورًا أو إناثًا، ومن ثمّ فالأولوية أن يقدّم الحزب أعضاءه على قدر كفاءتهم دون أيّ اعتبار آخر بصرف النظر عن أعمارهم أو نوعهم الاجتماعي.

وأخيرًا فإنّني أدعو إلى إلغاء وزارة التنمية السياسية، وإنشاء المعهد الديمقراطي الأردني ليكون بديلًا عن أيّ مؤسسات أجنبية أخرى تُنظِّر في مجال الديمقراطية وتستخدمها في الوقت ذاته كأداة لخدمة مصالحها في البلاد وفي التأثير على القرار السياسي في الأحزاب والدولة على حد سواء.

ثالثًا: السياسات الحكومية المطلوبة لتفعيل دور الأحزاب في صناعة القرار

أ. زكي بني ارشيد

وجود الأحزاب هو ركن أساس من أركان الحياة الديمقراطية، فهي ليست مقصودة بذاتها، ولا تجدي الممارسة الديمقراطية إلّا بها، إذ لا ديمقراطية دون وجود أحزاب تتمتع بالتنظيم ودون منع أو تقييد أو حدّ من قدرتها، ووفقًا لانتخابات نزيهة للوصول إلى السلطة وفق التداول السلمي. ومن هنا فإنّ حاجتنا إلى وجود أحزاب سياسية تعدّ مصلحة وطنية لتحقيق الأمن والاستقرار. ويشار في هذا السياق إلى نصوص الأوراق النقاشية الملكية الرابعة والخامسة، حيث أشارت إلى ذلك بوضوح.

وعلى الرغم من أنّ النّضال السياسي لتطوير العمل الحزبي يقع على عاتق الأحزاب نفسها، إلا أنّ مساعدة هذه الأحزاب من قبل الجهات الحكومية يُعتبر مصلحة وطنية لتطوير الحياة السياسية وتحقيق الأمن السلمي الاجتماعي.

وحتى نحمي مسألة إعادة تأهيل المجتمع والأحزاب من التدخل الخارجي لا بدّ أن يكون هناك برنامج وطني لذلك، ومن هنا تأتي أهمية عنوان المحور الثاني في ندوتنا: ما المطلوب من الحكومة لتفعيل دور الأحزاب؟

بالنسبة لغايات الانتقال والتّحول الديمقراطي فإنّ المطلوب من الحكومات العمل على إيجاد بيئة سياسية صديقة للأحزاب من خلال مسارَين، الأوّل: تطوير القوانين والتشريعات الناظمة للحياة السياسية والحريات العامة والحقوق الأساسية (من ضمنها قانون الانتخابات النيابية)، إذ إنّ ذلك يشكل المرآة العاكسة لفلسفة وسياسة الدولة والنظام. والثاني: من خلال السلوك والممارسة التي تضمن ردّ الاعتبار للعمل الحزبي، ولاسيّما بعد أن تمّ تشويهه.

وفي ضوء هذه الأفكار التأسيسية يُقترح أن يُراعى ما يأتي:

١. حرية تأسيس الأحزاب دون قيود.

٢. استقلال الأحزاب والعمل الحزبي بعيدًا عن أيّ شكل من أشكال التدخل أو الهيمنة من السلطة التنفيذية أو أدواتها.

٣. أن تكفل الدولة حماية قادة وكوادر أعضاء الأحزاب من كافّة أشكال التغوّل الرسمي والأمني، وضمان عدم مساءلتهم والتحقيق معهم تحت أي ذريعة أو مبرر.

٤. تخصيص الدولة مبالغ معقولة من ميزانيتها للعمل الحزبي وفق أسس ومعايير منطقية وعادلة، فالعمل الحزبي عمل تطوعي ويحتاج إلى موازنات، كما أنّ نقص المناصرين للأحزاب يَحول دون تطوير شبكة ذات قاعدة عريضة لجمع التبرعات.

٥. لا بدّ من مشاورة الأحزاب، ضمن حوار وطني دائم. فالمشاورات التي تجري مع رئيس الحكومة هي شكلية وتكون في موضوعات محددة فقط، وهناك غياب كبير

للمعلومات عن الأحزاب، ومثال ذلك المعلومات المتعلقة بصفقة القرن، حيث لا تمتلك الأحزاب أيّ تفاصيل في هذا الشأن.

٦. يجب أن تقوم الدولة بدورها في التأهيل والتدريب السياسي للأحزاب وكوادرها من خلال تأسيس معهد خاص لهذه الغاية، وبأجور رمزية.

ولا يبدو من الضرورة أن يشكّل حزبٌ أغلبية الحكومة بمفرده، وإنّما يجب أن يتوسع ليشمل كفاءاتٍ وكوادرَ من الأحزاب الأخرى. وعلى خلاف ذلك، فمن الضرورة أن تدرك الدولة أنّ من مصلحتها تقوية الحياة السياسية والحزبية وليس إضعافها. وهذا يتطلب تعديل السياسات الحالية في التعامل مع الأحزاب وفي تنمية دورها، وكذلك مع العمل الحزبي والعملية السياسية لإتاحة الفرصة لتقوية دور الأحزاب، وذلك لمصلحة الدولة والمجتمع والإصلاح الديمقراطي.

د. أحمد الشناق

أرى أنّ الحالة الأردنية تعدّ حالةً خاصّةً، فنحن ما زلنا لا نميّز بين مفهوم الحزب ومفهوم مؤسسات المجتمع المدني، والإشكالية تكمن في تعامل الحكومة مع الأحزاب، حيث تعاملها بوصفها مؤسسات مجتمع مدنيّ لا أحزابًا هدفها الوصول إلى السلطة، وليس المشاركة فقط في الحياة السياسية.

في المحصلة هناك سؤالان مطروحان على الحكومة الأردنية، الأوّل: هل تريد الحكومة اعتماد نمط الحزبية في إدارة شؤون الدولة، بمعنى أن يمثّل الحزب العقل الجمعي للأردنيين؟ والثاني: هل الحكومة الأردنية جاهزة لِطرح قانون انتخابات قائم على المفهوم الحزبي، وبالتالي أن تحوّل الدولة من التمثيل الجغرافي إلى التمثيل السياسي؟

في ضوء ذلك تتمثل الإشكالية في أن كثيرًا من الأحزاب في الأردن هي أحزاب ديكورية لا تمارس سلطة فعلية، وسبب ذلك في الأساس أن الحكومة لا تريد عملًا حزبيًا حقيقيًا، ومن ثمّ فإنّ الحزبية الأردنية لم تدخل في هيكلة النظام السياسي الأردني. علمًا بأنّ الأصل في الحزبية أنّها حوار المصالح، وذلك دون أن يلغي أيّ حزبٍ حزبًا آخر أو أن

يدخل في صراع مع الحكومة أو الدولة، فالحزب يتبنى سياسات وحقائق مبنية على وقائع الدولة التي يعيش فيها.

لقد تم إنشاء وزارة التنمية السياسية لغاية مأسسة آلية الحوار بين كافة مؤسسات الدولة والأحزاب. وللأسف فإنّنا لا نلتقي بالمسؤولين الحكوميين إلّا "برعاية أجنبية"!! في ضوء واقع يكشف أنّ هناك ما يصل إلى خمسة آلاف جمعية تتلقى تمويلًا أجنبيًا من جهات خارجية.

د. علي محافظة

في ضوء الإشارة الأخيرة إلى التمويل الأجنبي، أود أنّ أُذكّر بأنّ الأحزاب الألمانية لها ممثلون ومكاتب في الأردن، وتَدرُس كلّ تطور اقتصادي وسياسي واجتماعي في البلاد وفي كلّ العالم العربي. كما أنّ الاتحاد الأوروبي يؤكّد على ضرورة وجود ممثلين له في الدول "المتخلفة" والنامية [under developed and developed countries]، حتى أنهم يتدخلون مباشرة مع مؤسسات المجتمع المدني لتطويرها ودعمها وتقويتها بما يحمي مصالح الاتحاد الأوروبي، وقد بدأ هذا التوجه مع ظهور العولمة، وهو يؤثر على الاستقلال والاستقرار السياسي للأردن والدول العربية .

د. أحمد الشناق

في إطار الحديث عن الدور المطلوب من الحكومة لتفعيل دور الأحزاب، من المهمّ أن تدعم الحكومة الحملات الانتخابية الخاصة بالأحزاب، حتى يتشجع الناس على العمل الحزبي كونه مدعومًا من الحكومة، وأن تدعم الحكومة الائتلافات الحزبية، ولا أرى مشكلة في عدد الأحزاب في الأردن، فالشعب في النهاية هو الذي يقرّر بقاء هذا الحزب أو زواله، لكن من المهم أن يهيّئ أيّ حزب الظروف المناسبة له للمشاركة في العملية الانتخابية.

وفي سياق متصلّ، من المهمّ القول إنّ وجود الحركة الإسلامية في الأردن يُستخدم دائمًا كـ "بعبع" أو "شمّاعة" لغاية قتل فكرة أن يكون هناك حزب وطني آخر مكافئ

له. ولذلك أرى ضرورة أن تنحاز الحركة الإسلامية لفكرة أن يكون لها معادل حزبي آخر. وذلك من منطلق أنّ الحزبية مطلوبة لغايتَين، الأولى: تخليص الوطن من عوامل الالتقاء السلبي فيه، كالجهوية والشللية. والثاني: تنامي أزمة رجالات الدولة، فما يحدث لدينا هو إنتاج موظفين، وليس صنع رجالات دولة قادرين على صنع القرار. و قد نتج عن ذلك أن فقد الشارع الثقة بالحكومة والبرلمان والنقابات، وفي العملية السياسية والعمل الحزبي وجدواه.

أ. زكي بني ارشيد

تعقيبًا على ما أشار إليه الدكتور أحمد الشناق، أعتقد أنه من مصلحة الحركة ألاّ تبقى شماعةً مستهدفةً من الحكومة تحت عنوان الثنائية بين الحكومة والإخوان المسلمين. وعندما قاطعت الحركة الإسلامية الانتخابات في عام ١٩٩٧ كان ذلك لحسابات أخرى ذاتية، ليس لها علاقة بالدولة ولا بتقاسم الأدوار.

أ. جواد الحمد

اسمحوا لي بأن أشارك في هذا الحوار حول استخدام الحركة الإسلامية كشماعة لتهميش الحياة الحزبية، موضحًا بأنّ هذا ينطبق أيضًا على عدد من الزعماء والمسؤولين العرب، فهم يستخدمون دائمًا خطابًا تخويفيًا تجاه دول الغرب مما يطلقون عليه هجمة الإسلاميين أو "الأصوليين" أو "المتطرفين"..إلخ. غير أنّ الدولة الأردنية لم تتبنَّ هذا الخطاب، ويشار هنا إلى جلالة الملك الحسين عندما سئل عن الحركة الإسلامية في الأردن بوصفها حركة أصولية، فأجاب: ليس عندنا في الأردن حركة أصولية، إنّما حركة إسلامية راشدة أتمنى أن يكون على شاكلتها في العالم العربي. عمومًا، فإن قتل الحياة الحزبية يحتاج دائمًا لشماعات، وقد تمثّلت هذه الشماعات في فترة بعيدة في الأحزاب الشيوعية.

واسمحوا لي أيضًا قبل الحديث عن الحوار بين الحكومة والأحزاب في الأردن، بأن أشدِّد على عدم وجود منصة للحوار بين الأحزاب نفسها لتناقش قضايا الشأن العام؛ من

تعليم، وصحة، وبيئة، وسياسة البلاد الخارجية، وقضايا العرب الكبرى التي لنا فيها موقف قومي كأردنيين ...إلخ.

د. أحمد الشناق

أتمنى من الأحزاب التاريخية الأردنية أن تغادر موقع التخندق الذي يفضي إلى التناحر على قضايا ليست وطنية. فالأحزاب الإسلامية والوطنية واليسارية ظلت متحالفة ٢٠ سنة في قضايا وطنية عديدة، من أبرزها الموقف من اتفاقية وادي عربة، وهو تحالف كان قائمًا على قضية وطنية، لكنّ هذا التحالف تفكك بسبب الموقف من الأزمة السورية.

وإنّني أعود وأؤكد على ضرورة التقاء الأحزاب الأردنية على مصالح الدولة الوطنية العليا ومصالحها الحيوية الاستراتيجية، وعلى مشروع الإصلاح لتفعيل دورها السياسي في صناعة القرار السياسي في البلاد ، حتى في ظل الاختلاف في مسائل أخرى.

وأعتقد أنّ على الأحزاب أن تنتهج "حوار السياسات" وليس فقط "الحوار السياسي"، وذلك حتى تتمكن من تشكيل موقف ضاغط على الحكومات في مختلف القضايا؛ السياسية، والزراعية، والصناعية، والتجارية... إلخ.

د. نظام بركات

استكمالًا لفكرة "حوار السياسات" أودّ الإشارة إلى ضرورة تفعيل دور رجال الخدمة العامة الذين انخرطوا في مؤسسات الدولة من رؤساء حكومات، ووزراء، واستراتيجيين..، ففي دول أخرى هناك مجالس تضمّ رؤساء الدولة السابقين وغيرهم من رجال الخدمة العامة للاستفادة من خبراتهم. وبناءً عليه فإنّني أدعو إلى إبراز الدولة لشخصياتها السياسية ذوي الخبرة، ليكون لهم دور استشاري منظم يؤدي إلى تطوير مختلف مناحي الحياة في الدولة، ومنها الحزبية.

الخلاصة والتوصيات

بذلك فقد قدّمت الندوة خلاصةً أساسية مفادها أنّ تفعيل دور الأحزاب الأردنية في صناعة القرار السياسي في الأردن يشكّل مصلحة وطنية وإضافة نوعية وشبكة أمانٍ

شعبيٍّ للاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد. وأنّ المسئولية تقع أساسًا عى الحكومة ومجلس النواب خصوصًا فيما يتعلّق بتعديل قانون الانتخابات النيابية وقانون الأحزاب والقوانين الناظمة للحريات والعمل السياسي، وذلك بما يُفسح المجال للأحزاب للقيام بدورها، ويدعمها في صناعة القرار. وأكّدت الندوة على أن تفعيل القوائم الحزبية في قانون الانتخابات يمكن أن يغيّر من واقع الأحزاب التي يفترض أن يكون من أهم أهدافها الترشح للانتخابات النيابية، وكذلك مشاركتها في السلطة التنفيذية، وهو ما ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار في تقديم التمويل للأحزاب وحملاتها الانتخابية من قِبل الحكومة.

كما شدّدت الندوة على أهمية حماية الحياة الحزبية وتشجيعها بين الشباب والمرأة، ونبّهت على أهمية إنشاء آليات حوار مستمر بين الحكومة والأحزاب من جهة، وبين الأحزاب ذاتها من جهة أخرى، وفي داخلها من جهة ثالثة، وذلك لخلق بيئة ديمقراطية تُسهم بفاعلية في صناعة القرار.

ملحق

الحضور الحزبي في انتخابات مجلس النواب الثامن عشر لسنة ٢٠١٦

قوائم المرشحين ونتائج الانتخابات*

نقدّم في هذا الملحق معلوماتٍ وأرقامًا حول مشاركة الأحزاب الأردنية ونتائجها في آخر انتخابات برلمانية جرت في البلاد سنة ٢٠١٦، وهي التي تُعدّ مؤشرًا عامًّا على حضور الأحزاب في الحياة السياسية الأردنية.

أولًا: الواقع الحزبي في قوائم المرشحين في انتخابات مجلس النواب لسنة ٢٠١٦

أتاح قانون الانتخاب لمجلس النواب لعام ٢٠١٦، والذي يعتمد نظام القائمة النسبية المفتوحة، الفرصة للأحزاب في تشكيل قوائم على مستوى الأردن من خلال استخدام نفس الشعار والاسم استنادًا إلى المادة (15/ ب) من قانون الانتخاب. كما أدى تقليل عدد الدوائر مقابل توسيع الدائرة الانتخابية إلى الدفع باتجاه تشكيل التحالفات والائتلافات والكتل على مستوى الدوائر، الأمر الذي لم يُمكّن عددًا من العشائر أو المجموعات من تحقيقه لاعتبارات تنافسية وشعبية وللقدرات التي تملكها الجهة للدعاية والمراقبة في الحملة الانتخابية وخلال عملية التصويت والفرز.

ورغم إعلان عدد كبير من الأحزاب عن نيتها خوض الانتخابات، إلّا أنّ قوائم المرشحين تشير إلى أنّ ثمة (٤٥) قائمة حزبية في كل المملكة من أصل (227) قائمة (انظر شكل ١)،

شكل (١)

نسبة القوائم الحزبية إلى مجموع القوائم

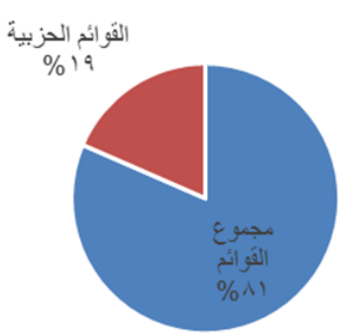

* استُخلِصت المعلومات والأرقام الواردة في هذا الملحق من دراسة سابقة أعدّها مركز دراسات الشرق الأوسط تحت عنوان "الانتخابات النيابية الأردنية لسنة ٢٠١٦: دراسة سياسية وإحصائية" ونُشرت في عام ٢٠١٦.

وبواقع (130) مرشحًا حزبيًا أعلنوا عن انتماءاتهم الحزبية (انظر شكل ٢).

شكل رقم (٢)

المرشحون الحزبيون (المُعلنون)

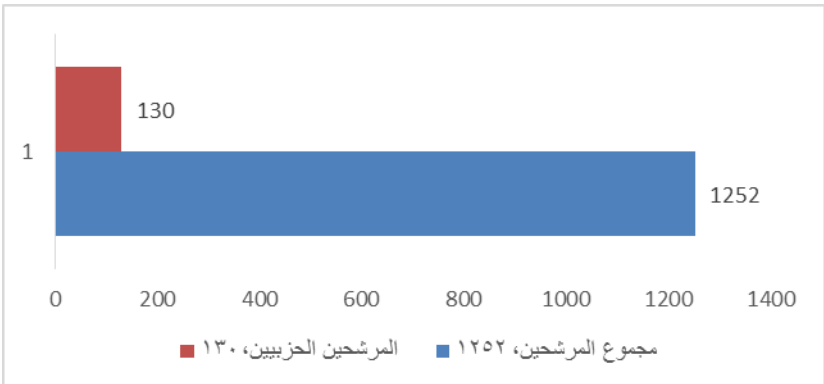

١. الأحزاب السياسية ذات "المرجعية الإسلامية"[١]

شارك ثلاثة من الأحزاب ذات "المرجعية الإسلامية" في طرح مرشحين للانتخابات النيابية، وهي:

أ- حزب جبهة العمل الإسلامي

شارك الحزب في قوائم التحالف الوطني للإصلاح الـ (20) بمجموع (118) مرشحًا، منهم (70) من أعضاء الحزب كما أُعلن رسميًا، وتَمَكَّن من تشكيل أكبر تحالف أُعلن عنه في انتخابات عام 2016، وتوزع على (15) دائرة انتخابية، وشمل مرشحات على كوتا المرأة ومرشحين للمقاعد المخصصة للمسيحيين ومرشحين للمقاعد المخصصة للشيشان والشركس.

---

[١] الأحزاب ذات "المرجعية أو الخلفية الإسلامية"، هو تعريف إجرائي لا يبنى عليه أي دلالة سياسية خاصة، وهي الأحزاب التي تنص أنظمتها الداخلية على تبني الحزب للفكر والمشروع الإسلامي وأحكام الشريعة، أو الأحزاب التي انشقت عن حزب إسلامي أو جماعة إسلامية كبيرة لخلافات شخصية أو فكرية، وخاصة عن جماعة الاخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي في الحالة الأردنية.

ومن الجدير بالذكر أن هذا التحالف هو الجهة الوحيدة التي طرحت برنامجًا انتخابيًا شاملًا مُعلنًا باسمه، وموحدًا لكل قوائمه في كل الدوائر.

ب- حزب الوسط الإسلامي

أما حزب الوسط الإسلامي فقد أعلن عن مشاركته من خلال (14) قائمة، موزعة على (8) محافظات، وبمشاركة (23) مرشّحًا من الحزب، من إجمالي (84) مرشحًا يمثلون عدد مرشحي القوائم التي شارك فيها الحزب كما أعلن، لكن الحزب أعلن أسماء (16) فقط من أعضائه المرشحين، كما لم يعلن أسماء القوائم التي شارك فيها، وأكد الأمين العام للحزب أن ثمة تحالفًا بين الحزب وحزب "المؤتمر الوطني- زمزم" في بعض الدوائر الانتخابية التي لم يطرح فيها "الوسط" أيًّا من مرشحيه[٢]، لكنه أيضًا لم يُعلن صراحة عن القوائم والمرشحين والدوائر التي تم التعاون فيها.

ت- حزب "المؤتمر الوطني"

أعلن حزب "المؤتمر الوطني" المنبثق عن مبادرة "زمزم" عن مشاركته بـ(20) مرشحًا، وهؤلاء المرشحون مزيج من أعضاء "جمعية الإخوان المسلمين" المرخصة حديثًا، ومبادرة زمزم التي تم ترخيص حزب لها باسم حزب "المؤتمر الوطني".

٢. الأحزاب اليسارية والقومية

رشحت الأحزاب اليسارية والقومية (12) مرشحًا توزعوا على (7) قوائم في (6) دوائر انتخابية، ولم تتمكن هذه الأحزاب من بناء قائمة موحدة تحمل برنامجًا واحدًا لذوي التوجهات القومية واليسارية، على الرغم من أهميتها من حيث الحضور الفكري والإعلامي كقوى سياسية رئيسة، لكنّ حضورها الشعبي محدود عادة في الانتخابات النيابية (راجع على سبيل المثال نتائج انتخابات عامَي (2010، 2013).

[٢] مؤتمر صحفي لأمينه العام، صحيفة الغد، ٢٨/٨/٢٠١٦.

ويضم ائتلاف الأحزاب اليسارية والقومية كلًّا من حزب الوحدة الشعبية "الوحدة"، وحزب الشعب الديمقراطي "حشد"، والحزب الشيوعي الأردني، وحزب البعث العربي الاشتراكي (جناح العراق)، وحزب البعث العربي التقدمي (جناح سوريا)، والحركة القومية.

ولم يطرح التيار اليساري والقومي برنامجًا انتخابيًا موحدًا، بل قدّمت كل قائمة برنامجًا خاصًا بها.

٣. أحزاب تيار الوسط[٣]

خاضت عدد من الأحزاب المحسوبة على تيار الوسط، المقرب من الحكومة، الانتخابات دون قوائم معلنة، باستثناء قائمة لحزب الجبهة الأردنية الموحدة في دائرة عمان الثالثة، وخمس قوائم تحت اسم "التجديد"، وهي تضم مزيجًا من الأحزاب الوسطية التي شكلت "التحالف الوطني للانتخابات"، في 26 تموز/ يوليو 2016 وتضم الحزب الوطني الدستوري، وحزب الإصلاح، وحزب الرسالة، وحزب الشورى الإسلامي، وحزب العدالة الاجتماعية، وحزب البلد الأمين، وحزب المساواة، وحزب الشهامة، وحزب المحافظين، وحزب الأنصار، إلا أنّ هذا التحالف لم يصمد طويلًا.

ثانيًا: نتائج قوائم الأحزاب في انتخابات مجلس النواب لسنة ٢٠١٦

تُشير النتائج إلى تدني حصة الأحزاب السياسية في المجلس الثامن عشر؛ حيث لم يحصل أيّ حزب أعلن مشاركته في الانتخابات على أي مقعد باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي، وتشير النتائج إلى فوز (10) من أعضاء الحزب بينهم ثلاث سيدات من أصل (15) مرشحًا فازوا باسم التحالف الوطني للإصلاح الذي شكّله الحزب. (انظر شكل ٣)

---

[٣] أطلقت هذه التسمية على الأحزاب التي تميل غالبًا لدعم سياسات الحكومات المتعاقبة، والتي تعتقد أنها ليست أحزابًا إسلامية بالمفهوم السياسي ولا أحزابًا قومية أو يسارية، فسمّيت بأحزاب تيار الوسط على هذا الأساس، وهي تسمية خاصة بها، ويستخدمها هذا التقرير لغايات التحليل والبيان دون مسئولية، وهي أحزاب لا يجمعها كيان محدد، وهي متفاوتة الوضع والقوة.

ولم تحصل الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية الأخرى التي أعلنت مشاركتها في الانتخابات وطرحت أسماء مرشحيها على أيٍّ مقعد، بالإضافة لمرشحي حزب الوسط الإسلامي الذي أُعلِن عنهم، وبذلك خسر الحزب نوابه السابقين في المجلس السابع عشر بالكامل.

وتشير النتائج أيضًا إلى خسارة كاملة للأحزاب اليسارية والقومية، حيث لم يحصل المرشحون المُنتمون إلى تلك الأحزاب على أي مقعد في المجلس الجديد.

وفور إعلان النتائج سارعت بعض الأحزاب إلى إعلان أنّ لها مرشحين لم يكونوا معلنين من قبل وأنهم قد حصلوا على مقاعد في مجلس النواب، كما ذكرت ذلك منظمات مجتمع مدني مهتمة بالشؤون البرلمانية[٤]. ويُشار هنا إلى أن أولئك المرشحين لم يخوضوا الانتخابات وفق قواعد أحزابهم أو برامجها السياسية، وفوزهم لا يعني فوز أحزابهم أو تأييدًا لتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

شكل (٣)

المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب (المعلن عنهم من المرشحين)

ثالثًا: نتائج التحالف الوطني للإصلاح

فاز التحالف الوطني للإصلاح بـ(15) مقعدًا في الانتخابات، أي ما تشكل نسبته (11.5٪) من مقاعد مجلس النواب، مكونًا بذلك أكبر كتلة في البرلمان. كما حصل التحالف

[٤] صحيفة الرأي، ٢٠١٦/٩/٢٥.

على (157,802) صوتًا، أي بنسبة (10.57٪) من مجموع المقترعين في المملكة، ونسبة (15.17٪) من مجموع المقترعين في الدوائر التي ترشح فيها. وشارك التحالف بـ (20) قائمة، حصلت (10) منها على مقاعد، أي بنسبة (50٪)، وترشح في هذه القوائم (118) مرشحًا فاز منهم (15) مرشحًا، أي بنسبة (12.7٪) من المجموع الكلي لمرشحي قوائم التحالف، وفاز التحالف في (9) دوائر من أصل (15) دائرة خاض فيها الانتخابات بنسبة (60٪)، وبنسبة (39.1٪) من مجموع دوائر المملكة البالغة (23) دائرة.

ويرجع هذا الفرق بين نسبة نجاح القوائم ونجاح المرشحين إلى طبيعة النظام الانتخابي القائم على القائمة النسبية المفتوحة، وإلى طريقة الاحتساب التي اعتمدتها الهيئة المستقلة لاحتساب الأصوات، ما جعل من الصعوبة أن تفوز أي قائمة بأكثر من مقعد، وهو ما تُظهره النتائج بوضوح. (انظر: جدول ١ وشكل ٤).

جدول (١)

قوائم التحالف الوطني للإصلاح والأصوات التي حصلت عليها والنسبة المئوية من المجموع الكلي للمقترعين

الرقم	الدائرة	أسماء القوائم	عدد الأصوات	النتيجة	ترتيب القائمة بين قوائم الدائرة
1	الأولى- عمّان	الإصلاح	6647	فائزة	5
2		العدالة	6323	خاسرة	6
3	الثانية – عمّان	الإصلاح	10096	فائزة	3
4		البناء	6055	خاسرة	7
5		التعاون	12535	فائزة	1
6	الثالثة – عمّان	الإصلاح	9172	فائزة	2
7	الرابعة – عمّان	العدالة	12335	فائزة	2
	الخامسة – عمّان	الإصلاح	11402	فائزة	4
9		التحالف الوطني	6269	خاسرة	7
10	إربد/ الأولى	البناء	8216	خاسرة	7

11		العهد	6537	خاسرة	10
12	إربد/ الثالثة	الوفاء	7285	فائزة	3
13	إربد/ الرابعة	الإصلاح	3241	خاسرة	8
14	الزرقاء/ الأولى	الإصلاح	14518	فائزة	3
15	الزرقاء/ الثانية	الإصلاح	4656	خاسرة	6
16	البلقاء	الإصلاح	11257	فائزة	5
17	المفرق	الوفاق	4738	خاسرة	6
18	مأدبا	الإصلاح والتنمية	5497	خاسرة	4
19	جرش	الإصلاح	8967	فائزة	3
20	العقبة	الإصلاح	2056	خاسرة	5
مجموع عدد الأصوات			157.802		
نسبة عدد الأصوات			10.57٪		

شكل (٤)

المقاعد التي حصل عليها التحالف الوطني للإصلاح

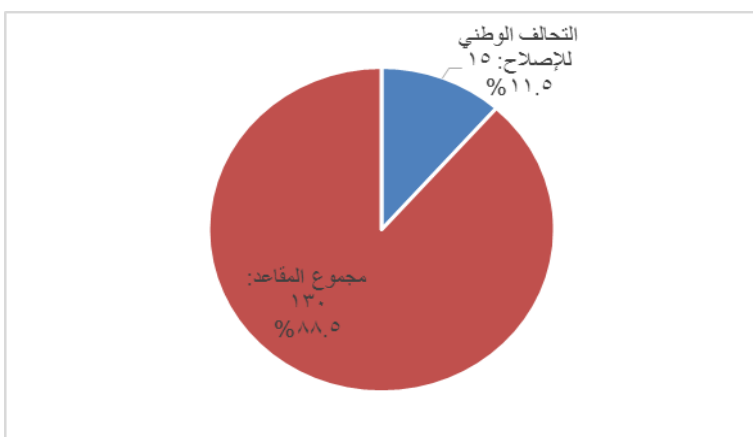

المقالات والتقارير

انتخابات الكنيست الإسرائيلية لعام ٢٠١٩

قراءة في المعطيات، والنتائج، والدلالات*

يهدف هذا التقرير إلى تحليل نتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلية الـ ٢١ التي فُتِحَت فيها صناديق الاقتراع بتاريخ ٩/ ٠٤/ ٢٠١٩، وأُعلِنَت نتائجها النهائية الأولية يوم ١٢/ ٠٤/ ٢٠١٩. ويحاول التقرير بعد استعراض تفاصيل النتائج بالمعطيات والأرقام أن يقرأ مضامين الجهات الرابحة والخاسرة في الانتخابات ويحلّل دلالات هذه النتائج على عدة مستويات (حزبية، ائتلافية، تشكيل الحكومة القادمة) وما تحمله بين طياتها من تأثير محتمل على القضية الفلسطينية والعلاقات الإسرائيلية الإقليمية والدولية.

أولًا: المعطيات والنتائج

نشرت اللجنة المركزية للانتخابات الإسرائيلية النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الـ ٢١ بتاريخ ١٢/ ٠٤/ ٢٠١٩، وبعد أن أتَمَّت فرز آخر أصوات صناديق المغلفات المزدوجة أعلن القاضي، حنان ميلتسر، رئيس لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الحادية والعشرين، عن أن النتائج التي نُشِرت لغاية الآن هي غير رسمية لكنها نهائية، على أن يتم الإعلان عن النتائج الرسمية التي سيتم تقديمها لاحقًا للرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، في السابع عشر من نيسان/ أبريل ٢٠١٩.

وأفرزت النتائج المُعلنة في خطوطها العريضة تفوُّقَ معسكر اليمين والأحزاب الحريدية (الدينية)؛ بحصولهما معًا على (٦٥) مقعدًا من مجموع مقاعد الكنيست البالغة (١٢٠) مقعدًا، فيما حصل معسكر أحزاب الوسط- يسار على (٤٥) مقعدًا، دون احتساب مقاعد الأحزاب العربية ضمن هذا المعسكر الأخير، والتي بلغت (١٠) مقاعد. الأمر الذي يعني ضمنًا تمكُّن حزب الليكود، بزعامة بنيامين نتنياهو، الحاصل على (٣٦) مقعدًا من تشكيل الحكومة المقبلة.

---

* أعدّ هذا التقرير التحليلي يوم ١٣/ ٤/ ٢٠١٩ الباحث حسن أحمد حسن، مختص في الشؤون الإسرائيلية، وحدة البحوث والمعلومات، مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن.

فبحسب البيان الصادر عن اللجنة، بلغت إحصائيات المشاركين في الانتخابات على النحو المبين في الجدول أدناه، والذي يقارن أيضًا بين إحصائيات المشاركة في الانتخابات الحالية وانتخابات دورة الكنيست السابقة التي أُجريت عام ٢٠١٥.

	انتخابات الكنيست الـ٢١ (٢٠١٩)	انتخابات الكنيست الـ٢٠ (٢٠١٥)[١]
مجموع أصحاب الحق بالاقتراع	٦,٣٣٩,٧٢٩	٥,٨٨١,٦٩٦
إجمالي عدد المصوتين فعليًا	٤,٣٤٠,٢٥٣	٤,٢٥٤,٧٣٨
نسبة التصويت	٦٨.٤٦٪	٧٢,٣٤٪
عدد البطاقات المُلغاة	٣٠,٩٨٣	٤٣,٨٥٤
عدد الأصوات المحتسبة	٤,٣٠٩,٢٧٠	٤,٢١٠,٨٨٤

وقد توزعت أصوات المشاركين في الانتخابات وفق النتائج النهائية غير الرسمية بناء على معطيات لجنة الانتخابات المركزية على النحو الموضح في الجدول التالي[٢]:

الحزب/ التحالف	عدد المقاعد		عدد الأصوات	النسبة من إجمالي الاصوات	قادة الحزب/ التحالف	المعسكر
	الكنيست ٢١ (عام ٢٠١٩)	الكنيست ٢٠ (عام ٢٠١٥)				
الليكود	٣٥	٣٠	١.١٤٠.٣٧٠	٢٦.٤٦٪	بنيامين نتنياهو	يمين
أزرق أبيض[٣]	٣٥	١١ (يبشد عاتيد)	١.١٢٥.٨٨١	٢٦.١٣٪	بيني غانتس	وسط
شاس	٨	٧	٢٥٨.٢٧٥	٥.٩٩٪	أرييه درعي	يمين – متدينين شرقيين
يهدوت هتوراة[١]	٨	٦	١٤٩.٠٤٩	٥.٧٨٪	يعقوب	يمين –متديين

[١] الموقع الإلكتروني للجنة انتخابات الكنيست الـ٢٠، https://votes20.gov.il

[٢] الموقع الإلكتروني للجنة انتخابات الكنيست الـ٢١، https://votes21.bechirot.gov.il

[٣] تحالف بين ثلاثة أحزاب هي (مناعة لإسرائيل بزعامة رئيس الأركان السابق بيني غانتس، ويوجد مستقبل بزعامة يائير لابيد، والحركة من أجل إسرائيل بزعامة وزير الأمن الأسبق موشيه يعالون)، ويخوض هذا التحالف الانتخابات لأول مرّة.

					ليتسمان	اشكناز
قائمة الجبهة والتغيير[٢]	٦	١٣ (القائمة المشتركة)	١٩٣.٤٤٢	٤.٤٩٪	أيمن عودة	عربي
العمل	٦	٢٤ (المعسكر الصهيوني)	١٩٠.٨٧٠	٤.٤٣٪	آفي غباي	يسار-وسط
إسرائيل بيتنا	٥	٦	١٧٣.٠٠٤	٤.٠١٪	أفيغدور ليبرمان	يمين-علماني
اتحاد أحزاب اليمين[٣]	٥	٨	١٥٩.٤٦٨	٣.٧٠٪	رافي بيرتس	يمين متطرف
ميرتس	٤	٥	١٥٦.٤٧٣	٣.٦٣٪	تمارزاندبرغ	يسار
كولانو	٤	١٠	١٥٢.٧٥٦	٣.٥٤٪	موشيه كحلون	يمين-وسط
الموحدة والتجمع[٤]	٤	القائمة المشتركة أعلاه	١٤٣.٦٦٦	٣.٣٣٪	منصورعباس	عربي
اليمين الجديد	صفر	٨ (البيت اليهودي)	١٣٨.٥٩٨ لم يتجاوز نسبة الحسم	٣.٢٢٪	نفتالي بينيت وأيليت شاكيد	يمين ديني-علماني عنصري
زهوت	صفر		١١٨.٠٣١ لم يتجاوز نسبة الحسم	٢.٧٤٪	موشي هفيغلين	يمين عنصري
غيشر	صفر		٧٤.٧٠١ لم يتجاوز نسبة الحسم	١.٧٣٪	أورلي ليفي[٥]	اجتماعي

[١] هو تحالف يضمّ حزبين متدينين هما ("أغودات يسرائيل" بزعامة يعقوب ليتسمان، وحركة "ديغل هتوراة" بزعامة موشيه غافني).

[٢] تحالف يضمّ (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة برئاسة أيمن عودة وحزب الحركة العربية للتغيير برئاسة أحمد الطيبي).

[٣] تحالف يجمع ثلاثة أحزاب هي (البيت اليهودي، الاتحاد القومي، وعوتسما يهوديت).

[٤] قائمة تشكلت من تحالف (الحركة الإسلامية "الجنوبية" وحزب التجمع الديمقراطي).

[٥] انشقت عن حزب "إسرائيل بيتنا".

ثانيًا: تحليل النتائج

١. تشير نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأولية إلى تفوُّق معسكر اليمين الصهيوني، بزعامة نتنياهو، على معسكر الوسط واليسار الصهيوني برئاسة قائمة الجنرالات "أزرق أبيض" بـ ١٠ مقاعد (إذا احتُسِبت حصة الأحزاب العربية ضمن هذا المعسكر). وإلى جانب تأكيدها على فوز وتفوق معسكر اليمين في المشهد السياسي، وإعلان تحالف "أزرق أبيض" الهزيمة، عززت النتائج مكانة نتنياهو الغارق بملفات الفساد، وزادت من قدرته على تشكيل الائتلاف الحكومي الذي سيكون، إن تم، الخامس برئاسة الليكود (الرابع على التوالي، والأول كان عام ١٩٩٦). وبنظرة أولية سيكون ائتلافًا يملك مقومات الاستقرار أكثر من الائتلاف السابق المتأرجح والضيق في الكنيست العشرين لعام ٢٠١٥. الأمر الذي جعل رئيس تحرير صحيفة "هآرتس"، ألوف بن، يرى أنّ هذه الانتخابات كانت "استفتاء شعبيًا على استمرار ولاية نتنياهو" في رئاسة الحكومة الإسرائيلية[١].

٢. بعيدًا عن توزيع الأصوات ككتل ومعسكرات، فقد أفرزت انتخابات الكنيست الأخيرة سيطرة حزبين كبيرين، وهو مشهد لم يحصل منذ عقدين في إسرائيل، حيث حصل حزبان كبيران على أكثر من نصف عدد المقاعد، (٣٥ و٣٥) مقعدًا لكل من الـ"ليكود" و"أزرق أبيض" على التوالي. وأكدت تحليلات على أنّ هذا الفرز لم يكن نتيجة تطورات موضوعية تُتوِّج عملية بدأت منذ سنوات، حيث بينت أنّ جمهور المصوتين الإسرائيليين يتحرك بين الأحزاب داخل الكتل. كانت المرّة الأخيرة التي حصل فيها أحد الحزبين الكبيرين على أكثر من (٣٠) مقعدًا في انتخابات الكنيست الـ١٤ عام ١٩٩٦، عندما حصل حزب "العمل" برئاسة شمعون بيرس على (٣٤) مقعدًا، بينما حصل الـ"ليكود" برئاسة بنيامين

[١] الموقع الإلكتروني لصحيفة "هآرتس"، ١٠/ ٠٤/ ٢٠١٩، انظر:
https://www.haaretz.co.il/news/elections/.premium-1.7107530

نتنياهو على (٣٢) مقعدًا. وفي الانتخابات الحالية، حصل الـ "ليكود" على (٣٥) مقعدًا و"أزرق أبيض" على (٣٥) مقعدًا، وبالرغم من أنّ ذلك يتيح لهما تشكيل ائتلاف حكومي وحدهما وتحقيق أغلبية في الكنيست، إلا أنّ احتمالات حصول ذلك مستبعدة.

ويعزو البروفيسور غدعون راهاط، عضو طاقم العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس، والباحث في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، السبب في ارتفاع حصص الأحزاب الكبيرة في هذه الانتخابات إلى الرسالة التي دأب عليها زعيما الحزبين الكبيرين خلال الحملة الانتخابية، والتي تفيد بأنّ الرئيس الإسرائيلي سيلقي مهمة تشكيل الحكومة على الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من المقاعد، وأقنعا الجمهور أنّ حجم الحزب مهمّ. ورافق ظاهرة زيادة قوة الحزبين الكبيرين في هذه الانتخابات تقلُّص قوة الأحزاب الوسطى (بحسب عدد المقاعد)، ففي كل معركة انتخابية منذ العام ١٩٩٢ كان هناك حزب واحد، على الأقل، حصل على أكثر من ١٠ مقاعد. وفي السنوات الأخيرة ارتفع العدد إلى حزبين أو ثلاثة أحزاب، واحتلّت دورًا مركزيًا، ولكنّها ستختفي من هذه الكنيست القريبة.

وينفي راهاط أن تكون ظاهرة التكتل في حزبين كبيرين تتويجًا لعملية استمرت لسنوات طويلة أو أن تتكرر في المعارك الانتخابية المقبلة. وبحسبه فإنّ جمهور المصوتين الإسرائيليين يتحرك بين الأحزاب داخل الكتل، وإنّ كل معركة انتخابية لها ديناميكيتها[١].

٣. ارتفع تمثيل الأحزاب الحريدية (الدينية) في الكنيست بمقعدين عن الكنيست السابقة، فحزب شاس، الذي توقعت الاستطلاعات في الأشهر الأخيرة تراجع

[١] الموقع الإلكتروني لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، ١٠/ ٠٤/ ٢٠١٩، انظر:
https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5492257,00.html

قوته وقدّر بعضها عدم تجاوزه نسبة الحسم، ارتفعت قوته من (٧) إلى (٨) مقاعد. كما ارتفعت قوة كتلة "يهدوت هتوراة" من (٦) إلى (٨) مقاعد. وبهذه النتيجة، سيكون بمقدور (١٦) عضو كنيست من المتدينين-الحريديم، ممّن يصفهم، بنيامين نتنياهو، بأنّهم شركاؤه الطبيعيين "الحصول على كلّ شيء يطلبونه" في المفاوضات الائتلافية، حسبما يتوقع المحللون.

٤. لم تحمل النتائج مفاجئات مؤثرة خاصة، وجاءت غالبيتها متقاربة نسبيًا مع التوقعات التي سبقت يوم الانتخابات، ومع نتائج الاستطلاعات التي أشارت إلى سقوط عدد من قوائم اليمين الفاشي الاستيطاني، بفعل نجاح نتنياهو في امتصاص قوة هذه القوائم التي تحوم في مدار معسكره؛ وهذا يؤكد عدم حصول أيّ تحولات مهمّة داخل معسكر اليمين، إذ تنقّلت الأصوات داخل المعسكر، ولم تنزلق خارج البيت الجامع لليمين، فيما كان التحول الوحيد في تقييم الناخب اليميني لقياداته وأدائها، واختيار دعم الأنسب بينها لتطلعاته وطموحاته ومعتقداته.

٥. في المقابل، فشل الاستقطاب الذي أداره تحالف "أزرق أبيض" خلال حملته الانتخابية بدفع أتباع اليسار والوسط الاسرائيلي للتصويت لحزبه للاستفادة من إمكانية أن يكلفه رئيس الدولة بتشكيل الحكومة إذا ما حاز على أكبر عدد من الأصوات حتى وإن لم يكن له أغلبية في المعسكر الداعم له، حيث كان يراهن على إجراء مفاوضات مع الأحزاب الدينية لإقناع بعضها بالتوصية له في تشكيل الحكومة. لكنّ ذلك لا ينفي حقيقة الإنجاز الكبير الذي حقّقه هذا التحالف المكوّن من أحزاب جديدة على الساحة السياسية الإسرائيلية بحصوله على تأييد أكثر من مليون ناخب.

ثالثًا: دلالات النتائج وأبعادها

١. تعزّز نتائج الانتخابات التحولات في المجتمع اليهودي الإسرائيلي، بنزوحه لأقصى اليمين المتطرف وتنامي عدائه للفلسطينيين ورفضه لأي حلّ سياسي

عادل، وزيادة قناعته بحقه في استعمار شعب آخر، وتكريس الاحتلال؛ إلّا أنّ هذا النتائج ليست وحدها ما يؤكّد هذه التحوّلات الخطيرة، إذ إنّ الحملات الانتخابية وبرامج الأحزاب الصهيونية على اختلاف توجهاتها، لم تقدم بديلًا سياسيًا وحلًّا شاملًا بشأن القضية الفلسطينية، وتجنّبت الأحزاب الخروج عن الإجماع الصهيوني الإسرائيلي، خشية خسارتها أصوات اليمين.

٢. وتشير المعطيات في هذه الانتخابات إلى هيمنة اليمين الصهيوني على المشهد السياسيّ والاجتماعي والأمني والاقتصادي وحتى في مناحي الحياة المختلفة، كما تشير إلى فشل معسكر الوسط واليسار الصهيوني في زعزعة هذه الهيمنة، وأبرز مثال على ذلك هو المسألة الأمنيّة، والتي تعتبر محورًا مركزيًّا في الانتخابات، إلّا أنّها لم تَحسم النتائج لصالح قائمة الجنرالات العسكريين "أزرق أبيض"، رغم تصدر معالجة مشكلة غزة الأمنية في دعايتهم الانتخابية، إضافةً إلى سقوط صاروخ فلسطيني شمالي تل أبيب وعجز نتنياهو عن ردع المقاومة الفلسطينية.

٣. تدلّ نتائج الانتخابات أنّ الناخبين الحريديين (المتدينين) ما زالوا يصوتون بتوجيهات حاخاماتهم، حيث نجحت كتلة "يهدوت هتوراة" في زيادة قوتها في الانتخابات الحالية (٨ مقاعد بدلًا من ٦ في الكنيست السابقة)، واستجاب مريدو حركة شاس لنداءات زعمائهم الدينيين بالتوجه إلى صناديق الاقتراع والتصويت للحركة، بالرغم من محاولات الليكود دفع ناخبي شاس وأحزاب اليمين الأخرى للتصويت لليكود؛ بحجة إنقاذ حكم نتنياهو واليمين، ممّا ساعد بفوزهم بـ (٨) مقاعد في الكنيست الـ ٢١ لعام ٢٠١٩.

٤. وتشير التوقعات إلى أنّ حكومة نتنياهو المقبلة لن تكون حكومة يمينية فقط، وإنّما حكومة حريدية (دينية) بامتياز، إذ أنّه إضافة إلى (١٦) عضو كنيست من الأحزاب الحريدية، هناك (٥+١) أعضاء كنيست آخرين من كتلة اتحاد الأحزاب اليمينية، الذين ينتمون إلى التيارين الصهيوني، الديني والحريدي، القومي. أي

أنّهم معًا يشكلون (٢١+١) مقعدًا، وبقوة كهذه، سيصعب على نتنياهو رفض مطالبهم، سواء بالميزانيات للمؤسسات الدينية والحريدية، أو بدفع تشريعات بموجب الرؤية والمصالح الحريدية (الدينية) التي قد تحول إسرائيل إلى دولة إكراه ديني، وهذا مؤشر إلى اتساع الشرخ بين اليهودية الأرثوذكسية المسيطرة في إسرائيل، واليهود الإصلاحيين والمحافظين الذين يشكلون الأغلبية الساحقة بين يهود الولايات المتحدة.

٥. يبقى التحدي الأكبر أمام نتنياهو في هذه المرحلة في تشكيل الحكومة، هو التعامل مع الضغوط التي ستمارسها الأحزاب الحريدية (الدينية) في ظل ارتفاع تمثيلها في البرلمان، بالإضافة إلى مطالب وزير الأمن الأسبق ورئيس "يسرائيل بيتينو"، الذي نجح، خلافًا لنتائج استطلاعات الرأي، في عبور نسبة الحسم وحصل على (٥) مقاعد في الكنيست.

٦. يعزو بعض الخبراء والمختصين والمحللين تواصل الصعود المطَّرد والهيمنة على أصوات الناخبين لتيار اليمين، الذي تشكَّل على أنقاض الأحزاب الكبيرة والنخب التقليدية التي حكمت في إسرائيل منذ عام ١٩٤٨، إلى المنجزات التي حقّقها نتنياهو في بعض القضايا على مستوى السياسة والاقتصاد، وهي القضايا ذاتها التي طغت على حملته الانتخابية، وأهمّها تحويل إسرائيل إلى قوة اقتصادية، لها علاقات مع مختلف دول العالم بما فيها دول عربية، ثمّ بناء علاقات مع ١٣ دولة عربية وإسلامية في السرّ والعلن، وتنامي علاقاته القوية مع الولايات المتحدة والروس، والحصول على موقف أمريكي بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، والسيادة الإسرائيلية على الجولان، واستعادة حصار إيران، بالإضافة إلى تثبيت قوة الرّدع في مواجهة حماس وغزة والحفاظ على أمن إسرائيل. الأمر الذي يعني مُضيّ بنيامين نتنياهو، الذي سيكلف بتشكيل الحكومة، قُدمًا بالمجتمع

الإسرائيلي نحو اتجاهات أكثر تشددًا، وهي اتجاهات تُرجِّح "القيم اليهودية" على "الطابع الديمقراطي" للدولة.

رابعًا: أكبر الخاسرين

١. كان الخاسر الأكبر من نتائج هذه الانتخابات هو حزب العمل الإسرائيلي، الذي هبطت قوته من (٢٤) مقعدًا في الانتخابات الماضية[١] إلى (٦) مقاعد في الانتخابات الحالية، الأمر الذي خلق حالة من عمليات "تصفية الحسابات" داخل حزب العمل، حيث طالب سكرتير عام حزب العمل، عيران حرموني، رئيس الحزب، آفي غباي، بتحمل المسؤولية عن نتائج الانتخابات، التي انهارت فيها قوة العمل، والاستقالة من منصبه على الفور. ونقل موقع "يديعوت أحرونوت" الإلكتروني عن حرموني قوله إنّ "أي رئيس آخر يحقق نتيجة كهذه كان سيستقيل"[٢]. وألمح غاباي في بعض ردود الأفعال إلى عزمه على الاستقالة من زعامة الحزب.

وفي سياق تحليله لأسباب إنهيار اليسار الإسرائيلي متمثلًا بحزب العمل قال ألوف بن في صحيفة هآرتس إنّ "العبرة التي ينبغي أن يستخلصها اليسار من هزيمته المتكررة، هي أنّ احتمال عودته إلى الحكم يكمن في التعاون مع المجتمع العربي في إسرائيل، ودفع نموذج مواطنة متساوٍ يحرك الناخبين العرب إلى صناديق الاقتراع. ولا يوجد مخزون آخر من الناخبين بإمكانه أن يشكل أساسًا لانقلاب مضاد. وبارتداع غانتس ورفاقه في حزب "أزرق أبيض" عن أي اتصال مع العرب، برروا سياسة اليمين، وتنازلوا أيضًا عن البطاقة الوحيدة التي كان بإمكانها ترجيح الكفّة لصالحهم[٣]".

---

[١] خاض حزب العمل الانتخابات السابقة ضمن تحالف مع حزب "الحركة" بزعامة تسيفي ليفني أطلق عليه اسم قائمة "المعسكر الصهيوني" برئاسة يتسحاق هيرتزوغ.

[٢] الموقع الإلكتروني لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، ١١/ ٠٤/ ٢٠١٨، انظر:
https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5493035,00.html

[٣] الموقع الإلكتروني لصحيفة "هآرتس"، ١٠/ ٠٤/ ٢٠١٩، انظر:

٢. في المعسكر المقابل، شكّل فشل حزب "اليمين الجديد"[١]، بزعامة الوزيرين نفتالي بينيت وأيليت شاكيد، صفعة قوية لتيار الصهيونية الدينية في عدم تجاوز نسبة الحسم، حيث كان هذا الحزب يزحف نحو احتلال مؤسسات الدولة والحلول محل الصهيونية العلمانية، التي فرضت هيمنتها على الحيز الإسرائيلي العامّ ردحًا من الزمن. وقد رأت الصهيونية الدينية بكونها رائدة الاستيطان الجديد في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، والذي يحقق نجاحات كمية ونوعية كبيرة، مبعث الروح المتجددة في الجسد الكولونيالي الإسرائيلي، وحراسة الحلم الصهيوني المتمثل "بأرض إسرائيل الكاملة"، وهي تسعى من هذا المنطلق لانتزاع حبل القيادة والمضي قُدمًا في هذا المشروع.

ولا يعني سقوط بينيت وشاكيد سقوط هذا التيار أو تراجعه، خاصّة وأنّه ما زال ممثلًا في حزب "البيت اليهودي" واتحاد الأحزاب اليمينية"، إضافة إلى تغلغله الأيديولوجي في الليكود، لكنه يمثل دون شك سقوط نجمين مُهمّين في مسيرته كان لهما دور كبير في نشر خطاب سياسي يميني متطرف مناهض لحل الدولتين ورافض لإخلاء مستوطنات أو أيّ تسوية للقضية الفلسطينية، ومتمسك بما يسمى بـ "أرض إسرائيل الكاملة"، إلى جانب طرح خطة سياسية لضم مناطق (جـ) التي تشكل ٦٠٪ من الضفة الغربية المحتلة لإسرائيل، وفق اتفاقات أوسلو التي تُقسّم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: أ، ب، ج.

خامسًا: الآثار المترتبة على القضية الفلسطينية

تُعمِّق نتائج الانتخابات أزمة الفلسطينيين إذا ما أُخذت تصريحات نتنياهو خلال حملته الإعلامية الانتخابية عن ضمّ الضفة تدريجيًا بكلّ جدّية، وليس كدعاية انتخابية. فهذا الخطاب بات هو الخطاب السائد في أوساط اليمين المختلفة وعلى رأسها الليكود،

---

https://www.haaretz.co.il/news/elections/.premium-1.7107530

[١] هو حزب يميني إسرائيلي خاض انتخابات الكنيست الـ ٢١ بعد تأسيس الحزب بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٩، برئاسة نفتالي بينيت أيليت شاكيد في أعقاب انفصالهما عن حزب "البيت اليهودي".

وقد تجلى ذلك مؤخرًا في تصريحات نتنياهو حول إحلال القانون الإسرائيلي على المستوطنات في مناطق "جـ" في الضفة الغربية المحتلّة.

وفي هذا السياق حلل الكاتب الصحفي في صحيفة "هآرتس" الوف بن أنّه "ستكون لحكومة نتنياهو الجديدة غايتان مركزيتان: إزالة لوائح الاتهام التي تهدّد نتنياهو، وضمّ المستوطنات لإسرائيل بالتنسيق مع إدارة ترامب. أي ضمن معادلة "الحصانة مقابل السيادة". وتابع بن أنّه مقابل سَنّ قانون يمنع أو يرجئ تقديم لوائح اتهام ضدّ نتنياهو، "سيضطر نتنياهو إلى تنسيق صفقة القرن مع الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بصورة تسمح لإسرائيل بالإعلان عن سيادتها على المستوطنات وضمان عدم إخلاء أيّ مستوطن. ومن خلال ما تسرّب من معلومات من واشنطن حول الخطة، جرى التلميح أنّ إسرائيل ستتمكن من الاحتفاظ بالمنطقة"ج" في الضفة الغربية والتي تشكّل (٦١.٩٪)[١] من مساحة الضفة المحتلّة، وهي القسم الأكبر من الضفة الغربية، وتوجد فيها جميع المستوطنات.." . وبحسب بن، فإنّ الفلسطينيين سيعوَّضون اقتصاديًا، "وإذا رفضوا الخطة، كما هو متوقع، فسيكون تأييد ضمّ إسرائيل لمناطق احتُلت في حرب دفاعية أسهل، مثلما بررت الإدارة الأمريكية اعترافها بضمّ الجولان. وفي جميع الأحوال، اختارت إسرائيل الدولة الواحدة، وتنازلت عن حلّ الدولتين القائم على أساس تقاسم البلاد مع دولة فلسطينية[٢].

وبخصوص دلالات نتائج الانتخابات على العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكي والرئيس ترامب تحديدًا، فقد غاب عن البرامج الانتخابية للأحزاب كافة موضوع "صفقة القرن" لتسوية الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، التي يحيكها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، ويُتوقع أن يطرحها قريبًا. إذ تشير بعض التقديرات إلى أنّ ترامب كرجل أعمال، وكمن أغدق على نتنياهو أكبر الهدايا التي يمكن أن يطلبها (الاعتراف بالقدس عاصمة

[١] المركز الأورشليمي للشؤون العامة، ١٠/ ٠٤/ ٢٠١٩، https://bit.ly/2Us1Te6

[٢] الموقع الإلكتروني لصحيفة "هآرتس"، ١٠/ ٠٤/ ٢٠١٩، انظر:
https://www.haaretz.co.il/news/elections/.premium-1.7107530

لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، والاعتراف بـ "سيادة" إسرائيل على الجولان المحتلّ) لا بدّ أنّه قد أوضح لنتنياهو بأنّه يتوقع الحصول منه على مقابل. لكن كيف يمكن لنتنياهو الاستجابة لحدٍّ أدنى من مطالب تحقيق سلام شامل وتنفيذ خطة قد تقف الأحزاب الدينية الحليفة له حجر عثرة في طريق تبنيها. ورغم أن نتنياهو قد أوضح خلال عدّة مقابلات أجراها مع وسائل إعلام مختلفة قبل الانتخابات بأيام معدودة أنه يتوقع أن يحصل على قرار أمريكي يعترف بالسيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، وقال إنّه أوضح للرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، أنّه ليس على استعداد لإخلاء أيّ مستوطن من المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية. مؤكدًا أنّ "جميع المستوطنات، في الكتل الاستيطانية وخارجها، يجب أن تبقى تحت السيادة الإسرائيلية".

ووضع نتنياهو ثلاثة شروط يأمل ألّا تظهر في خطة ترامب كي يتعاطى معها وهي "عدم اقتلاع مستوطنين، والسيطرة على المنطقة الواقعة غرب نهر الأردن ولا لتقسيم القدس".

سادسًا: الاستنتاجات

يمكن الاستنتاج في ضوء النتائج أنّ الانتخابات الإسرائيلية لم تُحدِث تغييرات وتبديلات جوهرية على المشهد السياسي والحزبي، إذ بقي اليمين الصهيوني مسيطرًا، بل وتنامت قوته وتعززت قوة زعيمه، الذي سيكون أول زعيم إسرائيلي يقضي أطول فترة في منصب رئيس الحكومة، كما لم تؤثر على التوجهات والعقائد السياسية لدى الجمهور اليهودي عمومًا، أو على الناخب خصوصًا، والدليل حصول نتنياهو على ثقة أكثر من مليون ناخب، رغم قضايا الفساد وخيانة الائتمان التي تلاحقه وستحدّد مصيره السياسي بعد الانتخابات.

وأفرزت هذه الانتخابات الأخيرة انعكاسًا جليًا لصورة المجتمع الاسرائيلي الفعلية، فهو مجتمع بات أكثر يمينية وتطرّفًا وعدوانية من أي وقت مضى، وما الأحزاب التي أنتجها سوى صورة طبق الأصل من كينونته، فجميع الشعارات التي اختارتها الأحزاب

المتوقع تشكيلها للائتلاف الحكومي القادم، تتمحور حول مفهوم اليمين، بأيدلوجيته الدّاعية إلى تكريس مشاريع الضّم والاستيطان في الضفة الغربية والقدس والجولان، وتكريس الواقع الاستعماري وشنّ العدوان على غزة المحاصرة، إضافة لتشريع القوانين العنصرية والتغول في سياسات الظلم والتحريض والتهويد والتهجير والهدم ضدّ المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل، في ظلّ معارضة صهيونية واهنة.

حتى بالنسبة لتحالف الجنرالات "أزرق أبيض"، الذي من المتوقع أن يكون في موقع المعارضة في الكنيست القادمة (البرلمان الإسرائيلي)، فإنّه ليس أكثر من صورة "مُجمّلة" لذلك اليمين بما يحويه من أعضاء يمينيين بارزين ومثلما اتضح من خطابه وكيانه وبرنامجه قبل الانتخابات، وهو أبعد ما يكون عن اليسار، وإنّما يمكن وصفه بأنّه "يمين قديم" ومجرد "ليكودي ليبرالي" من الماضي. طرح نفسه بديلًا لليمين الفاشي الذي تُحركه العاطفة الملتهبة وتقديس "الشعب والدولة". وكان همّه الأساس، بل ومشروعه الأساس، هو إسقاط نتنياهو الشخص، وليس إسقاط مشاريع سياسية، ولا طرح بدائل سياسية.

يفرض هذا الواقع (الجديد- القديم) المتشكل بفعل الانتخابات الإسرائيلية على الفلسطينيين التفكير جديًّا في استراتيجيات إدارة غير تقليدية للأزمة المتوقع أنْ تنشأ للقضية الفلسطينية خلال فترة الحكم المقبلة لمعسكر اليمين الإسرائيلي، والتي من المتوقع أن تعمل على الإضرار بالثوابت الفلسطينية والعربية لأيّ حلّ ممكن للقضية الفلسطينية، ومن أبرزها دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، وحقّ عودة اللاجئين. وربّما يأتي في رأس الخيارات المتاحة لمواجهة التحدّيات المتوقع نشوءها؛ المسارعة إلى المصالحة الوطنية ووضع آليات تنفيذ مبلورة ومحدّدة الأطر الزمانية ومتفق عليها بين كافة الفصائل لإفشال "صفقة القرن" التي تحاول الإدارة الأمريكية فرضها على الساحة. ويُضاف إلى ذلك خيار الصمود الفلسطيني في الداخل وتهيئة الظروف على المستوى المؤسسي والشعبي لتقوية هذا الصمود وما يحتاجه من وسائل. ومن الخيارات الأخرى المتاحة أيضًا تنفيذ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية المتعلقة بقطع العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية مع إسرائيل، وإلغاء اتفاقيات أوسلو وتعليق الاعتراف بإسرائيل.

ملحق

البرنامج الانتخابي لتحالف أزرق أبيض*

نشر تحالف (أزرق أبيض)، بقيادة رئيس هيئة الأركان الأسبق للجيش الإسرائيلي بيني غانتس، في أوائل آذار/ مارس ٢٠١٩، برنامجه الكامل لانتخابات الكنيست الـ ٢١، وقد توزعت بنود البرنامج على ٤٥ صفحة، ونشرته عدّة مواقع إسرائيلية مهتمة بمتابعة الحراكات الانتخابية[١]. طرح الحزب من خلال برنامجه رؤيته وخططه المستقبلية في مجالات الحياة المختلفة في ٢٧ فصلًا؛ تبدأ بمدخل يليه المحاور التي يقدم الحزب نفسه من خلالها ويرسم تطلعاته وتعهداته المزمع تنفيذها.

وتتطرق تلك المحاور للجوانب (السياسي- الأمني، الحرب ضد الفساد، الاقتصاد، العمل والتشغيل، التربية والتعليم، الصحة، المواصلات، القضاء والتشريع، الدين والدولة، تقليص عدم المساواة، الرفاه وحقوق الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، السكن، الحوكمة، الضواحي، الحكم المحلي، الأمن الداخلي، القطاع الخاص والمصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة، حماية البيئة والاستدامة، النساء، المسنون والمتقاعدون، تشجيع اندماج الحريديم في المجتمع الإسرائيلي، الشبيبة والطلاب الجامعيون، الاستيطان

---

* **ترجمه عن العبرية الأستاذ حسن أحمد، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.**

وننشر هذا البرنامج مرفقًا مع تقرير نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي تقرر إعادتها في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩ بسبب فشل بنيامين نتنياهو في تشكيل حكومة من ائتلاف أحزاب اليمين؛ إذ من المتوقع أن يكون لهذا الحزب حضور كبير في هذه الانتخابات.

[١] موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية (بالعبرية):

/https://www.idi.org.il/policy/parties-and-elections/parties/blue-white

العمالي والزراعي، مجتمع المثليين (مثليي الجنس)، يهود الخارج واستيعاب المهاجرين، مساواة الأقليات، الثقافة والفنون).

ونقدم في هذا الملحق ترجمة لمقدّمة البرنامج الانتخابي لحزب "أزرق أبيض" لانتخابات الكنيست الـ ٢١، بالإضافة للفصل الأول المعنون بـ (السياسي- الأمني).

مدخل

"إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي، وإسرائيل هي بيتنا جميعًا. نحبّها، فخورون بها وملتزمون بالحفاظ على صورتها وهويتها كدولة يهودية وديمقراطية، بشكل مطلق. إسرائيل ٢٠١٩ هي دولة قوية ومزدهرة. لكنّ إسرائيل ٢٠١٩ هي أيضًا دولة مقسَّمة ومتألمة. فالبلاد بخير، لكن تهبّ فيها رياح سيئة، تتعمق فيها الفجوات بين اليهود وغير اليهود، بين الأغنياء والفقراء، بين الشرقيين (السفاراديم) والغربيين (الإشكنازيين) وبين المتدينين والعلمانيين، وتتباعد فيها المسافات بين المركز والضواحي، بين اليسار واليمين وبين الإنسان والإنسان.

ثمّة تآكل مقلق في ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة وبهيئات حفظ القانون، ونشهد تراجعًا مستمرًا في كمّ الخدمات العامة المقدَّمة للمواطنين وفي جودتها. لذا، حان الوقت لإعادة توحيد إسرائيل من جديد وضمان مستقبلها.

يقوم حزب (أزرق أبيض) على ثلاثة أسس مركزية هي:

١. **الأمن:** إزاء المخاطر والتحديات المحيطة بنا، سنُظهر قبضة من حديد في وجه كل من يريد الضرر لنا. وفي موازاة ذلك، سنعمل بحكمة ومسؤولية لاستثمار أيّة فرصة للمفاوضات الفعالة والناجعة، بالتعاون مع الجهات المعتدلة في العالم العربي وفي الدول الغربية.

٢. **الدولة:** إسرائيل بحاجة إلى دولة رسمية. فإذا لم ننجح في إعادة بلورة أنفسنا مجددًا كشعب واحد وأمة واحدة، ولم نجد مكانًا لنا في دولة واحدة، فلن نقدر على التحديات المستقبلية. على الدولة احترام الفرد، احترام الجماعات، احترام الأجناس،

احترام جميع القطاعات، جميع الأسباط وجميع الأقليات. وعلى الدولة تكريس مكان محترم للتقاليد والتراث والثروة البشرية الفريدة للفسيفساء الإسرائيلية، وعليها حماية مؤسساتها. فقط من خلال تبني روح جديدة من الحوار ومنهاج جديد يكرس وحدة التنوع الجماعي سيكون بمقدرتنا الوصول إلى دولة رسمية صحيحة في القرن الـ٢١، تُعلي من شأن الفرد، تقدّر الجموع وتجدد العهد الإسرائيلي.

نحن نضع الدولة قبل حكّامها ومسؤوليها. سنعمل بكل الوسائل من أجل تعزيز الروابط بين أجزاء الشعب المختلفة؛ سنحارب الفساد؛ سنحرص على حماية حقوق جميع المواطنين؛ سندافع عن مؤسسات الدولة، وعن القضاء والقانون.

٣. **الاقتصاد والمجتمع:** نحن ملزمون بتحقيق النمو الاقتصادي الدائم والحدّ من الفقر، ملزمون ببناء مجتمع يتيح فرصًا حقيقية لكل مواطنة ومواطن. سنعمل على تعزيز منظومات المواطنين العامة، خصوصًا في مجالات التعليم والصحة والرفاه. سنعمل على زيادة النمو والإنتاجية من خلال تطوير واسع النطاق للبُنى التحتية العامة، الاستثمار في رأس المال البشري، تقليص البيروقراطية وبناء بيئة تدعم الاستثمارات والأعمال. سنعمل على خفض غلاء المعيشة من خلال طرح حلول في قطاع السكن والإسكان، وزيادة القدرات التنافسية وتحسين الإنتاجية.

لقد اخترنا خوض غمار العمل السياسي لأنّ إسرائيل، بالنسبة لنا، قبل وفوق كل شيء. إننا نتعهد بالعمل بنزاهة، وبمؤسساتية وبكل قوتنا من أجل تقدم وتطوير إسرائيل.

البرنامج السياسي - الأمني

إسرائيل هي الدولة الأكثر قوّة في الشرق الأوسط، ليس ثمّة من ينافس قوتها العسكرية أو الاقتصادية أو الديمقراطية في دائرة قطرها آلاف الكيلومترات من حدودها. ومع ذلك، وبعد ٧٠ عامًا من استقلالنا، لا يزال بعض جيراننا يرفضون الاعتراف بحقنا في الوجود. ويفرض، المحيط القريب والمحيط الأبعد قليلًا أيضًا، على إسرائيل تحديات أمنية كبيرة ومعقدة. أوّل هذه التحديات هو عدوانية إيران، القوة العظمى إقليميًا، التي

تعلن جهارًا نيتها في القضاء على إسرائيل. إيران تقف خلف التهديدات "الإرهابية" والعسكرية القائمة على حدودنا، تزود حزب الله بمئات آلاف الصواريخ والقذائف الموجَّهة نحو المدن الإسرائيلية، كما تموّل "النشاط الإرهابي" الذي يمارسه تنظيما "حماس" و"الجهاد الإسلامي" في قطاع غزة. ولم تتخل إيران بعدُ عن مشروعها النووي الذي من شأنه، إن تحقق، أن يضع إسرائيل أمام خطر وجودي لا سابق له.

لم تَعُد الجيوش النظامية الكبيرة فحسب تنتشر عند حدودنا، بل يزداد التحدي الأمني تعقيدًا، بصورة كبيرة، فقد أصبح تهديد الصواريخ والقذائف يشكل خطرًا غير مسبوق على الجبهة الداخلية الإسرائيلية؛ ويحاول "الإرهاب" المساس بنا، وبحدودنا وبداخل أراضي الدولة. يستخدم العدو السكان المدنيين كدروع واقية، ويسعى إلى جعل جزء كبير من قوتنا العسكرية بلا فاعلية. ويقف الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية الأخرى أمام الحاجة الدائمة إلى التغيير وتكييف الذات مع الواقع المعقد المستجد بُغية ضمان الأمن في واقع أكثر تعقيدًا عما عرفناه وشهدناه مسبقًا.

جُلّ ما ينقص إسرائيل هو قيادة سياسية قادرة على أخذ زمام المبادرة، تعمل على استغلال الفرص وتغيير الواقع في المنطقة وعند حدودنا. فحركة "حماس"، التي لا يمكن مقارنة قدراتها بقدرات الجيش الإسرائيلي، تواصل تحدينا واستفزازنا وتجعل طَعم حياة سكان جنوبيّ (إسرائيل) مريرة. وبالرغم من المعركة الناجحة التي يخوضها الجيش الإسرائيلي ضد تعاظم قوة حزب الله، الذي يعدّ القوة العسكرية الأقوى في لبنان اليوم، وضد التمركز الإيراني في سورية، إلا أنّ هناك واقعًا مليئًا بالتهديدات ينشأ ويتبلور خلف حدودنا الشمالية. ولا يؤثر النشاط الإسرائيلي على الطريقة التي يعمل بها بوتين وأردوغان وروحاني لصياغة الترتيبات الجديدة في سورية.

في الوقت ذاته، يتشكل بين البحر (المتوسط) ونهر الأردن واقع قد يشكل تهديدًا خطيرًا للرؤية التي قامت دولة إسرائيل على أساسها: دولة يهودية وديمقراطية، بيت قومي للشعب اليهودي في المكان الوحيد في العالم الذي يمكنه فيه العيش والبقاء؛ دولة مستنيرة، متقدمة وديمقراطية يرغب شبيبتها في العيش فيها، لأنّها بالنسبة لهم أفضل مكان في العالم.

لدينا صديق وفيٌّ في البيت الأبيض، لكنّ إسرائيل لم تعد موضوعًا خارج الخلافات في السياسة الأمريكية، فسياسة الحكومة السابقة في قضايا الدين والدولة خلقت صدعًا عميقًا بين إسرائيل ويهود الولايات المتحدة الذين تشكل العلاقة معهم ومع يهود العالم أجمع جزءًا لا يتجزأ من أمننا القومي.

يؤمن حزب "أزرق أبيض" بأنّ العنصر الأساسي المتمثل في الحفاظ على الأمن وتعزيز قدرات الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية الأخرى ينبغي أن يتكامل مع العنصر الأساسي السياسي. ثمّة اليوم مصالح مشتركة مهمة تجمعنا بالعديد من دول المنطقة التي تسعى إلى الاستقرار وتواجه تهديدات شتى من الإسلام المتطرف المتمثل في إيران و"داعش"، من المغرب العربي حتى الخليج الفارسي، ومن الرياض حتى القاهرة وعمان. هذه الدول أصبحت مستعدة اليوم للتعاون معنا في بلورة شرق أوسط آخر، يُلجِم عدوانية إيران ويحسم أمر شبح الإسلام المتطرف.

يتوجب على إسرائيل، القوّة الكبرى في المنطقة، تولّي عجلة القيادة. كجزء من عقيدة الأمن التي مفادها أنّ القوّة مرتبطة بالقدرة على التحكّم بالخطوات، سنشكل ونبلور واقعًا جديدًا يُرسّخ الأغلبية اليهودية في إسرائيل ويكرّس هوية دولة إسرائيل اليهودية. سنعزز الكتل الاستيطانية ونوفّر إمكانيات الحياة الطبيعية في أيّ مكان يعيش فيه إسرائيليون. وستكون منطقة غور الأردن الحدّ الأمني الشرقي لدولة إسرائيل. سنسمح بنمو اقتصادي محفز في أراضي السلطة الفلسطينية وسنحافظ على أفق مفتوح للتسوية السياسية في المستقبل. ستكون القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية. وبهدي هذه المبادئ، سنبحث في خطة سلام الرئيس دونالد ترامب عند عرضها.

لن يكون هنالك انفصال ثانٍ. ستؤدي أيّ خطوة أحادية الجانب بالعدو للاستنتاج، بالضرورة، بأنّ مقاومته العنيفة هي التي هزمتنا وحسمت الأمر. لن نكرّر هذا الخطأ. سيُعرض أي قرار سياسي تاريخي على الشعب في استفتاء عام لإقراره، أو سيجري إقراره في الكنيست بأغلبية استثنائية.

سنبادر إلى عقد مؤتمر إقليمي مع الدول العربية الساعية إلى الاستقرار، وسنعمّق إجراءات الانفصال عن الفلسطينيين من خلال المحافظة، غير القابلة للتساوم، على مصالح إسرائيل الأمنية وعلى حرية عمل الجيش الإسرائيلي في أيّ مكان.

كما سيُطرح على جدول أعمال المؤتمر الإقليمي موضوع لا يقلّ أهمية: مكانة إسرائيل الإقليمية، كقوّة رائدة، إلى جانب الأطراف ذات المصالح المشتركة. لن يكون بعد اليوم وضع تجري فيه مداولات حول الاتفاق النووي مع إيران أو حول التسوية النهائية في سورية دون أن تعرض هذه الأطراف ذات المصالح المشتركة، وفي مقدمتها إسرائيل، مصالحها ودون أن تتمّ الاستجابة لها.

لن نسمح أبدًا بأيّ تهديد وجودي لدولة إسرائيل. يشكّل انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط، والذي بدأ في عهد الإدارة الأمريكية السابقة ولا يزال مستمرًا هذه الأيام أيضًا، خطرًا جسيمًا على إسرائيل وشركائها. علينا أن نضع أمام الرئيس ترامب صفقة القرن الحقيقية: رؤية لشرق أوسط تقوده وتشكّله الدول الحليفة للولايات المتحدة، وليس محور التطرف. بهذه الكيفية فقط يمكننا إعادة صديقتنا العظمى إلى المنطقة وضمان أن تتحقق المصالح الإسرائيلية في كل مكان.

في الصراع مع "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، أيضًا، ستكون إسرائيل الطرف المبادر. في غزة، علينا القيام بإجراء مزدوج: من جانب، ردّ بأقصى قوّة على أيّ استفزاز أو استهداف عنيف ضدّ أراضينا، ومن الجانب الآخر، تَحَرُّك مشترك مع جهات إقليمية يطرح أمام سكان غزة إمكانية حياة فُضلى، بما يوضح لهم أنّ ما يحول بينهم وبين هذه الحياة الفُضلى هو عدوانية "حماس" إزاء إسرائيل. القاعدة الأولى في الحرب ضدّ الإرهاب هي زرع النزاع بين السكان وبين التنظيم الإرهابي الذي يَنشَط وسطهم. يمكن لهذا أن يتأتّى فقط إذا اعتمدنا سياسة المبادرة على مستويين اثنين، العسكري والسياسي-الاقتصادي؛ ولا تناقض في هذا، إطلاقًا، بل العكس هو الصحيح: آليتان تُكَمِّل إحداهما الأخرى.

هضبة الجولان هي جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، وهذه مسألة غير خاضعة للتفاوض. سنطوّر المنطقة ونستوطن فيها.

على الجبهة الشمالية، سنصعّد المعركة المتواصلة ضدّ التمركز الإيراني وضدّ تعاظم حزب الله، وسنُعِدّ الجيش الإسرائيلي لاحتمالية نشوب معركة. سنعزّز ونكثّف العمل المتواصل ضدّ إيران وحزب الله، وسيرافق ذلك خطوات سياسية مع روسيا لتحقيق مطلب إسرائيل بإبعاد إيران وأذرعها عن الأرض السورية.

سيبحث حزب "أزرق أبيض" بجدّية، وسيبذل جهودًا مضنية لإعادة الأسرى والمفقودين، من منطلق الالتزام بهم وبعائلاتهم وبالمجتمع الإسرائيلي برمّته.

وتماشيًا مع عقيدة الأمن القومي، على إسرائيل أن تُعمِّق علاقاتها الخارجية في أيّ مكان في العالم. **سنُقوّم ونقوّي وزارة الخارجية** وسنثبّت، في النّص القانوني، مكانتها بوصفها الهيئة القيادية والتنفيذية في مجال السياسة الخارجية والدبلوماسية العامة. إسرائيل هي قوّة عظمى في مجال التجديد والابتكار، يرنو العالم كله إليها: سنستغل هذا الوضع لتحقيق زخم سياسي جديد، سنزيد حجم الاستثمار في مساعدة الدول النامية، كجزء من إطار السعي إلى خلق قاعدة متينة لعلاقات طويلة المدى.

سنحافظ على التعاون الاستراتيجي وعلى منظومة العلاقات الفريدة بيننا وبين الولايات المتحدة، سنعود إلى تلك الأيام التي كانت إسرائيل فيها موضوعًا خارج الخلافات في السياسة الأمريكية، وسنوطّد العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الأوروبية، الآسيوية، الأفريقية والأمريكية الجنوبية.

سنضمد الجراح التي سببتها الحكومة الحالية في العلاقات مع اليهود في العالم، وخاصة في الولايات المتحدة. إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي كلّه. وحكومة إسرائيلية مُبادِرة على الصعيدين الخارجي والداخلي تأخذ في الحسبان تأثيرات، أيّ عمل تقوم به، وانعكاساته على اليهود في العالم، هي المفتاح لتوثيق هذه العلاقة الحيوية جدًا.

دور القطاع الخاص الأردني في تخفيف الأزمة الاقتصادية*

شهد الاقتصاد الأردني خلال الفترة الماضية جملة من المتغيرات والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، والتي أحدثت العديد من الاختلالات الهيكلية في قطاعاته، ولعبت دورًا هامًا في إعادة صياغة سياساته ورسم خططه وبرامجه المستقبلية. ممّا تطلب من الدولة تحمّل عبء إضافي لتحقيق الأمن والاستقرار بما يضمن تحقيق نمو اقتصادي وتنمية وطنية مستدامة ومواجهة تحديات الفقر والبطالة. وباعتبار سوق العمل الأردني أحد أركان هذا الاقتصاد فقد واجه العديد من التحديات؛ من أبرزها استيعاب التدفق السنوي المتنامي للقوى العاملة الأردنية في ظلّ محدودية الوظائف المستحدثة سنويًا من قبل القطاع العام بالنسبة للداخلين الجدد إلى سوق العمل، ممّا جعل القطاع الخاص هو المساهم الأكبر في عمليات التشغيل[١]، وهو المحرك والمحفز الأساسي للاستثمار والشريك الحقيقي للقطاع الحكومي العام الذي يُناط به مهمة تذليل الصعوبات أمام هذه الاستثمارات[٢].

ونظرًا لأهمية القطاع الخاص باعتباره أحد الأركان الأساسية لاقتصادات الدول والمجتمعات، والشريك الأول في مواجهة التحديات الاقتصادية، فقد عقد مركز دراسات الشرق الأوسط يوم الأربعاء ٦/٢/٢٠١٩ صالونه السياسي تحت عنوان "**دور القطاع الخاص الأردني في تخفيف الأزمة الاقتصادية**"، حيث أدار الصالون الدكتور محمد عدينات وزير تطوير القطاع العام الأسبق وأستاذ الاقتصاد في الجامعة الأردنية وعضو فريق الأزمات العربي- ACT، وقدّم فيه المداخلة الرئيسية الأستاذ فهد طويلة رئيس جمعية الرخاء لرجال الأعمال، كما شارك في النقاشات أكاديميون وخبراء اقتصاديون.

---

* **إعداد أ. ماهر الغريب، باحث في الشأن الاقتصادي الأردني.**

[١] وزارة العمل- التقرير السنوي لعام ٢٠١٧، https://bit.ly/2Vz8GCw

[٢] خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني 2022 - 2018، مجلس السياسات الاقتصادية، https://bit.ly/2NcqLmD

وقد لخّص المشاركون المراحل التي مرّ بها الاقتصاد الأردني منذ الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨، حيث شهد مرحلة بطء في النمو الذي راوح حول ٣٪ حتى عام ٢٠١٥، لتبدأ بعدها مرحلة الركود، ما أثّر على الاقتصاد الأردني بخلق مصاعب وتحديات جمّة تتطلب شراكة فاعلة وحقيقية بين القطاعين العام والخاص، مع عدم التضييق على القطاع الخاص في السياسات التشريعية والإجراءات القانونية والضريبية.

وأكّد المشاركون على أنّه كلّما كانت المساحة التي يتحرك بها القطاع الخاص كبيرة كانت مساهمته في نهضة الأمم أكبر، لما يتميز به هذا القطاع من مرونة وتوليد للفرص الوظيفية، وزيادة معدلات الاستثمار الداخلي والخارجي، وزيادة استخدام التكنولوجيا والأدوات المبتكرة الحديثة كعناصر تدخل في العملية الإنتاجية. ولأنّ التملك غريزة إنسانية فإنّ أيّ معاندة لهذه الغريزة ستؤدي إلى تشوه في هيكلة المجتمع والدولة. ولقد عانت البشرية من تسلط القطاع العام كثيرًا خلال عقود مختلفة على مرّ العصور. وعليه فإنّ عدم مزاحمة القطاع الخاص على المساحة التي يعمل بها سيخلق جوًّا من المنافسة والتطور السريع في المجتمعات، مع تدخل الدولة في وضع التشريعات والقوانين والأنظمة باعتبارها ضرورة حتمية لتنظيم سوق العمل والمنافسة.

وقد طرح المشاركون بعض الإحصائيات المتداولة من دائرة الإحصاءات العامة الأردنية تفيد بأنّ العاملين في منشآت القطاع الخاص قد شكّلوا أكثر من ثلثي عدد العاملين في منشآت القطاعين العام والخاص أو ما نسبته ٧٠.٢%، وبلغ مجموع العاملين في منشآت القطاع الخاص ٨١٥.٤٥٠ عاملًا في عام ٢٠١٦ مقارنة بـ ٧٩٢.٧٥٨ عاملًا للعام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن يبلغ مجموع العاملين في القطاع الخاص إلى نحو ما يقارب مليون عاملٍ في عام ٢٠١٩.

كما استعرض المشاركون الشركات التي دخلت السوق خلال الأعوام ٢٠١٤ – ٢٠١٨ والتي لوحظت مساهمتها الفاعلة لهذا القطاع في رفد سوق العمل والاقتصاد الوطني بالحركة الاقتصادية، مع ملاحظة التراجع الحاصل في رؤوس الأموال خلال تلك الفترة كما هو موضح بالجدول (١).

جدول (١)

الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة (٢٠١٤ -٢٠١٨)

الوحدة: مليون دينار	الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة				
التصنيف	**٢٠١٤**	**٢٠١٥**	**٢٠١٦**	**٢٠١٧**	**٢٠١٨**
رؤوس أموال الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة (بالمليون دينار) وهي	١٩٥.٧	١٥٨.٩	١٢٧.٤	٣٤٩.٨	٧١.٤
قطاع التجارة	٤٣.١	٢٢.٣	٢٠.٥	٢٣.٩	١٠.٣
قطاع الخدمات	٥٢.٩	٦٧.٤	٤٤.١	١٣٣.٢	٢٧.٦
قطاع المقاولات	١١.١	٧.٧	٥.٢	٤.٩	١.٨
قطاع الصناعة	٥٨.٢	٤٩.١	٤٢.١	٦٧	٢٦.١
قطاع الزراعة	٣٠.٤	١٢.٥	١٥.٥	١٢٠.٨	٥.٦

وفي تشخيص لواقع القطاع الخاص في الأردن؛ فقد أشار المشاركون إلى أنّه يعاني من وجود بعض العراقيل التي تعيق من أدائه لمهامه كرافعة أساسية للاقتصاد الأردني، فعلى سبيل المثال يعاني هذا القطاع من الارتفاع المتكرر والمفاجئ في تكاليف الإنتاج على المنتِج أو التاجر، بسبب ارتفاع ضريبة المبيعات؛ ضريبة مباشرة وغير مباشرة، وارتفاع سعر الكهرباء والمشتقات النفطية، وارتفاع نسب الضمان الاجتماعي المطلوبة من صاحب العمل عن الموظفين. وهذا بدوره يقلّل من أهمّ عامل ينظر إليه المنتِج وهو الربح، وبالتالي تتغير معادلته بالاستمرار أو عدمه وفقًا لمعدل التغير في ربحه.

وفي السياق نفسه أكّد المشاركون على ضرورة تحسين بيئة الأعمال وتطويرها في سبيل مساعدة القطاع الخاص على النّمو والحركة والتطور. ومن أهمّ العوامل التي تؤثر في صحة هذه البيئة ما يلي:

١- استقرار الأنظمة والقوانين الناظمة لعمل هذا القطاع، وخاصة قانون ضريبة الدخل، فاستقرار القوانين الضريبية التي تمسّ أرباح المستثمرين يعني وجود مؤشر إيجابي للمستثمر المحلي والأجنبي يدفعه لتعزيز استثماراته.

٢- عدم منافسة القطاع الخاص في مجالات عمله إلّا في حدود ضيقة جدًا لحماية السوق من الاحتكار والتغوّل.

٣- عدم منافسة القطاع الخاص على حصته البنكية من التمويل من البنوك.

٤- استقرار العملة والشعور باطمئنان في بقاء الأموال بالعملة المحلية.

٥- تسهيل وسائل التصدير من الأردن وإليه، وعقد الاتفاقيات التي تشجعها.

٦- الموازنة بين التجارة والصناعة بما يضمن إدخال بضائع مميزة يُستفاد منها في التصنيع، وتشجيع الصناعات الخارجية على تأسيس أعمالها في الداخل الأردني.

٧- الفساد والمسحوبية والرشوة سوسة تنخر في جسد الاقتصاد الوطني، ومحاربتها من أهم ما يشجع القطاع الخاص على حرية الحركة والشعور بالعدالة والاطمئنان.

٨- اعتماد الدولة على الضرائب بشكل شبه كامل نقطة ضعف في منافسة القطاع الخاص. والذي يقرأ منحنى "لافر"[١] (Laffer curve) يمكنه الوصول لنتيجة حتمية بأنّ الدولة تستفيد من الضريبة المحصّلة لحدّ معين، فإن زاد العبء الضريبي عن ذلك فإن إيرادات الدولة من الضريبة سيبدأ بالتناقص التدريجي.

٩- عدم التمييز بين القطاعات المختلفة بناء على التصنيف التجاري أو الصناعي،

---

[١] **منحنى لافر**: هو نموذج اقتصادي، تم اقتراحه من قِبل الاقتصادي **الأمريكي آرثر لافر**، وينص النموذج على أن علاقة **الارتباط الإيجابي** بين **نسب التضريب** وإيرادات **ميزانية الدولة** تنعكس عندما تتجاوز نسب الضريبة **عتبة حرجة.**

أي عندما تكون الاقتطاعات الضريبية الإجبارية في حدود عليا، كل ضغط ضريبي إضافي سيسبب تراجعًا في المداخيل، لأن الفاعلين الاقتصاديين يقارنون بين جدوى كل وحدة عمل إضافية مع الدخل الناتج عنها، وهو ما يؤثر سلبًا على **مرونة** الوعاء الذي تقتطع منه الضرائب، الذي تتراجع بفعل تباطؤ العمل والاستثمار.

بحيث تكون الأولوية والرعاية لمن يقدم قيمة مضافة عالية، فهناك دول كثيرة بنت اقتصادياتها من قطاع الخدمات والتجارة.

١٠- إدارة حصيفة لموارد الدولة وتوجيهها نحو وجهة النماء والتطوير في إطار فرص تسويقية وإبداعية متاحة.

ونبّه المشاركون إلى أنّ الأردن يحتلّ مركزًا متقدمًا في معايير الأمن والاستقرار، كعدم وجود كوارث طبيعة، أو حروب وأزمات أو اضطراب سياسي أو اجتماعي، وذلك حسب التقرير الصادر عن مجلة "جلوبال فايننز"، حيث احتلّ الأردن المرتبة ٤٨ من أصل ١٢٨ دولة في ترتيب بلدان العالم من حيث الأمن والأمان، إضافة إلى أنّه كان السادس عربيًا، وهو أمر مشجع اقتصاديًا واستثماريًا، غير أنّ المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأردني تتعلق بالسياسة المالية والنقدية، وبتحقيق معايير الحاكمية الرشيدة، والفساد. حيث تراجع الأردن على سبيل المثال في إحراز نقاط تقدّم فيما يتعلق بالفساد، فاحتلّ المرتبة ٥٨ من أصل ١٨٠ دولة في ترتيب بلدان العالم من حيث الفساد في مؤشر الشفافية الدولية لعام ٢٠١٨[1]، بعد أن كان ترتيبه ٤٥ من أصل ١٦٨ دولة حسب نفس المؤشر لعام ٢٠١٥[2].

وخلَصت مناقشات الحضور إلى عدّة نقاط، كان أهمها:

١. وجود مشكلة في بنية الاقتصاد الأردني، حيث يمثل قطاع الخدمات حوالي ثلثي الإنتاجية مقارنة بقطاعي التجارة والصناعة، مشدّدين على أنّ قدرة التشغيل لهذا القطاع تبقى محدودة على خلاف القطاعَين الآخرين، فضلًا عن أنّ حجم القطاع العام أصبح يشكل عبئًا على النفقات مع ما يعانيه أيضًا من ترهل إداري يقلل من الإنتاجية.

٢. القطاع الخاص في الأردن، ربما يلعب دورًا صحيحًا ومهمًّا، ولكن يمكنه أن

[1] Transparency International, Corruption Perceptions Index 2018, file:///C:/Users/jas2010/Desktop/2018_CPI_Executive_Summary.pdf

[2] Transparency International, Corruption Perceptions Index 2015, https://www.iaca.int/images/news/2016/Corruption_Perceptions_Index_2015_report.pdf

يلعب دورًا أكثر أهمية إذا كان هنالك توازن في السياسات والاستراتيجيات بين القطاع العام والقطاع الخاص، ونعني بالتوازن عدم تضخم وترهل القطاع العام على حساب القطاع الخاص، خاصة فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والذي لا يجب أن لا تتجاوز من ١٢-١٥٪، بينما تجاوزت هذه النسبة ٣٠٪ فيما يتعلق بالقطاع العام في الأردن.

٣. الفساد والمحسوبية من أهم الملفات التي يجب معالجتها في الدولة، وذلك بتفعيل الشفافية والمساءلة.

٤. صحيح أنّ أزمة الأردن هي في إدارة الشؤون الداخلية، ولكنّ هذه الأزمة يمكن أن يساعد في حلها انفتاح الأسواق المحيطة، وعودة الاستقرار للدول الحدودية، ويعقّد في حلها إغلاق الحدود، وعدم استقرارها وانعدام الأمن فيها.

٥. ساهم القطاع الخاص بشكل غير مباشر ومباشر بتغوّل القطاع العام على القطاع الخاص، عندما قصرت غرف التجارة والصناعة وممثليها بالقيام بالدور المُناط بها.

ومن جانب آخر فقد قدّم المشاركون عدّة توصيات، كان أبرزها:

١. ضرورة تعزيز مساهمة القطاع الخاص ممثلًا بغرف التجارة والصناعة في وضع السياسات التشريعية والقوانين الضريبية، وفي الربط الإيجابي بين القطاعين العام والخاص، وبناء علاقة قائمة على التكافؤ والتكامل دون تغوّل من القطاع العام على الخاص أو خنقه، ودون سيطرة القطاع الخاص على الاقتصاد واحتكاره.

٢. الاقتصاد الوطني بحاجة إلى خطة ثلاثية السنوات وأن تكون متكررة، يتم من خلالها اختيار ثلاثة إلى خمسة قطاعات فرعية وهامة، بحيث يمكن التركيز عليها بالدعم والتوجيه والرعاية خلال تلك الفترة، ثم ننتقل إلى ثلاثية أخرى، ليكون لدينا بعد عدة سنوات مجموعة قطاعات مؤثّرة ومنتجة ورافعة للاقتصاد الوطني.

٣. ضرورة تنظيف البيت الداخلي لغرف التجارة، وغربلة الكثير من العلاقات التجارية، وتقديم المصلحة العامة من قبل مملثي الغرف على المصلحة الخاصة والانتفاع الشخصي.

التحولات في الفكر والأداء السياسي للحركة الإسلامية في الأردن*

عبّر أداء الحركة الإسلامية في الأردن "الإخوان المسلمون" خلال الشهور الست الأولى من العام ٢٠١٩ عن تحوّلات مهمة على صعيد الفكر السياسي والخطاب الإعلامي والممارسة العملية، قد ترقى إلى مستوى المراجعات وإعادة التموضع على المستوى الوطنيّ، وفي الموقف من منظومة العلاقات الإقليمية والدولية. الأمر الذي يدفع إلى قراءة طبيعة هذه التحوّلات والوقوف على دوافعها والتنبؤ بانعكاساتها المستقبلية على أداء الحركة الإسلامية وعلاقاتها مع الجانب الرسمي والقوى السياسية والحالة الشعبية الأردنيّة.

أولًا: البيئة السياسية للتحولات

تأثر الأردن منذ انطلاقة الربيع العربي عام ٢٠١١ بالمتغيرات المهمة التي شهدتها المنطقة العربية على صعيد الزخم القوي لحركة الشارع، وارتفاع المطالبات الشعبية بتعزيز المسار الديمقراطي وإنجاز إصلاحات سياسية واقتصادية جوهرية.

وكانت الحركة الإسلامية ضمن هذه القوى الشعبية التي طالبت بالإصلاح الشامل، وقد لعبت دورًا مؤثّرًا في توجيه الحراك الشعبي، وضبط أدائه، وبلورة شعار تلك المرحلة بـ "إصلاح النظام" لا إسقاطه، كما جرى في دول أخرى، ولخّصت الحركة رؤيتها للإصلاح حينه بسبع نقاط، وهي: "قانون انتخاب ديمقراطي، وإصلاحات دستورية، وحكومة برلمانية منتخبة، وتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات، وتحقيق استقلال القضاء، وإنشاء محكمة دستورية، وكف يد الأجهزة الأمنية عن التدخل في الحياة السياسية والمدنية، ومكافحة الفساد بجدية وفاعلية"[١].

وقد استجاب الجانب الرسمي لبعض مطالبات الشارع الأردني، وأجرى تعديلات دستورية هي الأوسع منذ عام ١٩٥٢، شملت عشرات المواد، أُنشِئت بموجبها محكمة

---

* **إعداد أ. عبد الله المجالي، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط، ونائب رئيس تحرير جريدة السبيل الأردنية اليومية.**

[١] "الإخوان يحسمون: لن نشارك بالحكومة"، صحيفة السبيل، ٢٠١٣/٢/٤، شوهد في ٢٠١٩/٦/٢٧، في: assabeel.net/124267

دستورية وهيئة مستقلة للانتخابات، وتم تقييد آلية حلّ مجلس النواب. كما جرى في العام ٢٠١١ تشكيل لجنة للحوار الوطني الشامل، وتم إقرار قانون نقابة المعلمين بعد رفض رسمي استمر عقودًا، ورغم ترحيب الحركة الإسلامية والعديد من القوى السياسية والشعبية بتلك الخطوات الرسمية، إلا أنها اعتبرتها غير كافية وطالبت بمزيد من الإصلاحات وواصلت احتجاجاتها في الشارع.

وفي أعقاب الانقلاب على المسار الديمقراطي في مصر في ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣ وعزل الرئيس المنتخب الدكتور محمد مرسي في حزيران/ يونيو ٢٠١٢، ومن ثم حظر جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي اليها الرئيس المعزول في مصر، وتصنيفها لاحقًا كمنظمة إرهابية، وإعلان هذا التصنيف بقرارات مماثلة في كل من السعودية والإمارات، جرى الحديث عن ضغوط مارستها تلك الدول على الأردن لاتخاذ إجراء مماثل بحق الحركة الإسلامية فيها، الأمر الذي انعكس سلبًا على الحراك الشعبي في الأردن وعلى طبيعة العلاقة بين الجانب الرسمي الأردني والحركة الإسلامية (الإخوان المسلمون) في البلاد.

ورغم عدم استجابة الجانب الرسمي لمطالب حظر الحركة الإسلامية وملاحقتها قانونيًا، فقد شهدت علاقته بالحركة تحوّلا مهمّا، تمثّل في الفتور وتجميد التواصل معها، والتضييق على أنشطتها وفعالياتها. غير أن التطوّر السلبي الأهم في العلاقة بين الطرفين تمثّل في موافقة الجهات الرسمية عام ٢٠١٥ على ترخيص جمعية جديدة باسم "جمعية جماعة الإخوان المسلمين"، ولحِق ذلك قيام عدد من الحكام الإداريين في المحافظات بإغلاق بعض مقارّ الجماعة، وأهمها ما قام به محافظ العاصمة بإغلاق المركز العام لجماعة الإخوان المسلمين في ٢٠١٦/٦/١٢، كما تمّ تحويل بعض ممتلكاتها إلى الجمعية الجديدة بإجراءات إدارية فقط.

أظهرت الحركة الإسلامية، في التعاطي مع الإجراءات الرسمية التي استهدفت مركزها القانوني وأنشطتها، حرصًا على احتواء تلك الإجراءات، والحيلولة دون حصول مزيد من التراجعات في العلاقة مع الجانب الرسمي، فلجأت إلى "التكيّف الإيجابي"، حسب تعبير بعض قياديها، مع معطيات الوضع الجديد الذي جرى خلاله حرمان الجماعة من تنظيم

الفعاليات والأنشطة السياسية والعامة باسمها رسميًا، ومارست النشاط السياسي والعام عبر أطر أخرى من أهمها "حزب جبهة العمل الإسلامي" الذراع السياسي لها.

وبالتزامن مع تجاذبات العلاقة مع الجانب الرسمي في مرحلة الربيع العربي وما أعقب الانقلاب على الثورات الشعبية من تداعيات، شهد الوضع الداخلي للحركة الإسلامية مزيدًا من التحديات على صعيد وحدة الحركة وتماسكها؛ ففي عام ٢٠١٦ أسس عدد من القياديين السابقين في الحركة حزب المؤتمر الوطني "زمزم"، وفي أواخر عام ٢٠١٧ أسس قياديون آخرون حزب الشراكة والإنقاذ.

كما شهد ملف الإصلاح السياسي في الأردن تباطؤًا إثر تراجع التحركات الشعبية في الشارع الأردني بتأثير ارتدادات الانقلاب في مصر وتداعيات الأزمة في سوريا.

وفيما يخص سياسة التضييق الرسمي على الحركة الإسلامية فقد شهدت تراجعًا نسبيًا، ودخلت العلاقة بين الطرفين في وقت لاحق في حالة من الجمود والهدوء النسبي.

وشكلت الانتخابات النيابية في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦ نقطة انعطاف مهمة في تحقيق مزيد من الحضور السياسي للحركة الإسلامية، حيث تمكّن "التحالف الوطني للإصلاح" الذي شكّلته الحركة مع أاطياف أخرى من أحزاب وشخصيات وطنية من الفوز بـ ١٥ مقعدًا في البرلمان الأردني، ثم جاءت نتائج انتخابات البلديات واللامركزية عام ٢٠١٧ لتعزز حضور الحركة مجتمعيًا، حيث حقّقت نتائج مهمة على صعيد المجالس البلدية ومجالس اللامركزية ومجلس أمانة عمان، وعلى إثر ذلك شهدت العلاقة بين الحركة الإسلامية والجانب الرسمي انفراجًا نسبيًا، وجرت العديد من اللقاءات والتواصلات بين الطرفين بأشكال ومستويات مختلقة.

وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٧، شكّل قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل السفارة الأمريكية إليها، محطة مهمة على صعيد تطابق الموقف السياسي بين الحركة الإسلامية والجانب الرسمي، وتزايدت بعدها فرص الالتقاء على مواقف مشتركة، والذي كان أهمها الموقف من التحرك الأمريكي لتسويق ما يسمى "صفقة القرن" لتصفية القضية الفلسطينية

وضرب الدور الأردني فيها وفي المنطقة، حيث تحفّظ عليها الطرفان مما عزز فرص التقارب في المواقف السياسية بينهما.

وفي ظلّ هذه التحولات السياسية الإقليمية حول المملكة وتجاه القضية الفلسطينية، وفي ظل الواقع السياسي الداخلي المائل نحو الجمود، تقدّمت الحركة الإسلامية بمبادرة سياسية يوم ٩/ ٤/ ٢٠١٩ لاستعادة توجيه بوصلة الإصلاح وحماية البلاد من أيّ فوضى محتملة كما عبّر بعض قادتها، كما أتبعت هذه المبادرة بإطلاق وثيقة سياسية يوم ١٧/ ٦/ ٢٠١٩ عبّرت فيها الحركة الإسلامية عن فكرها السياسي، وعدّتها مرجعية في أدائها السياسي.

ويتناول هذا التقرير تحليلًا مركزًا لطبيعة هذه المبادرات السياسية وانعكاساتها على واقع الحركة ومستقبلها من جهة، وعلى الواقع السياسي الأردني من جهة أخرى، بما في ذلك المشاريع والتوجهات الإصلاحية التي تنشدها قوى المجتمع المختلفة، وربّما التي تتقاطع في كثير من مضامينها مع الأوراق النقاشية لملك البلاد الملك عبد الله الثاني، وخصوصًا الخامسة والسادسة منها.

ثانيًا: تحركات شعبية ومبادرة سياسية

تسبّب مشروع قانون ضريبة الدخل الذي أقرّته الحكومة في أيار/ مايو ٢٠١٨ بردود فعل شعبية واسعة أفضت إلى إقالة الحكومة، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة الدكتور عمر الرزاز، والتي لم يَحُل تشكيلها دون تجدد الاحتجاجات في مناطق متعددة في المملكة، وكان أبرز هذه الاحتجاجات الاعتصامات الحاشدة على الدوار الرابع وسط العاصمة عمان، لكن تشكيل الحكومة، وإن أثّر على حجم واتساع دائرة المشاركة فيها، إلّا أنّه لم يوقف الاحتجاجات كليًا، واستمرت بشكل مختلف ومتقطع خلال عام ٢٠١٩، ولكنّها تميّزت بطرح مطالب وشعارات تتجاوز المسائل المطلبية. وعبّر موقف الحركة الإسلامية من تلك التطورات عن تحولات مهمة في أدائها وخطابها الإعلامي؛ فقد كانت مشاركتها عام ٢٠١٨ في الاحتجاجات على مشروع قانون ضريبة الدخل ضمن السياق الشعبي العام، وتجنّبت قيادة حراك الشارع كما كان الحال في مرحلة الربيع العربي.

غير أن التطوّر المهم الذي لفت الأنظار إلى طبيعة التحولات الجديدة في أداء الحركة يتعلق بموقفها من الحراكات الشعبية اللاحقة عند الدوار الرابع خلال الشهور الأولى من عام ٢٠١٩، فخلافًا لكل التوقعات قرّرت الحركة عدم المشاركة في تلك الحراكات.

وفي الأول من نيسان/ أبريل ٢٠١٩ تقدمت بمبادرة سياسية تهدف إلى تحقيق تقارب بين الموقفين الرسمي والشعبي تجاه عملية الإصلاح، ودعت لإطلاق طاولة حوار وطني يفضي إلى التوافق على مضامين الإصلاح الشامل المنشود وآليات تحقيقه ضمن جداول زمنية محددة.

وأشارت المبادرة إلى أنها تسعى لـ "الخروج من حالة الانسداد السياسي، وتحقيق نقلة نوعية في الحياة السياسية والاقتصادية وفي مسار الإصلاح الشامل". كما تسعى إلى "تعزيز الوحدة الوطنية، وتمتين الجبهة الداخلية، وتعزيز قدرة الأردن على مواجهة التحديات والأزمات الداخلية والخارجية، والتصدي للمشاريع المشبوهة التي تستهدف سيادته وكرامته وأمنه ومصالحه الوطنية العليا ودوره الحيوي إقليميًا ودوليًا، وتعزيز الاستقرار المجتمعي، وتخفيف حدة الاحتقانات المجتمعية، وتأكيد سيادة القانون".

وأكّدت هذه المبادرة على أهمية "تجسير الفجوة بين الموقفين الرسمي والشعبي، وصولًا إلى مقاربة وطنية توافقية تنتج عملية إصلاح شامل هادئ وآمن ومتدرّج"، واقترحت ١٠ نقاط للبحث والنقاش والحوار الوطني، واعتبرت أن التوافق عليها يعدّ مدخلًا مهمًّا لمواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

ولاحظ المراقبون أنها تجنّبت الخوض في تفاصيل القضايا المطروحة للنقاش سواء فيما يتعلّق بالتعديلات الدستورية، أو قانون الانتخاب والأحزاب، واكتفت بعرض محددات عامة تصلح قاعدة للحوار الوطني، كما لم تضع شروطًا مسبقة تحدد سلفًا نتائج الحوار، حيث أكدت قيادات الحركة على هذه الملاحظة بأن هدف المبادرة هو جمع القوى السياسية والحكومة على طاولة حوار وطني واعتبار هذه الأفكار جدول أعمال، ويترك التفصيل لما يتوصل إليه هذا الحوار، على حد تعبيرهم.

وعلى إثر إطلاق مبادرتها، نظّمت الحركة الإسلامية العديد من الزيارات لمقرات

الأحزاب والقوى السياسية والهيئات الشعبية والنقابية، كما التقت العديد من النخب والشخصيات الوطنية لعرض مبادرتها ودراسة الخطوات العملية التي من شأنها أن تسهم في مباشرة الحوار الوطني المطلوب.

ثالثًا: الوثيقة السياسية للحركة الاسلامية

بعد شهرين ونيّف من إطلاق مبادرتها السياسية، أطلقت الحركة الإسلامية في ٢٠١٩/٦/١٧ وثيقتها السياسية التي قالت إنها وثيقة مرجعية فكرية تنظّم أداء الحركة السياسي، وتسعى لتقديم صورة حقيقية عن فكرها السياسي، وسياساتها وتوجهاتها الراهنة، ومنطلقاتها وأهدافها، ومواقفها تجاه القضايا الأساسية وتجاه العلاقة مع القوى الاجتماعية والسياسية الأخرى في البلاد بمستوياتها المتعددة.

اعتبر المراقبون الوثيقة بأنها الأولى من نوعها في البلاد، وبدراسة نصوصها يتبين أنها تمتاز بلغة حديثة، تتناسب مع مستوى التطور الحاصل في مجال الخطاب السياسي، وتبرز بوضوح أن الحركة تسعى إلى تحقيق مزيد من الواقعية والانفتاح والمرونة السياسية، وتوسيع دائرة الشراكات مع القوى الشعبية والجانب الرسمي في وقت واحد، وأنها تهتمّ بالبعد البرامجي واقتراح الحلول العملية للمشكلات والتحديات الوطنية بدل التنظير والشعارات وتقديم المطالبات.

واستخدمت الوثيقة مصطلحات مهمة إصلاحية، حيث تناولت مفهوم دولة المواطنة التي "لا تميّز بين مواطنيها في الحقوق والواجبات على أساس الجنس أو المعتقد أو العرق أو الطائفة أو الموقع الجغرافي أو الموقف السياسي". وكان لافتًا أن الوثيقة لم تتحدث عن مفهوم الأقليات، حيث أكّدت أنه لا مكان لمفهوم الأقليات في دولة المواطنة، لأن "الجميع شركاء في الوطن، متساوون في الحقوق والواجبات"، وهي رؤية جديدة لمفهوم دولة المواطنة بدون أقليات، خلافًا لما اعتادت عليه الدراسات والأوراق الأخرى من التناول.

واستخدمت الوثيقة مصطلحًا حديثًا في السياسة العربية، وهو "الجماعة الوطنية" التي "تشمل كل الأطياف الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وإن تباينت مواقفها

واجتهاداتها"، وذلك لجمع المجتمع كله لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية ببرنامج وطني مشترك حسب التعريفات العلمية.

واشتبكت الوثيقة لأول مرة، وبصورة علنية، مع قضايا حساسة، كانت الحركة الإسلامية دائما ما تُتَّهم بأنها تقدم فيها خطابين: أحدهما للداخل التنظيمي والآخر للخارج السياسي والشعبي، فتحدثت عن موقفها من الحرية والتعددية والتطرف والإرهاب والعنف، كما اشتبكت مع قضايا داخلية كالدستور الأردني والدولة الأردنية وموقعها في فكر الحركة الإسلامية، والملك والعلاقة معه، ومفهوم المعارضة السياسية، والعلاقة الأردنية- الفلسطينية، فقد سعت الوثيقة لتقديم رؤية واضحة للحركة الإسلامية إزاء تلك المسائل.

وفيما كانت الحركة الإسلامية تصنَّف في الأوساط السياسية والإعلامية كحركة المعارضة الرئيسة في الأردن، نرى بوضوح أنها قدّمت في الوثيقة رؤية جديدة للمعارضة، فهي وفق الوثيقة "ليست مبدًا ثابتًا ولا نهجًا دائمًا"، وأنها ليست معارضة عدمية في كل الظروف والأوقات.

وفي العلاقة مع الجانب الرسمي أوضحت الوثيقة أن الحركة الإسلامية تسعى إلى الانفتاح على مختلف المستويات الرسمية وعلى رأسها الملك، وأكدت أن "الأردن دولة مستقلة، ذات سيادة، تنتمي لعمقها العربي والإسلامي، وتتفاعل بإيجابية مع فضائها الإنساني".

وفيما يتعلق بهوية الحركة الإسلامية والهوية الوطنية الأردنية حسمت الوثيقة الجدل الذي كان يدور سابقًا حول هوية الحركة ومدى حضور البعد الوطني في فكرها وأدبياتها وخطابها، وعرّفت نفسها على أنها حركة أردنية "حركة وطنية الانتماء، عربية العمق، إسلامية الهوية والمرجعية، وسطية النهج، تسعى للإسهام في نهضة الوطن، وتحقيق الإصلاح الشامل، وإنجاز المشروع الحضاري النهضوي للأمة"، وأكدت أن "الهويّة الوطنية الأردنية بمرجعيتها الثقافية والحضارية العربية الإسلامية، هويّة جامعة وحاكمة، تتقدم على كل الهويّات الفرعية، والمصالح العليا للوطن تعلو على كل المصالح الذاتية والفئوية".

وبخصوص الموقف من التعددية أكدت الوثيقة احترام الحركة للتنوّع والتعددية في مختلف مجالات العمل الوطني، والحرص على تعزيز قبول الآخر ورفض ثقافة الكراهية والتخوين والتكفير، وأكدت "ضرورة أن تضمن الدولة الحريات الدينية والفكرية والسياسية والإعلامية والاجتماعية للمواطنين، وأن تحول دون مصادرتها أو الاعتداء عليها أو الانتقاص منها، وأن تمنع فرض الآراء والقناعات على الآخرين بالقوة من أي طرف كان".

وفيما يتعلّق بالموقف من التطرف والإرهاب، والذي وُجِّهت للحركة حوله فيما مضى اتهامات بضبابيته وعدم وضوحه، أكدت الوثيقة أن "التطرّف والتشدّد مرفوضان ومدانان شرعيًا وأخلاقيًا وإنسانيًا، وأن أخطارهما تستهدف استقرار المجتمعات وتهدد سلمها الأهلي، وأنهما مدخل منطقي للعنف والإرهاب، وأن التطرف الفكري عادة ما يسبق الإرهاب السلوكي المدمّر". بل إن الحركة تقدّمت خطوة في مستوى الرفض والإدانة، وقدّمت نفسها على أنها في مقدمة من يتصدون لتلك الآفات، وقالت إن "من واجبها وواجب كل قوى المجتمع والأمة التصدي لخطر هذه الآفات، وتحصين المجتمعات في مواجهتها". وبذلك نأت الحركة بنفسها تماما عن جماعات العنف السياسي التي تتسمّى بالإسلام أحيانا، واعتبرت بهذا التأكيد أنها شريك إلى جانب الدولة والقوى المجتمعية الاخرى في الحرب على هذه الأفكار والجماعات لحماية المجتمع الاردني وشبابه منها ومن أفكارها المدمرة، كما قالت الوثيقة.

وبعد أن كانت الحركة قد قاطعت الانتخابات النيابية والمحلية في العديد من المرات السابقة خلال العقود الثلاثة الماضية، عبّرت الوثيقة عن تحوّل مهم في موقفها باتجاه مغادرة مربع المقاطعة إلى المشاركة السياسية الواسعة، والتي مارستها في التحالف الوطني للإصلاح في الانتخابات النيابية الماضية ٢٠١٦، حيث أكدت أنها تتبنى "نهج المشاركة الفاعلة والمهدّفة، بما يخدم مصالح الوطن والمواطن، وتؤكد انفتاحها على مختلف مؤسسات الدولة العامة والخاصة"، وتجاوزت ذلك للتأكيد على أنها "معنية بتعزيز المشاركة الشعبية والسياسية والمجتمعية، وبتوفير كل ما من شأنه أن يحفّزها ويشجّعها".

دوافع التحوّلات

أوردت الوثيقة في ديباجتها ٤ مبررات لإصدارها في هذا التوقيت: **الأول** يتعلق بقناعة الحركة بأن الفكر السياسي "رغم ثبات أصوله وأطره العامة، فإنه يتسم بالتطوّر والتغيّر وفق ظروف كل مرحلة ودواعي التجديد والتطوير والتكيّف الإيجابي مع متطلباتها على صعيد السياسات والتوجهات وآليات العمل المرتكزة على المبادئ والثوابت والمنطلقات".

والمبرر **الثاني** الذي أوردته الوثيقة يتعلق بالاستجابة لمعطيات المرحلة وتحدياتها حيث "أن الأردن والمنطقة مرّا خلال السنوات الماضية بأحداث جسام ومتغيرات وتحوّلات مهمة، تفاعلت معها الحركة الإسلامية فأثّرت وتأثّرت، وباتت الحاجة ملحّة للتعبير عن فكر الحركة السياسي ورؤاها وتوجهاتها إزاء تلك التحوّلات والمتغيرات".

المبرر **الثالث** يتعلق بـ "تنامي بعض الأفكار المتشددة وممارسات العنف في المنطقة، وسعي بعض الأطراف المغرضة لخلط الأوراق وتشويه المواقف وإلصاق التهم الباطلة بالتوجهات الإسلامية المعتدلة". أما المبرر **الرابع** فداخلي تنظيمي يتعلق بـ "الرغبة بتجنّب أي ضبابية في الرؤية، أو تضارب في الأفكار والأفهام، إزاء القضايا الأساسية والاتجاهات الرئيسة، حيث تسعى الوثيقة لبلورة رؤية موحدة وفهم مشترك داخل الحركة الإسلامية، وتبنّي سياسات وتوجهات تحول دون حصول تباينات إزاء مسائل مهمة، مع الاحتفاظ بمساحات واسعة لحرية الاجتهاد وتلاقح الآراء والأفكار، بما ينضّج المواقف ويعزّز الأداء"، حسب تعبيرات الوثيقة.

ونلاحظ أنّ المبرر الأخير المتعلق بالبعد الداخلي التنظيمي يحمل إشارات واضحة إلى ما شهدته الحركة الإسلامية من تجاذبات تنظيمية خلال السنوات الفائتة، والتي أفضت إلى تباينات واجتهادات وانشقاقات متعددة، اختار بعضها العمل من خارج صفوف الحركة الإسلامية عبر لافتات وأحزاب سياسية جديدة.

الخلاصة

يُعدّ إطلاق الحركة الإسلامية مبادرة سياسية ووثيقة للفكر السياسي، مؤشرات مهمة إلى حراك إيجابي يسود داخل أروقتها، إذ يصعب على حركة واجهت ظروفا عصيبة هدّدت كينونتها وشرعيتها أن تجد الوقت والظرف المناسب لإصدار مثل هاتين الوثيقتين الهامتين، لكنّها فعلت ذلك.

وقد كشفت الوثيقة بوضوح عن حوارات عميقة وجدّية داخل الحركة الإسلامية حتى تتمكن من تقديم هكذا وثيقة ومبادرة سياسية لتكريس وتقديم فكرها السياسي وتسديد سلوكها السياسي، والتعبير عن رغبة قوية بتطوير الإداء السياسي بما يتناسب مع معطيات المرحلة.

وقد أشارت مقدمة الوثيقة بوضوح إلى هذه الحوارات والدراسات، وأوضحت أن الحركة الإسلامية عاشت "هموم وطنها وأمتها، وواجهت تحديات كل مرحلة بما تتطلبه معطياتها واستحقاقاتها، أصابت الحركة في كثير من الأحيان، وأخطأت في أحيان أخرى، شأن كل اجتهاد بشري لا يتصف بالكمال والعصمة، لكنها سعت على الدوام إلى تعزيز عناصر القوة والمنعة الوطنية، وعملت على تطوير الأداء، واستدراك الأخطاء، واستخلاص الدروس والعبر من الإخفاقات والنجاحات على حدّ سواء، وحرصت على الاستفادة من تجارب الآخرين".

ويلاحَظ تميز هذه الجهود الفكرية والسياسية للحركة الإسلامية عن مثيلاتها في القوى الوطنية الأخرى في البلاد، وهو أمر يحتاج جرأة عالية وظروفًا داخلية مواتية تتيح الخروج بتوافقات، ما يشير إلى متغيرات إيجابية على صعيد البيئة الداخلية في الحركة الإسلامية من حيث القدرة على تحقيق مستوى جيد من التوافق الداخلي سهّل إمكانية إقرار الوثيقة التي أشارت الحركة إلى أن إعدادها استغرق عامًا كاملًا، وأنها خضعت لحوار ونقاش داخلي واسع وعميق ومطوّل.

وتصنّف هذه التحولات في خانة التطور الإيجابي، والرغبة بتوسيع مساحات الشراكة الوطنية، وأنها تأتي نتاج تفاعل الحركة الإسلامية مع بيئتها الأردنية والبيئة

العربية وتطورات القضية الفلسطيتية الخطيرة على فلسطين والأردن على حد سواء، وانعكاسًا لتطور الحياة السياسية والتجربة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد والعالم العربي.

ويرجّح هذا التحليل أن يكون للتحولات التي تشهدها الحركة الإسلامية على صعيد الفكر والممارسة السياسية تأثير مهم على مستقبل أدائها ومواقفها وتفاعلها المجتمعي، وقد تسهم المراجعات وعملية التقييم المستمرة في تعزيز البيئة السياسية الأردنية نحو مزيد من الانفتاح والشراكة السياسية، وفي تطوير دور الحركة الإسلامية ذاتها في المرحلة القادمة.

صفقة القرن: المعيقات والتحديات والآفاق خلال عام ٢٠١٩*

بادرت الإدارة الأمريكية في إطار رؤيتها لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي تحت مسمّى "صفقة القرن" إلى عقد ورشة البحرين الاقتصادية بعنوان "السلام من أجل الازدهار" في ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٩، إلّا أنّ انطلاقة هذه الورشة لم تُنهِ الجدل حول الشقّ السياسي منها، وهو ما أكّده صهر الرئيس الأمريكي وكبير مستشاري البيت الأبيض جاريد كوشنر في كلمته الافتتاحية للورشة من أنّه لن يتطرق للقضايا السياسية، وإنّ الكشف عن الشقّ السياسي من "خطة السلام" سيتمّ في الوقت المناسب[١]. وهذا يفتح الباب مجددًا لمزيدٍ من الجدل والتكهنات حول الجانب السياسي من الرؤية الأمريكية لتسوية الصراع والتي سنناقشها في هذا التقرير.

أولًا: الظروف السياسية لصفقة القرن

سعت الإدارة الأمريكية لتوفير بيئة سياسية كفيلة بإنجاح مشروعها المسمّى "صفقة القرن" أو "فرصة القرن" كما جاء في خطاب كوشنر أمام ورشة البحرين؛ عبر اتخاذ عدد من التدابير اللازمة لخلق بيئة مواتية، ومن أبرز تلك الخطوات تشكيل فريق عمل من أركان الإدارة الأمريكية وعلى رأس هذا الفريق كوشنر إلى جانب مايك بومبيو وزير الخارجية، وديفيد فريدمان السفير الأمريكي في إسرائيل، وجيسون جرينبلات الممثل الخاص للرئيس في المفاوضات الدولية ومستشار ترامب للشأن الإسرائيلي، وجون بولتون مستشار الأمن القومي الأمريكي.

ويتبنى هذا الفريق كثيرًا من الأفكار التي تم تسريبها إعلاميًا على أنّها مضامين وبنود صفقة القرن، ومن أبرزها: تجاوز فكرة حلّ الدولتين والنظر في أفكار بديلة أخرى ، وفي حال إنشاء أيّ كيان فلسطيني فلن يضم هذا الكيان جميع أراضي الضفة الغربية مع إمكانية

---

* إعداد أ. بكر البدور، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.

[١] "أبرز ما جاء في كلمة كوشنر في أول أيام "ورشة البحرين"، سي إن إن العربية، ٢٥/٦/٢٠١٩، شوهد في ٢٦/٦/٢٠١٩، في: https://cnn.it/2XsILNL

تبادل الأراضي مع هذا الكيان، واستحداث عاصمة للكيان الفلسطيني في ضواحي القدس الشرقية ممثلةً ببلدة أبو ديس، على أن تحتفظ إسرائيل بكلّ القدس كعاصمة لها، وإخضاع المقدسات الإسلامية للسيادة الإسرائيلية ووضع ترتيبات لإدارتها خصوصًا مع الأردن، وإلغاء حقّ العودة وتوطين اللاجئين في بلدان إقامتهم، على أن يكون الكيان الفلسطيني المقترح منزوع السلاح ويقتصر على أجهزة أمنية بتسليح يتناسب مع مهمات الحفاظ على الأمن الداخلي، وكل هذه الأفكار تنسجم مع الطروحات الإسرائيلية[١].

وبعد تشكيل الفريق السياسي الأمريكي المنسجم مع توجهات الرئيس بخصوص القضية الفلسطينية تبع ذلك خطوات أخرى في ذات السياق، أبرزها ممارسة الضغط الدبلوماسي والمالي على الفلسطينيين والذي تمثّل في إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن[٢]، ووقف المساهمة الأمريكية في تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين- الأونروا، وتقليص المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية[٣].

كما سعت الإدارة الأمريكية إلى دفع الدول العربية إلى فكّ الارتباط بين تطبيع العلاقات مع إسرائيل وحلّ القضية الفلسطينية؛ إذ ترى الإدارة الأمريكية أنّ إشراك أطراف إقليمية في الحلّ المقترح للصراع العربي- الإسرائيلي تتمثّل في عددٍ من النقاط، أبرزها: حماية هذا الحلّ وضمان نجاحه، والسعي لإيجاد قوّة موازنة للجانب الإسرائيلي ممثلةً بدول الإقليم العربية التي لم توقّع معاهدات سلام مع إسرائيل، وذلك على الرغم من أنّ الموقف المعلن للدول العربية من هذه المسألة مرتبط بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتوقيع اتفاق نهائي وشامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين وفق مبادرة السلام العربية[٤].

---

[1] Peter Baker, Trump Team Begins Drafting Middle East Peace Plan, New York Times, 11/11/2017, accessed on: 27/6/2018, at: http://nyti.ms/2ADP5Uo

[2] "Trump administration orders closure of PLO office in Washington", *Washington Post*, 10/9/2018, accessed on 26/6/2019, at: https://wapo.st/2X0AQD3

[3] U.S. Foreign Aid to the Palestinians," Congressional Research Service (CRS), 12/12/2018, pp. 2-9.

[٤] بكر البدور، "قراءة في مبادرة إدارة الرئيس الأميركي ترامب (صفقة القرن)"، في: موسى بريزات، نظام بركات، **المقاربة الإقليمية لحل الصراع العربي- الإسرائيلي** (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٨)، ص١٩.

ثانيًا: عقبات في وجه الصفقة

بالرغم من الجهود الحثيثة التي يبذلها الفريق الأمريكي المكلف بملف التسوية المقترحة وبالرغم من الظروف السياسية التي تبدو ملائمة لتحقيق نجاحها، إلّا أنّ ذلك لا يلغي وجود كثير من العقبات التي تواجهها، ولعلّ أبرز تلك العقبات[١]:

١. إيجاد طرف فلسطيني يقبل بصفقة القرن

ويوجد إجماع فلسطيني على رفض الصفقة، بما في ذلك حركة فتح التي تشكل العمود الفقري للسلطة الفلسطينية، وذلك نظرًا لانخفاض سقف التوقعات لما يمكن أن تطرحه الصفقة في الجانب السياسي، وهو وفق التسريبات أقلّ من الحدّ الأدنى الذي يقبل به الفلسطينيون والعرب. ومن هنا فإنّ توقيع أي اتفاق أو إبرام أيّ صفقة يقتضي وجود طرف فلسطيني له شرعية التمثيل للشعب الفلسطيني أو غالبيته ليكون ضامنًا على التزام الفلسطينيين بما يتوجب عليهم بموجب الاتفاق، ومع رفض السلطة الفلسطينية للصفقة فإنّ ذلك يخلق تحدٍّ للإدارة الأمريكية لإيجاد بديل مقنع. ويرى مراقبون أنّ الإدارة الأمريكية قد تسعى للحديث مع شخصيات فلسطينية ورجال أعمال ومنحهم بعض الامتيازات في المجالات الخدمية والاقتصادية، وتفويض هذه الامتيازات لبعض الشخصيات والوجهاء والتجّار على أساس فكرة الإدارة المدنية وروابط القرى التي طرحها الجانب الإسرائيلي آواخر سبعينيات القرن الماضي، أو تجاوز الجانب الفلسطيني بشكل كامل من خلال تطبيع العلاقات مع دول عربية. إلّا أنّ هذا الأمر يصعب تحقيه، فتجاوز الفلسطينين أمر يكاد يكون مستحيلًا حتى لو قبِل الرئيس محمود عباس والسلطة الفلسطينية بالصفقة.

٢. خلق إجماع عربي وإقليمي حول الصفقة

على الرغم من العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة وأغلب دول المنطقة إلّا أنّ هناك خلافات بين هذه الدول التي تعوّل الولايات المتحدة على دعمها وتمويلها للشقّ

---

[١] وليد عبد الحي، الآفاق المستقبلية لصفقة القرن الأمريكية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٩/٢/١١، شوهد في: ٢٠١٩/٦/٢٦ في:https://bit.ly/2WYEjTk

الاقتصادي من الصفقة والولايات المتحدة، وهذا ينعكس على طبيعة موقفها ومدى تأييدها، إذ إنّ معارضة دول عربية أساسية ومعنية بالصفقة لقناعتها بأنّ مخرجاتها ستكون على حساب مصالحها العليا، وخصوصًا الأردن ولبنان، يمكن أن يكون لها تأثير الصفقة. كما أنّ استمرار الأزمة بين الدول الخليجية يمكن أن ينعكس سلبًا على تفاعلها وتوافقها على مشروع الإدارة الأمريكية، حيث بدا واضحًا عدم حضور الكويت في ورشة البحرين. فضلًا عن أنّ هنالك تباين بين دول الإقليم حول الموقف من الصفقة، حيث هنالك دول مؤثرة سترفضها كتركيا وإيران، وهذا يقلّل من فرص نجاحها أيضًا.

٣. الموقف الشعبي العربي والفلسطيني

تزامن مع انعقاد ورشة البحرين موجة احتجاجات في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وعدد من الدول العربية والإسلامية، وهي احتجاجات مرشحة للاتساع في حال سعت الإدارة الأمريكية لفرض الصفقة على الفلسطينيين والعرب. ويعدّ هذا مؤشرًا لا يمكن القفز عنه في الحسابات السياسية من أنّ تمرير الصفقة لن يكون بالأمر السهل في ضوء تساوقها مع الشروط الإسرائيلية وعدم تقديمها ما يمكن اعتباره سقفًا أدنى من الحقوق الفلسطينية.

٤. خلق إجماع دولي

يعطي وجود إجماع دولي حول قضية من القضايا زخمًا كبيرًا ويزيد من فرص النجاح في معالجتها، وهذا غير متوفر حتى الوقت الراهن فيما يتعلق بصفقة القرن؛ فالقوى الفاعلة في المجتمع الدولي تتمسك بالمرجعيات الدولية والقرارات الأممية الخاصة بحلّ الصراع العربي الإسرائيلي، وهذا يصطدم بالرؤية الأمريكية التي تستند فقط على التفاوض وتتنكر للمرجعيات الأخرى. فالاتحاد الأوروبي وكلّ من وروسيا والصين لا تتفق مع الرؤية الأمريكية وتعلن تمسكها بالمقررات الدولية بهذا الشان كمرجعية للحلّ.

٥. الشروط الإسرائيلية

فالإسرائيليون يشترطون للقبول بأيّ تسوية اعتراف الفلسطينيين والعرب بيهودية

دولة إسرائيل، والتخلي عن السيادة على القدس، وإسقاط حقّ عودة اللاجئين، والاحتفاظ بكلّ المستوطنات في الضفة الغربية.

كما أن الأزمة السياسية في إسرائيل والتي تَرتب عليها إقرار انتخابات مبكرة في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩ وعدم اليقين بفوز نتنياهو أو فوزه بأغلبية منخفضة تلقي بظلالها على إمكانية نجاح الصفقة. هذا فضلًا عن إمكانية حدوث مواجهة عسكرية بين إسرائيل وغزة أو بين إسرائيل وإيران أو مليشيات موالية لها في سورية ولبنان خصوصًا مع حزب الله.

ثالثًا: آفاق صفقة القرن عام ٢٠١٩

تواجه صفقة القرن تحديات كبيرة وحقيقية تجعل من فشلها أمرًا ممكنًا، وعلى رأسها الرفض الفلسطيني لها، وتراجع البيئة الرسمية العربية الراغبة في التجاوب معها، وعدم حماسة المجتمع الدولي لها وخصوصًا الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا، بالإضافة إلى المشاكل الداخلية التي يواجهها كل من ترامب ونتنياهو، مع احتمالات حدوث انفجارات في البيئة الإقليمية التي تتميز بحالة من التوتر وعدم الاستقرار.

ومن الناحية العملية فإنّ تأجيل الإعلان عن بنود الصفقة لأكثر من مرّة يشي بالتأثير المباشر لتلك العقبات على مشروع الإدارة الأمريكية. ففي المدى المنتظر في العام الحالي ٢٠١٩ تنتظر هذه الإدارة إجراء الانتخابات الإسرائيلية في شهر أيلول/ سبتمبر القادم، ولا تريد التشويش على نتنياهو الراغبة بفوزه لاستكمال مشروعها معه، وعلى فرَض فوز نتنياهو فيها فإنّه سيحتاج إلى مدّة لإجراء المشاورات لتشكيل الحكومة، وهو ما يعني أنّ الجانب السياسي من الصفقة لن يرى النور هذا العام ٢٠١٩.

ويمثل تجاهل الشقّ السياسي، والفصل التامّ بين الشقين السياسي والاقتصادي، أبرز المفارقات التي تضمنتها الصفقة التي من شأنها أن تقلل من فرص نجاحها حسب كثير من المحللين. يبدو أنّ الفريق الأمريكي الذي يعمل على إعداد "الصفقة" بنى تصوّره ومواقفه من منطلقات أيدولوجية بحتة وغلّفها بمغريات اقتصادية؛ كالحديث عن فتح

الأسواق الخارجية أمام الفلسطينيين وتدفق الاستثمارات الخارجية إليهم، وخلق عدد كبير من فرص العمل وتخفيض معدل الفقر، دون التطرق إلى ظروف الاحتلال التي يُعاني منها الفلسطينيون أو آليات التنفيذ في ظل استمرار هذا الاحتلال. ومن المفارقات التي تحملها الصفقة في هذا السياق، الوعد بتقديم منح مالية وقروض قُدِّرت بخمسين مليار، تأمل الإدارة الأمريكية بتحميلها أو أغلبها لدول الخليج العربي، وهذا الأمر لا يبدو واقعيًا في ظلّ وجود انقسام خليجي. وبنظرة بسيطة على المنح المالية ذات الخمسين مليار والموزعة على مدار عشر سنوات يتبين، وبحسب مختصين، أنّ ما يمكن أن يحصل عليه الفلسطينيون من هذه المنح أقلّ ممّا كان يقدمه لهم المانحون خلال السنوات الأولى لتأسيس السلطة الفلسطينية، والتي تقدر هذه الحصّة بحوالي ثمانمائة مليون دولار سنويًا. وهو الأمر الذي يجعل هذه المنحة غير مغرية للفلسطينيين، وكذلك للأردن الذي قُدِّرت الحصة السنوية التي يمكن أن يحصل عليها بحوالي سبعمائة وخمسين مليون دولار؛ أي نصف ما تقدمه الولايات المتحدة للأردن حاليًا. وفي المجمل فإنّ حديث الصفقة عن مجتمع فلسطيني دون الحديث عن دولة فلسطينية، وعن طموح فلسطيني دون الحديث عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، يشكّل عاملًا آخر يقلّل من فرص نجاح هذه الصفقة[١].

وعليه فإنّ إمكانية نجاح الإدارة الأمريكية في تنفيذ صفقة القرن، مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعقبات والتحديات التي تم نقاشها واستعراضها في هذا التقرير، مع الأخذ بعين الاعتبار استعجال الإدارة الأمريكية في انتزاع المواقف والموافقات وعدم استعجالها بالتنفيذ الفعلي، إلى جانب حرص ترامب على الوصول إلى شيء فعلي قبل نهاية ولايته الأولى عام ٢٠٢٠ لتوظيف هذا الإنجاز في الحصول على ولاية ثانية تمتد حتى عام ٢٠٢٥، ليتمكن من تحقيق رؤاه وتصوراته خاصة على صعيد الشرق الأوسط.

[١] مروان المعشر، الصفقة الاقتصادية، الغد، ٢٦/ ٦/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٧/ ٦/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2XbJTWp

الدلالات السياسية للإخفاق الأمريكي في الأمم المتحدة

تغيير وضع مدينة القدس وإدانة صواريخ الفصائل الفلسطينية*

بعد عامٍ من تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، شهدت السياسة الأمريكية تحولات كبيرة وغير مسبوقة تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي. وهي تحوّلات تتسم بالأحادية والتفرّد وتبنيها للمواقف الإسرائيلية بشأن قضايا "الوضع النهائي". ويعبّر عن ذلك قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل ونقل سفارتها إليها، وإلغاء الولايات المتحدة مساهماتها في وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، وجزءًا من مساعداتها المالية للفلسطينيين[1]؛ وذلك للضغط باتجاه فرض رؤيتها الخاصة لتسوية القضية الفلسطينية بعيدًا عن قرارات الشرعية الدولية.

إلاّ أنّ سياسات الولايات المتحدة الجديدة لاقت معارضة دولية؛ عبّر عنها تبنّي الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا يرفض تغيير الحقائق على الأرض في القدس ردًّا على القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها هناك. تلا ذلك عدم نجاح الولايات المتحدة في تمرير قرار يدين حركة حماس والمقاومة الفلسطينة. ويتناول هذا التقرير حيثيات هذا الإخفاق الأمريكي في الأمم المتحدة وخلفياته، والدلالات السياسية لذلك.

أولًا: التصويت على رفض تغيير الأوضاع في القدس

في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ أعلن الرئيس ترامب اعتراف الولايات المتحدة بالقدس كعاصمة لإسرائيل بالإضافة إلى قرار نقل سفارة بلاده إلى القدس. وذلك في

---

* إعداد أ. سعيد اللحام، مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.

[1] "Rethinking U.S. Policy Toward the Palestinians, Why Punishment and Coercion Will Backfire", Council foreign relations, 28/2/2019, accessed on 26/6/2019, at: https://on.cfr.org/2Yi1MQ0

سابقة لم يبادر إليها أيّ من رؤساء الولايات المتحدة: كلينتون، وبوش الأب، وبوش الإبن وأوباما. ويأتي هذا الإعلان الأحادي تنفيذًا لوعود ترامب في حملته الانتخابية، والتي وعد فيها بنقل سفارة بلاده إلى القدس في الشهور الأولى من فترته الرئاسية؛ حيث عبَّر عن ذلك على صفحته على موقع تويتر: "أنا وفّيت بوعدي الانتخابي، والآخرون لم يفعلوا" - في الإشارة إلى الرؤساء السابقين، كما يأتي في سياق توثيق دعم المحافظين لإدارته وانسجامًا مع تطلعات "اللّوبي الصهيوني" في الولايات المتحدة.

وتجدر الإشارة هنا إلى إصدار الكونجرس الأمريكي قرارًا بنقل السفارة الأمريكية إلى إسرائيل في عام ١٩٩٠. وفي عام ١٩٩٥ صدر "قانون نقل السفارة" وأعُطِي الرؤساء صلاحية التأجيل بموافقة الكونجرس؛ حيث وقّع جميع الرؤساء السابقين قرار التأجيل خشية أن يفضي قرار نقل السفارة إلى تفجير الأوضاع وزيادة وتيرة العنف في الشرق الأوسط[1]، وما قد يشكّله من تبعات أمنية خطيرة على المصالح الأمريكية في المنطقة؛ وذلك لمكانة القدس لدى الفلسطينيين ومركزيتها في الوجدان العربي والإسلامي. بالإضافة إلى الاحتجاجات الدولية المتوقعة، إذ إنّ القرار يخالف قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، فضلًا عن مخالفته لاتفاقية أوسولو التي تَعتبر أنّ القدس من قضايا "مفاوضات الحل النهائي".

ويأتي هذا الإعلان في ظلّ انشغال المحيط العربي في نزاعات داخلية وانقسامات مجتمعية في عدد من الأقطار العربية على إثر ثورات الربيع العربي وما تبعها من ثورات مضادة. وكذلك في ظلّ تراجع أولوية القضية الفلسطينية ومواجهة التهديدات الإسرائيلية من على أجندة الأمن القومي العربي لصالح أولوية مواجهة المشروع الإيراني في المنطقة وأولوية مكافحة الإرهاب. فضلًا عمّا يشكله الانقسام الفلسطيني وغياب المشروع الوطني الجامع من عامل إضعاف للموقف الفلسطيني ولآليات مواجهة التحديات التي تواجه القضية.

[1] Stephen Farrell, "Why is the U.S. moving its embassy to Jerusalem?", Reuters, 7/5/2018, accessed on 26/6/2019, at: https://reut.rs/2IcVFbF

أثار إعلان الرئيس الأمريكي موجة واسعة من الإدانة في مختلف الدول العربية والإسلامية والعالم، وعلى مستويات الرسمية والشعبية المختلفة. وفي إطار التحرك الدبلوماسي العربي لمواجهة القرار الأمريكي قدمت مصر في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ نيابة عن فلسطين والمجموعة العربية في مجلس الأمن مشروع قرار ينصّ على أنّ "قضية القدس إحدى قضايا الوضع النهائي لتسوية القضية الفلسطينية سلميًا عبر التفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأيّ محاولة لتغيير الحقائق على الأرض في القدس تعدّ من الإجراءات الأحادية غير القانونية التي لا يترتب عليها أيّ أثر قانوني لتعارضها مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية". غير أنّ الولايات المتحدة استخدمت حقّ النقض (الفيتو) ضدّ مشروع القرار ولأول مرّة منذ ستّ سنوات، فيما أيّده الأعضاء الأربعة عشر الآخرون بمجلس الأمن الدولي[١].

وفي ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية عظمى للقرار الرافض لاعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل. وتمّ تبني القرار بأغلبية ثلثي المصوتين وعددهم ١٧٢؛ حيث أيّدت ١٢٨ دولة هذا القرار ورفضته ٩ دول منها الولايات المتحدة وإسرائيل إضافةً إلى كلّ من غواتيمالا وهندوراس وجزر مارشال وميكرونيزيا وناورو وتوغو وبالاو. بينما امتنع عن التصويت ٣٥ دولة من بينها حلفاء رئيسيون للولايات المتحدة مثل كندا وأستراليا وبولندا والمكسيك. وكذلك غياب ٢٠ دولة منها أوكرانيا وجورجيا واللتان طلبتا سابقًا مساعدة أمريكية في مواجهة روسيا[٢].

وقالت سفيرة الولايات المتحدة نيكي هايلي أمام الجمعية العامة قبل التصويت: "الولايات المتحدة ستتذكر هذا اليوم الذي تمّ مهاجمتها فيه في الجمعية العامة لممارستها

---

[١] "مشروع قرار مصري حول القدس: تأييد ١٤ عضوا وفيتو أميركي"، أخبار الأمم المتحدة، ١٨/ ١٢/ ٢٠١٧، شوهد في ٢٦/ ٦/ ٢٠١٩، في : https://bit.ly/2KHnllk

[2] Margaret Besheer, "UN Overwhelmingly Rejects US Recognition of Jerusalem as Israel's Capital", VOA news, 21/12/2017, accessed on 26/6/2019, at: https://bit.ly/2X9plxV

حقّها كدولة ذات سيادة". وأضافت "سوف نتذكر ذلك عندما يُطلب منّا مرّة أخرى تقديم أكبر مساهمة في العالم للأمم المتحدة، وسنتذكر ذلك عندما تطلب منا الكثير من الدول، كما تفعل كثيرًا، أن ندفع أكثر ونستخدم نفوذنا لصالحهم"[١]. وجائت تصريحات هايلي في محاولة للضغط على أكبر عدد ممكن من الدول لرفض لهذا القرار. إلاّ أنّ هذه المحاولة لم تنجح وتمّ تأييد القرار الرافض بأغلبية ساحقة. وتلى ذلك ردود إسرائلية غاضبة تتّهم الفلسطينيين بالتلاعب بالمجتمع الدولي وتضليله، وفي المقابل احتفاء فلسطيني وعربي في تحقيق هذا "النجاح الدبلوماسي".

وخلافًا لقرارات مجلس الأمن، فإنّ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ليست ملزمة قانونيًا، لكنها تحمل وزنًا معنويًا؛ حيث دلّت على تضامن المجتمع الدولي مع الحقوق الفلسطينية وعلى إرادة غالبية المجتمع الدولي بعدم تجاوز قرارات الشرعية الدولية السابقة ذات الصلة. كما أنّها تخوّل بالذهاب إلى محكمة العدل الدولية والتي من اختصاصها الفصل في النزاعات الدولية[٢]. ويأتي التصويت على هذا القرار امتدادًا لعدّة قرارات صادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، والتي تؤكّد على عدم تغيير واقع مدينة القدس، منها تبني منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) لقراراتٍ مهمةٍ في صالح التأكيد على الهوية الإسلامية للمدينة.

وفي ١٤ أيار/ مايو ٢٠١٨ افتتحت الولايات المتحدة سفارتها في القدس، ورغم أنّ تل أبيب تضم ٨٦ سفارة، إلّا أنّ جواتيمالا كانت الدولة الوحيدة التي نقلت سفارتها فعليًا إلى القدس، كما أنّ عددًا قليلًا من الدول أبدى عزمه نقل سفارته[٣]. ومع ذلك، تتردد هذه الدول بإدخال هذه النوايا حيّز التنفيذ، بل قامت بعضها باستبدال ذلك بفتح ممثلية (تجارية- أمنية) مثل أستراليا أو مركزًا ثقافيًا مثل التشيك، في ظلّ رفض إسرائيل

---

[١] المصدر السابق.

[٢] عبد الحسين شعبان، "القدس ومعركة القانون والدبلوماسية"، صحيفة رأي اليوم، ٣/ ٤/ ٢٠١٨، شوهد في ٢٦/ ٦/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2IOS16K

[3] "Which countries have moved their Israel embassy to Jerusalem", THE JC, 18/10/2018, accessed on 26/6/2019, at: https://bit.ly/2X4AElY

طلبات لهذه الدول بفتح قنصليات شرفية في القدس بدلًا من نقل سفاراتها، فضلًا عن قيام البارغواي بالتراجع عن قرارها بنقل السفارة الى القدس وإعادتها إلى تل أبيب[١].

ثانيًا: التصويت على إدانة حماس والفصائل الفلسطينية

وفي سياق متّصل قامت الولايات المتحدة في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨ بتقديم مشروع قرار لأوّل مرّة للجمعية العامة للأمم المتحدة ينصّ على إدانة حماس والفصائل الفلسطينية "لإطلاقها صواريخ بشكل متكرر على إسرائيل والتحريض على العنف، وبالتالي تعريض المدنيين للخطر، واستخدامها للموارد في غزة لبناء البنية التحتية العسكرية، بما في ذلك الأنفاق للتسلل إلى إسرائيل والمعدات لإطلاق الصواريخ على المناطق المدنية"[٢].

وسبق التصويتَ نجاحُ الكويت بتمرير قرار إجرائي ينص على وجوب حصول القرار الأمريكي على أغلبية الثلثين، ممّا أدى إلى إخفاق الولايات المتحدة في توفير أغلبية الثلثين اللازمة لتبني الجمعية العامة لهذا القرار؛ حيث أيّدت ٨٧ دولة القرار، ورفضت ٥٨ دولة، مع امتناع ٣٢ عضوًا عن التصويت. وقبل التصويت قالت ممثلة الولايات المتحدة: "إنّه على الرغم من تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة لأكثر من ٥٠٠ قرار يدين إسرائيل، لم يتم اعتماد قرار واحد يدين حماس". ووصفت قرار الثلثين الذي تم تمريره بعدد قليل من الأصوات، بأنّه "غير عادل"[٣]، في حين أنّ قرار رفض الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل مرّ على نفس القاعدة (أغلبية الثلثين).

وفي قراءة في قائمة الدول التي صوتت ضدّ القرار يتبين أنّها شملت مختلف الدول العربية ومعظم الدول الإسلامية بالإضافة إلى روسيا والصين وبعض دول أمريكا

---

[١] نهى نجم، "أبرزها أستراليا.. ٥ دول تنقل سفارتها إلى القدس"، مصر العربية، ١٨/ ١/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٦/ ٦/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2RyJPu2

[2] "US resolution to condemn activities of Hamas voted down in General Assembly", UN News, 6/12/2018, accessed on 26/6/2019, at: https://bit.ly/2Lm4nEQ

[٣] المصدر السابق.

اللاتينية وبعض الدول الأفريقية. وفي هذا السياق صرّح ممثل المملكة العربية السعودية بأنّه منذ عام ١٩٦٧، لم تَحترم إسرائيل أيّ قرارات للجمعية العامة أو مجلس الأمن، بينما قال ممثلوا الكويت وإيران إنّ القرار "يتجاهل" و"يصرف الانتباه عن" الأسباب الجذرية للنزاع"[١].

وبرغم أنّ بعض الدول العربية تختلف مع توجهات حركة حماس، وخصوصًا تلك التي صنّفت مدرستها الفكرية الأمّ، الإخوان المسلمين، بالإرهاب على خلفية الربيع العربي، إلّا أنّ ذلك لم يؤثّر في وحدة الموقف العربي الذي رفض إدانة حماس والمقاومة الفلسطينية.

وقد أتى التصويت على مشروع القرار الأممي في ظلّ موجات التصعيد بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي على إثر استمرار "مسيرات العودة الكبرى" التي انطلقت في قطاع غزة في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٨ والمطالبة بإنهاء الحصار وحقّ العودة، والتي اتسمت بطابعها الشعبي، حيث قابلها الاحتلال الإسرائيلي باستخدام القوة المفرطة ممّا أدى إلى سقوط عشرات الشهداء من المدنيين الفلسطينيين، وهو الأمر الذي كان له تداعيات مختلفة، حيث أدانته العديد من الدول العربية والإسلامية وعلى مستوى العالم. كما يُشار هنا إلى إدانة مجلس حقوق الإنسان في أيار/ مايو ٢٠١٨ "الاستخدام غير المتناسب والعشوائي للقوّة من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية ضدّ المدنيين الفلسطينيين، لا سيّما في قطاع غزة، بما يعدّ انتهاكًا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة"[٢]. وفي حزيران/ يونيو ٢٠١٨ أعلنت الولايات المتحدة انسحابها من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بدعوى "انحيازه ضدّ إسرائيل"، ممّا لقي انتقادات عدة؛ حيث صرح المدير التنفيذي لمنظمة هيومن رايتس ووتش أن "انسحاب إدارة الرئيس الأمريكي [ترامب] هو انعكاس

---

[١] المصدر السابق.

[٢] "مجلس حقوق الإنسان يدين العنف في فلسطين"، موقع أبونا، ٢٤/ ٥/ ٢٠١٨، شوهد في ٢٦/ ٦/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2RK84pj

مؤسف لسياستها الأحادية البعد فيما يتعلق بحقوق الإنسان؛ حيث أنّ الدفاع عن الانتهاكات الإسرائيلية في وجه أي انتقادات يشكل أولوية فوق كل شيء آخر"[١].

ثالثًا: الدلالات السياسية للإخفاق الأمريكي في الأمم المتحدة

١. أدّى التحول في السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية نحو سياسة تتسم بالأحادية إلى اتساع الفجوة بينها وبين حلفائها في نظرتهم لحلّ القضية، وهو الأمر الذي يُضعف دورها في الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين لصالح لاعبين دوليين آخرين محتملين، وذلك في ضوء أنّ المجموعة الأوروبية وروسيا والصين ما زالوا يتمسكون برؤيتهم بتحقيق سلام دائم على قاعدة حلّ الدولتين وقرارات الشرعية الدولية.

٢. يقلّل عدم إدراك الإدارة الأمريكية لأبعاد القضية الفلسطينية وإخفاقها في التأثير في الرأي العام الدولي ممثلًا في الأمم المتحدة من فرص نجاح رؤيتها الجديدة لتسوية القضية الفلسطينية.

٣. تُضعِف سياسات الإدارة الأمريكية الأحادية وتخليها عن التنسيق مع حلفائها الغربيين وعدم احترامها لقرارات الشرعية الدولية من دورها في المبادرة الدولية وقيادة المجتمع الدولي والتأثير فيه، كما تُضعف دورها في الأمم المتحدة وفي المساهمة في تحقيق الأمن والسلم الدوليين. وتظهر هذه السياسات الأحادية في عدة قرارات اتخذتها إدارة ترامب، إضافة إلى مواقفها تجاه القضية الفلسطينة، منها؛ الانسحاب الأحادي من الاتفاق النووي الإيراني، والانسحاب من معاهدة الأسلحة التي وقعها أوباما مع روسيا، والانسحاب من مجلس حقوق الإنسان ومن اليونسكو، والانسحاب من اتفاق باريس المناخي، وتخفيض مساهمة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وتلويحها بالانسحاب من منظمة التجارة العالمية. ويأتي هذا انعكاسًا لسياسة ترامب التي أعلن عنها في حملته

[١] "هايلي تعلن انسحاب الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان"، فرانس ٢٤، ٢٠١٨/٦/٢٠، شوهد في ٢٠١٩/٦/٢٦، في: https://bit.ly/2J2Wl0Y

الانتخابية بعنوان "أمريكا أولًا" التي تعتبر أنّ المصالح الأمريكية هي الموجه الرئيس والوحيد لسياسة إدارة ترامب الخارجية.

٤. نجح حراك الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج في إبراز الوجه الحقيقي للاحتلال الإسرائيلي وفضح ممارساته، وفي إبقاء القضية الفلسطينية حيّة في الوعي العالمي، والحصول على دعم طيف دولي واسع لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة رغم اختلال موازين القوى الكبير لصالح الاحتلال الإسرائيلي، وفي ظلّ سِجِلّه الحافل في انتهاك القانون الدولي بالاحتلال والحصار واضطهاد الشعب الفلسطيني وارتكاب جرائم ضد المدنيين واستهداف المرافق المدنية والبنية التحتية.

٥. فتح المجال أمام الفلسطينيين لحراك أكثر فاعلية في الفضاء الدولي لإيجاد علاقات جديدة مع دول العالم والبحث عن شراكات جديدة في مواجهات السياسيات الأمريكية المنفردة والمقيضة للمنظومة الدولية.

٦. أثبتت الجهود الدبلوماسية العربية والإسلامية تجاه القضية الفلسطينة وحقوق الشعب الفلسطيني قدرتها على إحداث فارق في المحافل الدولية، ممّا يؤكد أهمية العمق العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية، فضلًا عن أنّ وحدة الموقف الفلسطيني، خصوصًا في موضوع إدانة حماس والفصائل الفلسطينية، شكّل رافعة للقضية الفلسطينية.

رغم النجاح الدبلوماسي العربي والفلسطينيي الأخير، إلّا أنّ القضية الفلسطينية ما زالت تمرّ بتحديات كبيرة وخطيرة؛ حيث يشكل حراك الإدارة الأمريكية لتسويق "صفقة القرن" خطرًا على وحدة الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية، وتأتي الورشة الاقتصادية لخطّة السلام الأمريكية في البحرين مثالًا على ذلك، حيث أنّ ما رشَح من هذه الخطة هو تقديم الازدهار الاقتصادي "المحتمل" مقابل التنازل عن الثوابت الفلسطينية والعربية وتجاوز قرارات الشرعية الدولية في تسوية القضية الفلسطينية.

الملف البيبلوغرافي

العلاقات العربية - الأوروبية

٢٠١١ -٢٠١٩

- المراجع العربية

- المراجع الإنجليزية

- أحدث الإصدارات

الملف البيبلوغرافي

العلاقات العربية- الأوروبية

٢٠١٠-٢٠١٩*

أولًا: المراجع العربية

١. الكتب

- خضر، بشارة. **أوروبا والعالم العربي.** ترجمة أكرم حمدان. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات/ الدار العربية للعلوم ناشرون. ٢٠١٦.
- الرشدان، عبدالفتاح وآخرون. **العلاقات العربية الدولية: الواقع والآفاق**. عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط. ٢٠١٧.

١. مقالات

- الشيخ، محمد. "التنافس الفرنسي الإيطالي وتداعياته على ليبيا". **مستقبل العرب.** ع٤٨٤ (٢٠١٩): ٣٥-١٤٧.
- حسن، لمى مطير. "ملامح عن العلاقات الروسية السورية لغاية ٢٠١٤". **مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**. ٢٥، ع٢٥ (٢٠١٧): ٥٦٠-٥٧٣.
- حسين، أحمد قاسم. "الاتحاد الأوروبي والأزمة الخليجية: السياق ومواقف الفاعلين". **سياسات عربية**. ع ٣ (٢٠١٨): ٣٦-٧٩.
- رداف، طارق. "المغرب العربي فـي التصورات الأوروبية: الشريك أم المنطقة الحاجزة؟". **شؤون عربية.** ع ١٦٣ (٢٠١٥).
- سايل، سعيد."العلاقات الأوروبية- المتوسطية في ظل التحولات السياسية الجديدة بالعالم العربي". **مجلة دراسات وأبحاث**. ع ٨ (٢٠١٦): ٣٠١٤-٣٣٢.
- سيف، ابراهيم. "إعادة نظر في العلاقات الأوروبية- المتوسطية". **صحيفة الحياة**. (٢٠١١).

---

* **إعداد أ. متاب شبانة مساعدة باحث متعاونة مع مركز دراسات الشرق الأوسط.**

- عربي، بومدين. "الاستمرار والتغير في العلاقات الأوروبية- مغاربية بعد الحراك العربي". **مستقبل العرب.** ع ٤٧٢ (٢٠١٨): ١٠١-١٢٦.
- موكة، عبدالكريم. "التعاون الأورومتوسطي لمراقبة نشاط الشبكات الإجرامية ذات العلاقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية". **مجلة جيل حقوق الإنسان**. ع ١٠ (٢٠١٥): ٨٧-٩٧.
- حمشي، محمد. "الاتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: حدود القوة المعيارية". **مجلة سياسات عربية**. ع٣٥ (٢٠١٨): ٦٤-٧٥.
- كعومة، مهدي. "العلاقات الأورو- مغربية في إطار سياسة الجوار الأوروبية ٢٠٠٥-٢٠١٢". **مجلة جيل الدراسات والعلاقات الدولية**. ع١٤ (٢٠١٨).

٢. التقارير والأوراق البحثية

- الجنابي، رشا. "دراسة في طبيعة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي ١٩٩٣-٢٠١٢"؟ رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط. عمّان، ٢٠١٤.
- الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. **أولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠** . تقرير، بروكسيل: ٢٠١٧
- السيد، عمرو. "العلاقات الأورومتوسطية والتعاون في قضايا التحول الديموقراطي وحقوق الإنسان". ورقة بحثية، المركز الديموقراطي العربي. برلين، ٢٠١٤.
- رمزي، سمير. "التحولات الواقعية للدور البريطاني في الشرق الاوسط بعد بريكست". ورقة بحثية، مركز بديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية. القاهرة، ٢٠١٨.
- لعبان محمد، عاشور هجيرة. "العلاقات الاورومتوسطية في ظل التحولات السياسية والأمنية الراهنة". رسالة ماجستير. جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة. مدينة سيدي بلعباس، ٢٠١٧.
- مكتب الخارجية ورابطة الشعوب البريطانية. **البيان الختامي البريطاني- السعودي**. تقرير، لندن: ٢٠١٨.
- مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية. **العلاقات الأوروبية العربية من وارسو إلى شرم الشيخ في السياقات و الاستثمار الرمزي**. تقرير، تونس: ٢٠١٩.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

1. Books

- Ippolito, Trevisanut & Seline Trevisanut. *Migration in the Mediterranean: Mechanisms of International Cooperation.* 1st ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2015.
- Isaac, Sally Khalifa. *Europe and the Arab Revolutions. From a Weak to a Proactive Response to a Changing Neighborhood*. Berlin: KFG Working Paper Series 39/Freie Universität Berlin, 2012.
- Jakob Horst et al. (eds.). *Euro-Mediterranean Relations after the Arab Spring.* 1st ed. New York: Routledge, 2014.
- Müller, Patrick. *EU Foreign Policymaking and the Middle East Conflict.* 1st ed. New York: Routledge, 2012.
- Persson, Anders. *The EU and the Israeli-Palestinian conflict 1971-2013 : In Pursuit of a Just Peace.* 1st ed. Lanham: Lexington Books, 2014.
- Peters, Ingo. *The European Union's Foreign Policy in Comparative Perspective: Beyond the "Actorness and Power" Debate.* 1st ed. London: Routledge, 2015.
- Peters, Joel. *The European Union and the Arab Spring : promoting democracy and human rights in the Middle East* . 1st ed. Lanham: Lexington Books, 2012.
- Wassenberg, Birte & Giovanni Faleg . *Europe and the Middle East: The Hour of the EU?* . 1st ed. Brussels: P.I.E. Peter Lang. 2012.
- Youngs, Richard. *Europe in the new Middle East : opportunity of exclusion?* Oxford: Oxford University Press, 2014.
- Zardo, Federica. *EU neighbourhood policy in the Maghreb: implementing the ENP in Tunisia and Morocco before and after the Arab uprisings.* New York: Routledge, 2017.
- Ziadeh, Adeeb. *EU Foreign Policy and Hamas : Inconsistencies and Paradoxes.* London: Taylor & Francis Ltd, 2017.

2. Articles

- Arcos, Rubén & José-Miguel Palacios. "The impact of intelligence on decision-making: the EU and the Arab Spring." *Intelligence and National Security* 33 (2018): 737-754.
- Alazawi, Hadeel. "Cooperation and obstacles between EU & GCC." *Acta Scientifica Academiae Ostroviensis* 7, no. 1 (2016): 264-276.
- Behr, Timo. "EU Foreign Policy and Political Islam: Towards a New Entente in the Post-Arab Spring Era?" *The International Spectator* 48, no. 1 (2013): 20-33.
- Behr, Timo. "EU Foreign Policy and Political Islam: Towards a New Entente in the Post-Arab Spring Era?" *The International Spectator* 48, no. 1 (2013): 20-33.
- Bicchi, Federica. "The Politics of Foreign Aid and the European Neighbourhood Policy Post-Arab Spring: 'More for More' or Less of the Same?" *Mediterranean Politics* 19, no. 3 (2014): 318-332.
- Bremberg, Niklas. "Making sense of the EU's response to the Arab uprisings: foreign policy practice at times of crisis." *European Security* 25, no. 4 (2016): 423-441.
- Dandashly, Assem. "EU democracy promotion and the dominance of the security–stability nexus." *Mediterranean Politics* 23, no. 1 (2018): 62-82.
- Fakhoury, Tamirace. "The EU and Lebanon in the Wake of the Arab Uprisings." *Middle East Policy* 21, no. 1 (2014): 133-143.
- Federica Bicchi & Benedetta Voltolini. "EU Democracy Assistance in the Mediterranean: What Relationship with the Arab Uprisings?" *Democracy and Security* 9, no. 1 (2013): 80-99.
- Gaub, Florence. "The EU and Libya and the Art of the Possible." *The International Spectator* 49, no. 3 (2014): 40-53.
- Gerasimos., Elina Lazarou & Gianniou Maria & Tsouparas. (eds.) "The Limits of Norm Promotion: The EU in Egypt and Israel/ Palestine." *Insight Turkey* 15, no. 2 (2013): 171-187.

- Hadj-Abdou & Geddes. "Changing the path? EU migration governance after the ‘Arab spring’." *Mediterranean Politics* 23, no. 1 (2017): 142-160.
- Hill, J. N. C. "Global international relations and the Arab Spring: the Maghreb’s challenge to the EU." *Third World Quarterly* 39, no. 10 (2018): 2016-2031.
- Hüllen, Vera Van. "Europeanisation through Cooperation? EU Democracy Promotion in Morocco and Tunisia." *West European Politics* 35, no. 1 (2012): 117-134.
- Johansson-Nogués, Elisabeth. "The New EU–Arab League Dialogue: The Contours of a Cooperation." *Mediterranean Politics* 20, no. 2 (2015): 295-302.
- Karakir, İrem Aşkar. "Limits of EU Democracy Promotion in the Arab Middle East: The Cases of Egypt and Morocco." *Uluslararası Hukuk ve Politika* 10, no. 38 (2014): 33-67.
- Katz, Mark N. "The International Relations of the Arab Spring." *Middle East Policy* 21, no. 2 (2014): 76-84.
- Kostadinova, Valentina. "Saudi-EU relations: Recent impediments, current trends and future options." *European Foreign Affairs* 18, no. 2 (2013): 199-216.
- Martins, Bruno Oliveira. "'A Sense of Urgency': The EU, EU Member States and the Recognition of the Palestinian State." *Mediterranean Politics* 20, no. 2 (2015): 281-287.
- Pace, Michelle. "The EU's Interpretation of the ‘Arab Uprisings’: Understanding the Different Visions about Democratic Change in EU-MENA Relations." *Journal of Common Market Studies* 52, no. 5 (2012): 969-984.
- Paragi, Beata. "Eastern and Western Perceptions on EU Aid in Light of the Arab Spring." *Democracy and Security* 11, no. 1 (2015): 60-82.
- Schumacher, Tobias. "The EU and the Arab Spring: Between Spectatorship and Actorness." *Insight Turkey* 13, no.3 (January 2011).

- Schumacher, Tobias. "The EU, Middle Eastern powers and milieu-shaping in the 'shared' Arab Mediterranean neighbourhood: a story of mutual neglect." *Contemporary Politics* 24, no. 1 (2017): 46-64.
- Seeberg, Peter. "EU policies concerning Lebanon and the bilateral cooperation on migration and security – new challenges calling for new institutional practices?" *Palgrave Communications*, 2018.
- Seeberg, Peter. "Mobility Partnerships and Security Subcomplexes in the Mediterranean: The Strategic Role of Migration and the European Union's Foreign and Security Policies Towards the MENA Region." *European Foreign Affairs Review*, (2017): 91-110.
- _____. "Regime Adaptability and Political Reconfigurations following the Arab Spring: New Challenges for EU Foreign Policies toward the Mediterranean." *Middle East Critique* 24, no. 1 (2015): 41-53.
- ____. "The Arab Uprisings and the EU's Migration Policies—The Cases of Egypt, Libya, and Syria." *Democracy and Security* 9, no. 1 (2013): 157-176.
- Tomel, Ingeborg. "The New Neighborhood Policy of the EU: An Appropriate Response to the Arab Spring?" 9, no. 1 (2013): 19-39.
- -Abu Afifeh, Rizik. *EU relations with Jordan: based on values or interests?* Riga: Noor Publishing, 2017.
- Leech, Philip & Jamie Gaskarth. 2015. "British Foreign Policy and the Arab Spring." *Diplomacy & Statecraft* 26 (1): 139-160.

3. Reports

- Corlatean, Titus. *The Israeli–Palestinian peace process: the role of the Council.* Report, Council of Europe: 2018.
- European Commission (EC). "*Evaluation of the European Union's Cooperation with the occupied Palestinian"* . Final Report: 2014.

- ____. *"Implementation of the European Neighbourhood Policy in Palestine".* Final report, Brussels: 2015.
- European External Action Service (EEAS). "*Towards a democratic and accountable Palestinian State 2017-2020".* Joint Strategy Report , Brussles: 2018.
- ____. *"West Bank and Gaza Strip, UNRWA and the EU".* Final Report, Brussels, 2016.
- ____. "*EU-Libya relations".* Factsheets, Brussels: 2018.
- ____. *Saudi Arabia and the EU. Online report, Brussels* : 2016
- European Commission. "*Report on the state of EU-Lebanon relations: strengthening our partnership"* . Report, Brussels: 2017.
- European Parliament. *"Addressing refugee and migrant movements: the role of EU external action".* Offical Report, Brussels: 2018.
- Human Rights Watch (HRW). "*No Escape from Hell: EU Policies Contribute to Abuse of Migrants in Libya.".* Report, New York: 2019.
- Karoui, Hakim El. " *A New Strategy for France in a New Arab World "* . Report, Paris: Institut montaigne, 2017.
- Malashenko, Alexey. "*Russia and the Arab Spring".* Report, Moscow: Carnegie Moscow Centre, 2013.
- Ministry of Planning and International Cooperation (MOPIC). "*EU-Jordan Partnership Priorities 2016-2018".* Amman: 20 September 2016.
- Rij, Armida van. & Benedict Wilkinson. *Security cooperation with Saudi Arabia: Is it worth it for the UK?* Report, London: king's college London, 2018
- Schubert , Manuel, and Imke Haase (eds). "*How to Combat the Causes of Refugee Flows: The EU-Jordan Compact in Practice".* International Report, Amman: Konrad Adenauer Stiftung , 2018.

4. Conferences proceeding

- Khader, Buchara. "The European Union and the Arab spring world: from the Rome Treaty to the Arab Spring". Presented at the conference of *Europe, the Mediterranean and the Arab Spring: Crisis as an Opportunity.* IEMed. Barcelona: 2013.
- Kostadinova , Valentina. "What Is the Status of the EU-GCC Relationship?". Presented at the conference of Promoting an EU-GCC Dialogue on Foriegn Policy Issues. Gulf Researh Center. Brussels: 2013.
- Vitorino, António. "European Union's response to the Arab Spring: Building a true pole of influence with all our neighbours." . Presented at the EU's response to Arab Spring conference. ECFR .Warsaw: Notre Europe Institute, 2011.

5. Papers

- Kozhanov, Nikolay. "*Russian Policy Across the Middle East Motivations and Methods.* Research paper, London: Chatham House, 2018.
- O'Donnell, Hugh. *The European Union as a Mediator in Israel-Palestine: Operations Cast Lead and Protective Edge.* EU Diplomacy Paper, 2016.
- Suchkov, Maxim A. *Russia and the Arab Spring: Changing Narratives and Implications for Regional.* Researh paper, Doha: Arab Center for Research & Policy Studies, 2015.
- Włodkowska-Bagan, Agata. "*Syria in Russia's Foreign Policy in the 21st Century".* Research paper, bKielce: Jan Kochanowski University, 2017.

ثالثًا: أحدث الإصدارات

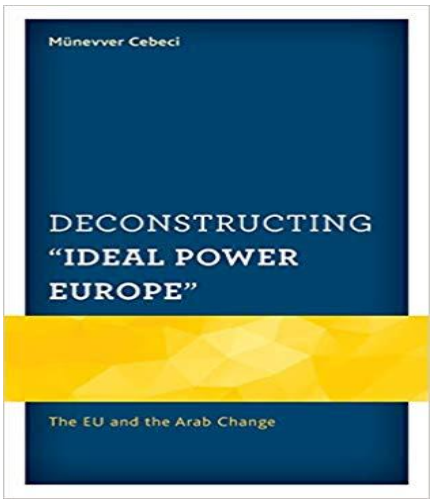

Cebeci, Münevver. *Deconstructing "Ideal Power Europe": The EU and the Arab Change.* Lanham: Lexington Books, 2018.

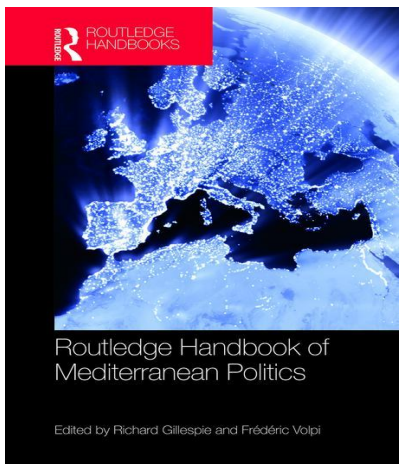

Gillespie, Richard & Volpi, Frédéric (eds.), *Routledge Handbook of Mediterranean Politics*, Abington: Routledge, 2018.

الملخصات العربية

(للقسم الإنجليزي)

مراجعة لمجموعة كتب

السودان والجزائر في ركب الثورات

مروان الأسمر*

تدرس مراجعات هذه الكتب الثورتين الشعبيتين اللتين اندلعتا في السودان والجزائر للمطالبة بتغيير النظام وتحسين الأوضاع الاقتصادية. وهنا مراجعات لأربعة كتب باللغة الإنجليزية، إثنين لكلّ بلد، وتناقش قضايا الاحتجاجات الشعبية والدولة والاستعمار والهوية والتخلف والتاريخ والسياسة المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

أما الكتابان المتعلقان بالسودان فهما "**المساعدات الغذائية في السودان: تاريخ القوة والسياسة والأرباح**" من تأليف سوزان جاسبر، و"**الخرطوم أثناء الليل: سياسة الأزياء والجسد في السودان الإمبريالي**" من تأليف ماري جريس براون.

يعدّ الكتاب الأول إضافةً مهمة للأدبيات المنشورة حول التنمية في العالم الثالث والاستراتيجيات التي ينبغي تطويرها من قبل المناحين الغربيين لبلاد مثل السوادان. وما يزيد من أهمية الكتاب أنّ كاتبته عملت لأكثر من ثلاثين عامًا في الميدان مع منظمة أوكسفام، ومنظمة أطباء بلا حدود، وبرنامج الأمم المتحدة للغذاء. يدور الكتاب حول ٥٠ عامًا من المساعدات الغذائية المقدّمة إلى السودان منذ العام ١٩٥٨ والآليات والحيثيات المتعلقة بها بمجرد إيصالها إلى البلاد مع وجود أطراف فاعلة كثيرة من الدولة وحتى الموزعين ودور القطاع الخاص في ذلك. وتخلص الكاتبة إلى أن المساعدات التي تلقاها السودان لم تكن تصل إلى مناطق جغرافية معينة وذلك لسبب بسيط في أن تلك المناطق لم يكن لديها صلات كافية. وتقدّم جاسبر تحليلها بناءً على مصادر أولية أجرتها مع عمال الإغاثة، والمسؤولين الحكوميين، ووكالات الإغاثة المختلفة، لافتةً الانتباه إلى أنّ بعض وكالات الإغاثة مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) رفضت الحديث عن سياساتها.

---

* باحث سياسي أردني، يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ليدز البريطانية.

وأما الكتاب الثاني فيركز على دور المرأة في النصف الأول من القرن العشرين حتى استقلال البلاد عام ١٩٥٦، وهو ضروري للمهتمين بدراسات الشرق الأوسط، والسياسة، ودراسات المرأة والتنمية الاقتصادية، والتاريخ الاستعماري البريطاني، والتحضر والدور القومي للمرأة. وبينما يركز الكتاب على الدور الذي لعبته المرأة السودانية في تطوير البلاد من خلال الفصول الخمسة التي يتضمنها، ومن أبرزها "الاقتصاد المنزلي"، والتمريض، والقبالة، وفي حقل التعليم كمدرسات، فإن الكتاب يتجاوز ذلك إلى اختبار التغيير الاجتماعي اعتمادًا على العادات الاجتماعية، خصوصًا المتعلقة بالمرأة.

أما الكتابان المتعلقان بالجزائر فهما: **"تاريخ الجزائر"** من تأليف جيمس ماكدوجال و**"الجزائر جميلة كأمريكا"** من تأليف أوليفيا بيرتون وماهي جراند.

يلخص الكتاب الأول تاريخ الجزائر على مدى ٥٠٠ عام في رواية واحدة تبدأ من عام ١٥١٦، مرورًا بالاستعمار الفرنسي بعد عام ١٨٣٢، والاستقلال الجزائري عام ١٩٦٢ وحتى عام ٢٠١٦ عندما بدأت البلاد تشهد احتجاجات ما بعد الربيع العربي. ويعدّ هذا الكتاب بانوراما تاريخية للأحداث الموثقة توثيقًا واسعًا، ويقدم تفاعلًا موضوعيًا بين العوامل المحلية والخارجية، والدولة والقوى الأجنبية، ويطرح أيضًا قاعدة للتنمية في الجزائر بوصفها دولة وكيانا متفاعلًا بشدة مع النظام الدولي.

ورغم أنّ الباحث يؤشر إلى نهاية الحرب الأهلية الدامية بعد عام ٢٠٠٠، غير أنه يؤكد بأن حلولًا لم تطرح للبلاد التي استمرت تواجه مصاعب اقتصادية ومطالب شعبية. وهو الأمر الذي ربما ينبيء بتوقع الكاتب اللاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الجزائر في نهاية عام ٢٠١٨ و٢٠١٩ ضد ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وللمطالبة بحكم ديمقراطي يعالج الحاجات المطردة للناس.

ويعدّ الكتاب الثاني شكلاً تصويرياً قائماً على الرسوم، عن طريق سرد ذاكرة لطفلة من أصول تعود إلى "أصحاب الأقدام السوداء"* وهما جدّان أقاما في الجزائر واضطرا إلى الرحيل عنها في ستينات القرن العشرين في أعقاب حرب الاستقلال. قرأت هذه الحفيدة أوراق جدتها المتعلقة بالجزائر وجبال وهران حيث كانت تسكن، وقررت أن تقوم برحلة لاستكشاف الجزائر، وهو ما نفذته بعد عشر سنوات على خلاف رغبة والدَيها. ما لفت انتباه الكاتبة هو وجه الشبه بين جبال وهران وطبيعة الغرب الأمريكي كما تعرفه، ومن هنا جاء اسم الكتاب. في المجمل يسجل الكتاب ذاكرة شخصية تتعلق بالجزائر وردود الفعل إزاء هذه الذاكرة وما تربط به من حكم استعماري وآراء تصل إلى حدّ التناقض.

* مصطلح يُطلق على الفرنسيين الذين استوطنوا الجزائر وغادروها مع نهاية حرب الاستقلال عام ١٩٦٢.

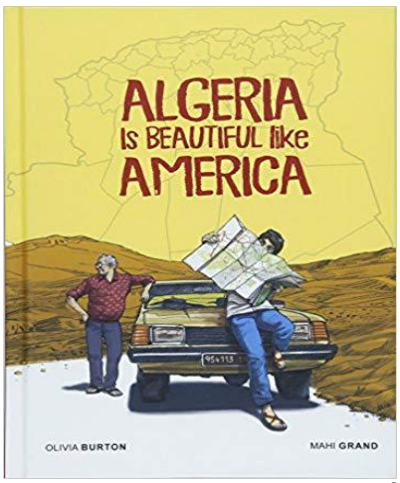

The writer who lives and works in France decided to embark on a journey of discovery after she read the letters and notes of her grandmother about life in the country which they suddenly had to leave in the early 1960s. However, it was to be 10 years after reading the letters that she plucked up courage and embarked on a journey which she was advised against by her parents. She obviously did not listen to them.

Although the title of the book is argued to be inappropriate because of the little bearing it has on Algeria as the US is mentioned only once or twice, the similarity lies in the "wild-west" nature of the Algerian terrain and the Aures Mountains where her grandparents lived. These form an important part as she is taken there and sees the people, talks to them and develops a profile of how things were like. At one stage also, she says she believes she stood in the balcony of the house where her grandparents once live in.

In the journey she is accompanied by her illustrator and ~~a~~ local man called Djaffar, whom she stumbles upon by chance and who knew her grandparents. He takes her to different places in Algeria and serves as her translator with local peoples. They formed an important part of the picture. For her part, the author feels an enormous amount of guilt for the colonial misdeeds, but one of the villagers she talked to tried to soothe her by saying that this is how things were.

The book is indeed a journey of discovery. It has got many reviews since it came out in 2018, calling for more narrative about Algeria. Because this is just a memoir, there is a short explainer at the end of the book that allows the reader to understand some of the graphic text and context.

He talks about the richness and the diversity of the people who formed the society, proving it not only had dynamism but proved a continuum of sustainability. This is something quite remarkable because of the different forms of outside encroachment from long Ottomanism to lengthy French colonialism.

The writings are lucid and intelligible. His treatise is backed by an extensive bibliography at the end of the book. This is joined by the primary material the author makes use of, which means he had access to different important people that included politicians and policy-makers. Their importance lies in the rich narrative, anecdotes and thinking that went into the book.

Although this is not especially pointed out they serve as crucially significant for the later chapters in the book, particularly on the road leading to independence from France, the nationalist movement and the post-colonial state which became riddled with contradictions and violence in the 1990s and beyond.

While the author recognizes the end of the bloody civil war and the period of calm after the year 2000, he says no solutions were provided to what the country went through and implied the country continued to simmer first through economic hardships and, now, popular political demands.

With the benefit of hindsight, it can be argued the author pointed to the period of popular unrest which broke out in late 2018 and into 2019, when the people first demonstrated against the re-election of Abdulaziz Boutfliqa and demanded the installation of a democratic government to address the dire needs of the people.

The final book *Algeria is Beautiful Like America* by Olivia Burton and Mahi Grand (2018, Lion Forge) is interesting in two ways. It is based on what can be called a graphic novel with illustrations that is close to a comical and it's a memoir of a child of a "black-foot". This is a term used for French people who settled in Algeria and left during the independence of the country.

imperial government's attempts to reduce it. The fact it is still talked about in Africa today shows how deep-rooted the tradition is and the difficulty of eliminating such practices.

The book written by a history professor from Kansas University has been widely reviewed as one that conducts an excellent analysis of the history of Sudan made through painstaking research and provides invaluable insight into the state and society during a colonial era. One shortcoming maybe in the title of the book "Imperial Sudan", where the issue of British rule could have been spelt out more clearly.

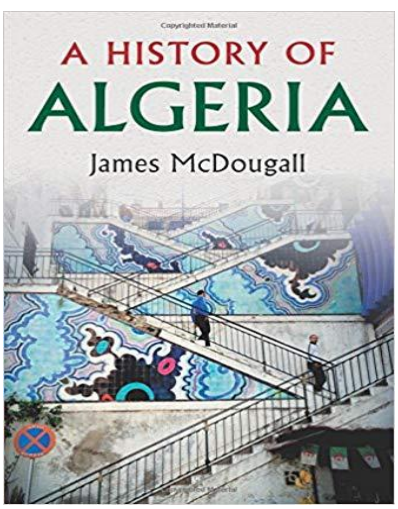

In *A History of Algeria* (2017 Cambridge University Press), James McDougall packs 500 years of history into one narrative starting from the Ottoman Empire in 1516, passing through French colonization after 1832, Algerian independence in 1962 right up till 2016, when the country was marred by the post-Arab Spring protests.

It's a historical panorama of richly documented events that at one level provides a thematic interaction between the domestic and the external, the state and the foreign power whether in the classical colonialist stage to the modern 20th century period of American influence and intervention, providing a pedestal of the development of Algeria as a country and an entity joining the international system.

However, the author, a lecturer at Oxford University specialized in Algerian affairs, narrates history from a societal angle, moving events forward through a public spirited analysis. He argues it is the people who were prime actors and the fulcrum of development since the Ottomans first stepped into Algeria. In the initial chapters, he examines the society in detail and how it was formed.

Lastly, the author touches upon how food aid was used in 'the war on terrorism", as a global concept.

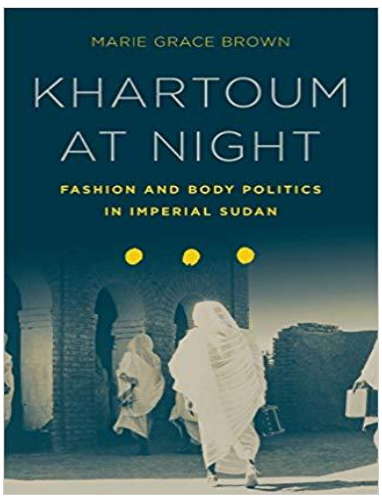

When looking for literature to review, you seldom get a book with an innovative title as well a creative and didactive content. In Marie Grace Brown's *Khartoum at Night: Fashion and Body Politics in Imperial Sudan* (2017 – Stanford University Press) you have both, a double bonus, a treat.

Although the book is a historical one exploring a crucial period from the early 1900s till 1956 when Sudan gained independence from Britain, it is an essential reading for the student of Middle East studies, politics, women studies, economic development, British imperial history, urbanization and the role women played in nationalism, national awareness and politics at a time when Sudan was ruled by a foreign power: Britain.

The central focus of the book is the role the Sudanese women played in the development of the country up till independence examined in five easy-to-read chapters. To add a twist to the tale, their role is underlined through the *tobe*, the garment worn by Sudanese women. Then, the tobe became a fashionable statement, representing a strong mixture of gender identity at home, in the workforce and in the political spatial area vis-à-vis the governing system that was imposed from outside.

While the book examines women's role in development, the "home economy", nursing, serving as midwives and in the educational field and classroom as teachers, the power of the narrative goes far beyond that. This is because it examines changing society based on "women bodies", fashions, "spectrum of fabrics", "poetic names", "body cuts and "tattoos", "henna" and cosmetics and hair styles, especially during preparing brides for marriages. Here as well, the issue of female circumcision as a cultural, traditional and value-laden part of society is examined, along with the

worked for Oxfam, Medicins sans Frontieres and the World Food Program over a span of 30 years.

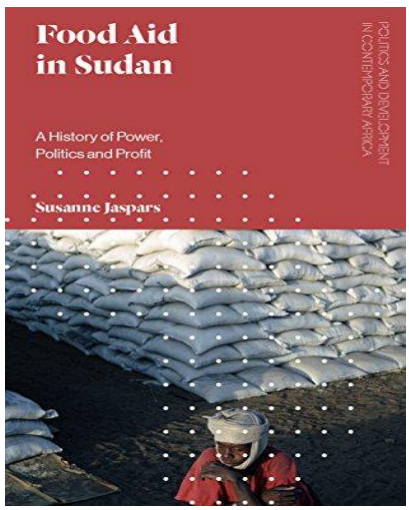

Although the book deals with particular angles of aid, the treatise is definitive as the author examines 50 years of food assistance in Sudan, since 1958 when the first shipment was delivered to the country. That means a long period is covered by the author, building much perception and insight into how the food aid was brought into the country, developed and distributed, not by the important international aid agencies that came to Sudan, but by the state. The Sudanese government then distributed such aid through the private sector as well as other actors in urban and rural areas.

The author points out that aid was controlled and unevenly distributed in particular geographical areas, which received no such help at all because they simply didn't have the necessary connections. Jaspers was able to provide this analysis through first hand interviews she conducted in Sudan with aid workers, government officials and the employees of the different aid agencies. She openly states some like USAID refused to talk about policy issues. In addition, there is an extensive biography at the end, which means there are many theoretical perspectives as well as intellectual breadth that went into the book.

In separate chapters, aid food to Sudan is initially dealt on the level of the state, then a specific example of Darfur is provided and how assistance was distributed there during the violence and the conflict that beset the region which affected the overall food security of the region.

New concepts regarding food aid is spelt out; the intellectual thinking around a specific kind of aid and how it was viewed during the Cold War and after. This provides an interesting example on the role of super-powers in handling assistance and how they used it for their own political ends.

Book Reviews

Sudan and Algeria in Revolutions*

I am tempted in this review to start by talking about the Arab Spring and the popular uprisings that occurred throughout the Arab World ~~in~~ late 2010, 2011 and 2012. However, this could be "methodologically" inappropriate for, after all, the Algerian and Sudanese protests occurred much later. However, there were similarities.

The Arab Spring protests called for regime change. This was what happened in both Sudan and Algeria. In Sudan the demand of the protestors leads to the end of the 30-year-rule of Omar Al Bashir. In Algeria the protests were sparked when President Abdulaziz Boutfliqa said he was going to stand for re-election. This would have been his fifth term and he already served as president for the last 20 years. It angered many people because of the bad economic situation in the country that continued without end in sight.

Sudan and Algeria represent a popular trend of protests that proceeded in the Arab Spring. These uprisings that have now continued for months and saw no end in sight is an ongoing fight between the modern state and popular protests starting from its west, east, north, south and even the middle of the Arab world in different times and periods. What follows is a review of four books on Sudan and Algeria that touch on popular protests with reference to populism, state, colonialism, identity, underdevelopment, gender politics and history.

Susanne Jaspers's *Food Aid in Sudan: A History of Power, Politics and Profit* (2018 – Zed Press) is an important addition to the literature on development in the Third World and the strategies that should be developed by Western donors to aid countries like Sudan. The book is especially important because the writer is a long-time practitioner in the field, who

---

* **Prepared by Dr. Marwan Asmar, a political researcher based in Amman. He has long worked in journalism and has a PhD in Political Science from Leeds University in the U.K.**

English Section

English Section

Book Reviews

Sudan and Algeria in Revolutions

Marwan Asmar

The report discussed the details of this US failure in the UN, its background and political implications, and came up with these conclusions:

1. The transformation of the US policy in regards to the Palestinian issue, adopting a unilateral policy that led to widening the gap with its allies in terms of their view towards a solution for this issue. This weakened its role as mediator between the Palestinians and Israelis in favor of other potential international players, with the EU, Russia and China still holding on to their vision in achieving lasting peace that is based on the solution of the two states and international legitimacy resolutions.
2. The US administration lack of awareness to the dimensions of the Palestinian issue, and its failure to influence international public opinion, represented in the UN, decreases the chances of success of its new vision to settle the Palestinian issue.
3. The unilateral US policies and abandoning coordination with its western allies, in addition to lack of respect for international legitimacy resolutions, weakens its role and influence in the international initiative and leadership in the international community. It also weakens its role in the UN and its contribution to achieving international peace and security.
4. Arab and Islamic efforts in the Palestinian issue and the right of the Palestinian people, proved its ability to make a difference in the International community, which confirms the importance of the Arab and Islamic depth of the Palestinian issue, in addition to the fact that the unity of the Palestinian position, especially in the issue of condemning Hamas and other Palestinian factions, was a lever to the Palestinian issue.

Bibliography

Arab-European Relations

2010-2019

- *Arabic References*
- *English References*
- *New Released*

Matab Shabaneh

'Deal of the Century' – Obstacles, Challenges and Horizon in 2019

Baker Al Badour

This report focuses on the circumstances surrounding the American vision of the Trump Administration to the settlement of the Palestinian issue – named the 'Deal of the Century'. A US team was especially formed to manage, execute and follow up on this project. This involved pressuring the Palestinians to accepting the deal through diplomatic and financial means, closing the PLO Office in Washington, stopping American aid to UNRWA and shrinking financial support to the Palestinian Authority. The pressures include forcing the Arab countries to 'delink' normalization with Israel with the Palestinian issue.

The report focuses on the obstacles facing such a scenario and include: Finding a Palestinian party that accepts the Deal of The Century, create an Arab-regional consensus on this issue, getting the Palestinian and Arab populations to accept, international accord, accepting Israeli conditions, fathoming the Israeli domestic political crisis and the ultimate possibility of military confrontation with Israel.

The obstacles and challenges facing the 'Deal of the Century' are much which means the opportunities and horizons to create real achievements on the political and economic levels are low. The economic side which the US is focusing on is not attractive for either the Palestinians or Jordanians since the plan is absent in mentioning the Palestinian state, Palestinian rights and only talks about a Palestinian community.

Political Indications for US Failure in the United Nations

Changing the status of Jerusalem and the condemnation of Palestinian factions' rockets

Saeed Allaham

This report deals with the transformation of US policy towards the Palestinian issue since the US president Donald Trump election in 2016, and the international reactions to this change. In its response to the US decision to acknowledge Jerusalem as the capital of Israel and the moving of its embassy there, the UN General Assembly adopted a resolution that rejects changing realities on the ground in Jerusalem. The US administration also failed to pass a resolution to condemn Hamas and other Palestinian factions.

the stability of laws and regulations that govern this sector, corruption, bribery and favoritism, in addition to the reliance of the state on taxes.

Discussions came to some important points, the most important of which is, that the private sector in Jordan plays an important role in the economy, but it could play its role better if there was balance in the policies and strategies between the private and public sectors. Corruption and favoritism are among the important files that should be dealt with, which can be achieved by activating transparency and accountability.

The participants recommended the urgency of strengthening the contribution of the private sector, which is represented in chambers of commerce and industry in putting tax laws and legislative policies, and the positive networking between the private and public sectors, in addition to cleaning the interior houses of chambers of commerce and sifting a commercial relations and putting public interest before private gain.

Transformations in Political Thought and Performance of the Islamic Movement in Jordan

Abdullah Al Majali

By the beginning of 2019, the performance of the Islamic movement in Jordan has reflected significant changes in its political thought, media discourse as well as practices. These changes may rise to the level of reviews and repositioning of the movement at the national. This report seeks to analyze the nature of these changes and their influence on the performance of the movement on the one hand, and its relation with the government, the political forces and the society on the other hand.

The report points out that the Islamic Movement's launch of a political initiative and a political document, is an important indicator of a positive interaction within the movement and a desire to expand the areas of national partnership. In the same context, this launch has been a result of a similar interaction with the Jordanian and Arab environment and the developments in the Palestinian cause and their serious ramifications on Palestine and Jordan.

This analysis expects that the transformations witnessed by the Islamic movement has an important impact on the future of its performance, attitudes and social interaction. These reviews and ongoing evaluations may contribute to enhance the Jordanian political environment towards greater openness and political partnership in the future.

clearly reflects the reality of the Israeli community, which has become more extremist and hostile than ever. Even the blue-white generals alliance, expected to play the role of the opposition side in Parliament, is no more a beautified image of that right.

The old, new reality forged by the ballots imposes on the Palestinians the serious consideration of non-traditional strategies to manage the crisis likely to harm the Palestinian issue in the upcoming period of Israeli right rule. The Palestinian and Arab constants with regard to any solutions will most probably be negatively affected, mainly an independent Palestinian state – with Jerusalem as its capital - and the return of the refugees.

On the top of possible options proposed to counter such challenges are pushing for a national reconciliation as well as setting straightforward mechanisms agreed upon by all factions to thwart the Deal of the Century, which the US Administration is attempting to impose on the region.

The Role of the Jordanian Private Sector in Alleviating the Economic Crisis

Maher Al Ghareeb

The Jordanian economy witnessed a number of changes and political, social, demographic and economic circumstances. These caused various structural imbalances in its sectors and played an important role in drawing its future plans and programs. This required the government to shoulder the extra burden to ensure stability and security in order to achieve economic growth, sustainable national development and face the challenges of unemployment and poverty.

Because the private sector is important, since it's one of the basic pillars of economy of states and communities, the Middle East Study Center held its political Salon on Wednesday, 6/2/2019, under the title: "The role of Jordanian private sector in Alleviating the economic crisis". The Salon reviewed the Jordanian economic scene, and summarized the challenges and phases which Jordan has been through since the International economic crisis in 2008, clarifying the role of the private sector in facing these challenges as a primary partner to the public sector.

In its diagnosis of the reality of the private sector in Jordan, the participants pointed that this sector suffers from the existence of some obstacles that hinder its performance as a basic lever for the Jordanian economy, such as

Parties Law that was passed few years later in 1992. Since then 50 parties came into existence with the main one being the Islamic Action Front. However, generally, despite alliances and coalitions parties remained weak with limited effect on the political system.

To discuss this, MESC held seminar on 17 July 2019 for the Middle East Studies Journal no (88) on The Role of the Jordan Parties in the Decision-making Process. Political Parties' activists and academics participated in the seminar focusing on four dimensions: Definition of parties and their goals, reform of the Political Parties Law, government policy to encourage parties in decision-making and their role in parliamentary coalitions and alliances.

The seminar stressed that encouraging parties in the decision-making process is of national benefit and of qualitative step, providing popular security for the political and economic stability of the country understanding that the responsibility lies on the government and the Lower House especially relating to Political Parties reform and laws on public freedoms with parties becoming a support to governments. The seminar stressed the formation of parties lists and its participation in the executive authorities and financing political action.

The seminar stressed the necessity of protecting parliamentary life, encourage youth and women as well as creating the mechanisms to create dialogue between political parties to create a democratic culture.

Reports and Articles

Israeli Knesset Election 2019: Inputs, Results and Indications

Hassan Ahmed Hassan

The 21st Israeli Knesset election, held on 9 April 2019, saw the winning of both right wing and religious parties with 65 out of 120 seats. On the other hand, center-left occupied 45 seats, except for the Arab parties with 10 seats. Therefore, the Likud, led by Benjamin Netanyahu, is supposed form the new government with its 36 seats.

The results show no key change in the political and partisan landscape. The Israeli right is not only in control, but it has also increased in power, especially its leader. Nor has there been any difference in the political doctrine of the Israelis, in general, and the electorates, in particular. The poll

Research & Studies

Israel's Attitude to Iran's Intervention in the Syrian Crisis (2011-2019): Analytical Study

Abdussalam Mu'alla

Due to the geographical distance between the archenemies, Tehran's intervention in the Syrian conflict constitutes a threat to Tel Aviv. In addition, the difference in power, taking into consideration the US support to the latter, raises a great deal of doubt on the former's ability for a unilateral action. Thus, it is necessary to explore the reason behind Israel's silence towards Iran's intervention since the beginning. Adopting the analytical method, the present study presupposes that the limits of Iran's power and its public enmity to Israel significantly constrains its interference in the Syrian crisis. As it is really happening, there is a need to account for it. To this end, two major questions are investigated. The first is: Tehran ability to carry out unilateral intervention, based on an analysis of the concerned parties' the balance of power. The second is: the possibility of Washington's and Tel Aviv's utilization of Tehran's role in Syria in achieving other vital targets, as the US intervention policy is witnessing notable change.

It is concluded that the Iranian intervention is not contradictory to the US-Israeli stand. In fact, it is serving the chances of prolonging the conflict and exhausting all the parties of the conflict.

Issue's Seminar

Role of Jordanian Parties in the Decision-Making Process

Ahmad Al Shunnaq and Others

Political parties in Jordan started working in the country since the establishment of the state in 1921. However, none of them formed a government whilst some of their leaders did hold high positions. In 1956 there was parliamentary elections with the participation of political parties and the National Socialist Party under its leader, Sulieman Al Nabulsi was able to again the majority of seats in alliance with leftist and nationalist parties that formed the government. But this government only lasted for 1 years. And in 1958 parties were banned as well as parliamentary life from 1974 till 1984. In 1989 parliamentary elections were held again with political parties able to participate in these as signified by the Political

Editorial

Palestinian Cause Is a Priority for Arabs to End Their Crises

Editor

Today Arab crises are increasing, starting with the Syrian mayhem, the Libyan, Yemeni and now the Gulf deadlock. Other Arab states such as Egypt, Sudan, and Algeria are suffering from bottlenecks on the internal, regional, and international levels. These are having many disturbing consequences on the Arabs and the Palestinian cause.

The US administration invested in these circumstances to launch its vision of what amounts to 'liquidating' the Palestinian cause through its so-called "Deal of the Century." However, the Palestinian cause remains the joint issue that unites all Arabs.

There are great new dangers in the US policies for the Palestinian cause as 'liquidation' is on the table. All Palestinians, leaders, factions and people – and that goes for Jordan also – are well aware of this and have refused to deal with this American vision. As such, the chances of creating a new reality and imposing it on the Palestinians and Jordan are low.

The article has shown that any relationship with Israel is a plus to the Israeli occupation and it is considered by Palestinians as a laydown of the and hinders their ability to resist and end the Israeli occupation. Furthermore, the Gulf Crisis of 2017 generated disturbing consequences crossroads to the GCC states and for the whole Arab world with great potential dangers.

The Palestinian cause requires a new emergent Arab strategy for more realistic and determined stances. Thus, the action needed lies in the greater belief in a united goal of the Palestinian and Jordanian sides. They expect the from other Arab states and people to confront the escalating outside pressures along with the popular steadfastness against the Israeli occupation.

117 119 125	***Bibliography*** ***Arab-European Relations*** ***2010-2019*** - *Arabic References* - *English References* - *New Released* ***Matab Shabaneh***
129	**Arabic Abstracts (for English Section)**
133	***English Section*** **Book Reviews** *Sudan and Algeria in Revolutions* ***Marwan Asmar***
--	**English Abstracts (for Arabic Section)**

Contents

page	
7	***Editorial*** *Palestinian Cause Is a Priority for Arabs to End Their Crises* ***Editor***
15	***Research & Studies*** *Israel's Attitude to Iran's Intervention in the Syrian Crisis (2011-2019): Analytical Study* ***Abdussalam Mu'alla***
41	***Issue's Seminar*** *Role of Jordanian Parties in the Decision-Making Process* ***Ahmad Al Shunnaq and Others***
63	***Reports and Articles*** *Israeli Knesset Election 2019: Inputs, Results and Indications* ***Hassan Ahmed Hassan***
83	*The Role of the Jordanian Private Sector in Alleviating the Economic Crisis* ***Maher Al Ghareeb***
89	*Transformations in Political Thought and Performance of the Islamic Movement in Jordan* ***Abdullah Al Majali***
101	*Deal of the Century' – Obstacles, Challenges and Horizon in 2019* ***Baker Al Badour***
107	*Political Indications for US Failure in the United Nations* *Changing the status of Jerusalem and the condemnation of Palestinian factions' rockets* ***Sa'eed Allahham***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Summer 2019

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo, mesj@mesc.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***

Ali Mahafza ***Ebrahim Abu Arqoub***

Mohammad Abu Hammour

Volume 23 **No. 88** **Summer 2019**